كَسرُ الافتراضِ السَّابقِ في الخِطابِ القُرآنيّ
مع مدخلٍ أوَّليٍ لمفهومِ الإعجاز
قراءةٌ أُخرى في ضوءِ التَّفكيرِ التَّداوليّ
"القِسمُ الأَوَّل"

أ.د. عِماد جبّار كاظم داود
كُلِّيَّة التَّربية للعلوم الإنسانيَّة / جامعة واسط
م.د. سليمة فاضل حبيب
كلية التربية الاساسية / جامعة الكوفة

Breaking the Presupposition in the Qur›anic discourse
With an initial introduction to the concept of miracle
Another reading in the light of Pragmatics thinking
"section One"

Prof.Dr. Emad Jabbar Kadhem Dawoud
College of Education for Human Sciences / Wasit University
Asst.Dr. Salima Fadel Habib
College of Basic Education / University of Kufa
Email: imadjabbar@uowasit.edu.iq

ملخص البحث

لا أعتقدُ أَنِّي أُجانبُ الصَّوابَ إنْ قلتُ: كلّ شيءٍ في خطاب المدوَّنة التَّداوليَّة يعتمدُ على مفهوم الافتراض السَّابق "Presupposition"؟. إنَّ فلسفة التَّضمين القوليّ وما يستلزمها في مثاقفات الدَّرس التَّداوليّ الحديث، حين تُشْتَرط ضوابطَ معرفيَّةً عهديَّةً مشتركةً سابقة، ليس لاستقامة المنهج الاستعماليّ للغة، أو تعديل المسار التَّواصليّ وتصحيحه في ضوء نشاطها التَّخاطُبيّ – التَّفاعليّ الطبيعيّ المشترك فحسب. بل إنَّ الافتراض التَّداوليَّ، حين يعتملُ وفق إدراك مساقاتٍ، ومسلَّماتٍ قبليَّة، يُنشئ منها أيضاً، مبادئَ مقاصديَّة لكسرها ونقض وجودها الاتفاقيّ الجمعيّ المعهود إلى آخرَ يتعيَّن بالخطاب نفسه.

إنَّ الافتراضَ السَّابق، إذا كان يعلِّم نفسَه مبادئ أوليَّةً وسلطةً معرفيَّةً إجرائيَّة لسلوكٍ كلاميّ/ حواريّ، ومنهجاً في أداءٍ استعماليّ سابق على اللُّغة، ثُمَّ يكون بها مُعلِناً عن نفسهِ حين التَّكلُّم والحديث، مُظهراً لشؤونه عند التَّواصل والإبلاغ – فإنَّ الاعتمادَ عليه، لنقضهِ وفضّ قيمهِ الأصوليَّة ومرجعيّاته الاعتقاديَّة، يقود إلى ما يستلزمه ويُضمره، وبالانحراف عنه يفضي إليه مرةً أُخرى، فيكون هو نفسُه قياساً واقتضاءً؛ لتأسيس آخر، وآخر، ثُمَّ آخر،... وهكذا دواليكَ في جدلٍ دائر من النَّظر والكشف والتَّأويلات والاحتمالات التَّسييقيَّة اللانهائيَّة.

والخطاب القرآنيّ، بلا مرية، عندما يسلكُ من الاستعمال اللُّغويّ سُبُلاً تُؤسِّس أنفسها على كونٍ من افتراضٍ سابق أوَّليّ إلى كونٍ منه ثانٍ، ثُمَّ ثالث،... إنَّما يفترض أصلاً مرجعيّاً كان قد خفِيَ أمره، وسُتِرَ قصده في مراتب الوعي، ومستويات الإدراك، وسياقات المعرفة، والتَّجربة الإنسانيَّة المشتركة. وهو إذ يكون في بعض من السِّياقات الاعتياديَّة، الطَّبيعيَّة، فإنَّه يتجلَّى أيضاً في بعض آخر من مظاهر الإعجاز ومقدِّماته التَّأسيسيَّة، تلك المستوياتُ والمبادئ المخصوصة التي يتعيَّنَ بها توصيفُ المخالفة للاعتيادي من الخبراتِ الإنسانيَّةِ وخرقها = كَسْرها.

الكلمات المفتاحية: التَّداوليَّة، الافتراض السَّابق/ المُسبق، مضمرات القول، الاقتضاء، الإعجاز.

Abstract

Are it right if I say: Everything in the deliberative blog speech is based on the concept of the previous presupposition". The philosophy of verbal inclusion and what it entails in the cultures of the modern deliberative lesson, when it requires previous common covenant cognitive controls, not only for the integrity of the methodology used for the language, or to modify and correct the communicative path in the light of its common natural conversational - interactive activity. Rather, the deliberative assumption, when it is based on the perception of tribal courses and postulates, also establishes intentional principles to break them and negate their existence by the customary collective agreement to another that must be discourse itself.

The previous assumption, if he teaches himself preliminary principles and procedural epistemological authority for speechal/ dialogical behavior, and a method in a previous use of language, and then he is by it announcing himself when speaking and speaking, showing his affairs when communicating and reporting - relying on it, to contradict it and break its fundamentalist values and belief references, leads to what it entails and implies it, and by deviating from it leads to it again, so it is the same by analogy and requirement, to establish another, another, then another, ... And so forth in a debate of consideration, revelation, interpretations, and endless contextual possibilities.

The Qur'anic discourse, without bitterness, when it follows from linguistic use ways that base themselves on a universe from a previous initial assumption to a second universe, then a third,... Rather, it assumes a reference asset that has been concealed and whose intention has been concealed in the ranks of consciousness, levels of perception, contexts of knowledge, and shared human experience. In some of the usual and natural contexts, it manifests itself in some other manifestations of miracles and its foundational premises, those specific levels and principles by which the violation of the norm of human experience must be characterized and violated.

Keywords: pragmatism, presupposition, implications, necessity, miracles.

المقدِّمة

الحمدُ لله ربّ العالمينَ والصَّلاةُ والسَّلام على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ الطَّيبينَ الطَّاهرينَ.

وبَعْدُ،...

تَستندُ الأنشطة اللُّغويَّة، في أطروحة الخطاب التَّداوليّ، إلى فلسفة من معهودات قبليَّة، ومستندات بعديَّة، تتعكّز مساقاتها القصديَّة على شروط ومسلَّمات معرفيَّة تبادليَّة اتفاقيَّة، وأنساق ثقافيَّة منطقيَّة، وسنن ومواضعات اجتماعيَّة، تفرضُ، في السِّياق التَّخاطُبيّ، إمكاناتِها المحوريَّة، وتعمل على ضرورة أن تتشبَّث أركان ذلك السِّياق الانتظاميَّة على نحو العموم، بميادينَ تلك المسلَّمات والأنساق العهديَّة المشتركة، وأن تتجذَّر عناصرُه بمجالاتِها المتعدِّدة؛ بوصفها أصولاً لبيئات عملٍ، ومستندات توجيهٍ، وقواعد تفسيرٍ لمتضمنات قولٍ، وافتراضاتِ خطاب: حوار/ محادثة، واستلزامات معنًى، ومنهجيّات قصدٍ؛ من أجل الاستقامة التَّداوليَّة والكفاءة التَّواصليَّة، إذ ليس ثمَّة خطابٌ يتَّصف بكون إبلاغيّ، سياقيّ، تواصليّ، قصديّ، جدليّ، وحجاجيّ...؛ كفايةً، من دون تلك المنهجيّات وأُسُسها الافتراضيَّة المشتركة على نحو عام، وإلّا سيكون مورد الخطأ موجوداً، وسوء الفهم مرصوداً، والإخفاق التَّداوليّ ظاهراً، والنَّتائج ليست إيجابيَّة ضرورةً.

لقد تجلَّى مفهوم الافتراض المقاصديّ السَّابق بُعْداً ثالثاً في الخطاب القرآنيّ، ليس في كونه نصّاً دالًّا مُتأسّساً على افتراضه الأوليّ من الاشتراك المعرفيّ بالقضايا: البدهيّات، والمسلَّمات، والمشهورات والأنساق... أو علاقة بين ظاهر القول ومفهومه فحسب، بل لكونه عوالم شاسعة واسعة كامنة ممّاورائيَّات ناطقة عن النَّفس الإنسانيَّة، سابقة على التَّصوّر الآني للمتلقِّي، تفضي إلى مستلزماته، مع افتراض أنَّ هذا الذي يفكِّر فيه المتكلِّم، سواء أعلى نحوه الإفراديّ، أم العقل الجمعيّ ما هو إلَّا تمظهرٌ لمعارفه ومعتقداته وآرائه المشتركة تلك التي تتفاعل خصائصها الإنسانيَّة في الخطاب، بل في عموم منظومة خطاب الإرسال والسُّلوك.

ولأنَّ ذلكم النور المُقدّس، وهو يترجم ما سبق، يحتكم على بنيةٍ خطابيَّة كُلِّيَّة، هي من الدَّلائليّات الآفاقيَّة والأنفسيَّة سنامها البيانيّ، وعلى نحو من جريانٍ أبديّ، قارَب من الفَلَك

إبداعه، بل هو أفضل؛ لفناء الأوَّل دون الثاني، ولكن بصورة أُخرى، نظماً وجمالاً، يأخذ من العقول عروشَ ألبابِها، ومن القلوبِ أسرار ضمائرَها. بنيةٍ تُولِّد فائضاً من المعاني الإنتاجيَّة القصديَّة، والتّأويلات التَّداوليَّة المقاصديَّة، لا يحتويها أيُّ خطاب/ نصّ آخر – على مجازفة المقارنة – يظهر من ذاته القدسيَّة على نحو من الإعجاز الدائم، ما يشكِّل لهذا الوجود أسراره المتجدِّدة جوهراً وعرضاً؛ لذا حاولتُ أن اغترف بعضاً من كنوزه الإعجازيَّة ما يقوم عليه خطابه التَّداوليّ، خصائصَ وسماتٍ، وَسَمَتْ من أنفسها على الافتراض مفاهيم، أَجْلاها نوافذَ على بواطنَ، يكشفُها، خطاباً، للإعجاز القرآنيّ نفسه؛ بوصفه كَسْراً لافتراض سابق = "خارقاً للعادة"، أشاع من نفسه معرفةً مشتركةً واعتياداً من سَنَن وأنساق معهودة تواضعاً، متوافقة استعمالاً بين الناس، لا يمكن تجاوزها إلى خرقها، من غير داعٍ.

وتحقيقاً لهذا الهدف الغائيّ وضعتُ لنفسي من التَّنظيم المنهجيّ ما بنيتُ عليه رُؤْية البحث(*) ، فكانت مؤمَّنة بمرساتين، ثُمّ خاتمة. كانت المرساة الأولى منهما: في قراءة المفهوم النَّظريّ – الإجرائيّ لأبعاد التَّداوليَّة، جوانبَ عملٍ ومعامل اشتغالٍ، ثُمَّ منها للوقوف على مفهوم الافتراض السَّابق أصولاً وأنواعاً وخصائص إلى فوائد، وما يتنظم معه من مفاهيم أُخر، لا تقف عن حدٍّ من مفهومه الضَّيق الذي قُصِر عليه في التَّفكير التَّداوليّ، دون التَّطلُّع إلى ما فيه من أفق أوسع في نظريَّة الفعل الافتراضيّ. وأمَّا المرساة الثانية، فكانت في مظاهر كَسْرِ الافتراض التَّداوليّ السَّابق في الخطاب القرآنيّ إجراءً وتطبيقاً، بعد النَّظر في مفهوم الإعجاز، وإمكان مقاربته بكيفيّات الافتراض السَّابق، كمدخل أوليّ، قراءةً أُخرى. وأمَّا الخاتمة، فكوَّنتْ من نفسها ميناء رَسَتْ فيه سفينةٌ، تضعُ من بضائعِ أفكارِها نتائجَ بعدَ سَفَرٍ في نَظَر.

وبَعْدُ، أَقولُ: إنَّ رُؤية البحث هذه ما هي إلَّا قراءة حملتها على التَّجلِّي تأمّلاتٌ، فإن كان فيها خلل، أو نقص، فحسبي رُبَّان سفينة قد تحمل ما لا ينبغي من الخطأ وسوء الفهم، حَمْلاً لا ينكشف إلَّا بعد الفَحْص والنَّقد، والحمدُ لله الذي أرجو منه النَّجاة أوَّلاً وآخراً.

عِماد جبَّار كاظِم

(*) البحث هذا هو خُطوة أولى وجزء من مشروع أكبر، كنتُ أفكِّر فيه من زمن، وهو: الافتراض السَّابق في الخطاب القرآنيّ، خصائصه، وأنواعه، ومولِّداته. أرجو أن يُكتَب له النور، إن شاء الله تعالى.

المِرساةُ الأولى

التَّداوليَّة – حوكمة التَّوصيف القبليّ، البَعْديّ

مفهوم التَّداوليَّة – من امتناع الحدّ إلى تكوثر الحَمل:

قدَحَ البُعدُ الثالثُ، من المجالات السّيميائيَّة[1]، وهو التَّداوليَّة، وبحسب " تشارلز موريس Charles Morris": دراسة العلاقة بين العلامات، ومستعمليها أو مؤوّليها، قدَحَ شُعلةَ القيم العليا للمعنى (القوليّ، التَّحاوريّ، التَّواصليّ، التَّخاطُبيّ، الدَّلاليّ، السِّياقيّ)، بعد أنْ كان نظام التَّوصيف اللِّسانيّ مقتصراً على بُعدَي التَّركيب، والدَّلالة[2]، وهما في درجة الصّفر، أي: الابتعاد عن السِّياق إلى نحو من التَّجريد والمنطق للمستويات اللُّغويَّة الموصوفة: الصَّوتيَّة، والصَّرفيَّة، والنَّحويَّة، والدَّلاليَّة.

ومنذ ذلك الحين والإدراك في البحث التَّداوليّ يتكوثر باستمرار بلا انقطاع على طبقات معرفيَّة وأبعاد نقديَّة مختلفة، ذات مسافات شاسعة متعدِّدة، وعلى نحو انفتاح جامعٍ لا يقف

(١) ليس غريباً أن تكون السِّيميائيَّة عنواناً أكبر للتداوليَّة، ولعلَّ الأخيرة مثلها تنفلت من الجزئيات إلى الكُلّيّات؛ ذلك "إنَّ السِّميائيات لا تنفرد بموضوع خاصّ بها، فهي تهتم بكلّ ما ينتمي إلى التّجربة الإنسانيَّة العادية شريطة أن تكون هذه الموضوعات جزءاً من سيرورة دلاليَّة. فالموضوعات المعزولة، أي تلك الموجودة خارج نسيج السميوز، لا يمكن أن تشكل منطقاً لفهم الذات الإنسانية أو قول شيء عنها، فليس بمقدورنا أن نتحدث عن سلوك سميائي إلّا إذا نظرنا إلى الفعل خارج تجليه المباشر، فما يصدر عن الإنسان لا ينظر إليه في حرفيته، بل باعتباره حالة إنسانيَّة مندرجة ضمن تسنن ثقافيّ هو حصيلة لوجود مجتمع. ووجود المجتمع ذاته رهين بوجود تجارة للعلامات". السيميائيات؛ سعيد بنكَراد: ٢٨. وينظر: علم الإشارة؛ بيرجيرو: ٢٣، وأسس السِّيمائية؛ دانيال تشاندلر: ٢٧، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٥٩٦، والتَّداوليَّة، سلَّة التُّفّاح؛ عماد جبار كاظم: ٣٥.

(٢) ينظر: المقاربة التَّداوليَّة؛ فرانسواز أرمينكو: ٨، والتَّداوليَّة اليوم؛ جاك موشلار: ٢٧، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٣– ٢٨، ومعجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودو: ٤٤٢، والتَّداوليَّة؛ جورج يول: ٢٠، والنَّصّ والسِّياق؛ فان دايك: ٢٢٧، و٢٥٥، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ١٠١– ١٠٢، وتحليل الخطاب؛ ج، يول: ٣٢، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٥٩٧، وقاموس التَّداوليَّة؛ جوليان لونجي: ١٧٥، والتَّداوليَّة واستراتيجيَّة التَّواصل؛ ذهبية حمو الحاج: ١٢٦، والتَّداوليَّة، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس؛ عيد بَلبَع: ٣٦.

أمامه حدّ، أو مانع، سَمَت برؤيته من ألَّا تكون مؤطَّرة بإطار من التَّحديدِ، أو في بُعْدٍ معرفيّ ممنهجٍ دون آخر، على الرّغم من محاولات تسويرها – أعني بذلك: التَّداوليَّة – بدراسة مبادئ الاستعمال اللُّغويّ في الخطاب/ التَّواصل[١]، وما تعرَّض له من نقد مُوجَّه[٢]. يقول "دومينيك مانغونو": "تسري التَّداوليَّة في العلوم الإنسانيَّة كافة، إنَّ التَّداوليَّة ليست بنظريَّة خاصَّة بقدر ما هي تشابك للعديد من التّيارات التي تشترك في عدد من أمهات الأفكار، وبخاصة: سيميائيّات بيرس... نظريَّة أفعال الكلام... دراسة الاستنباطات التي يقوم بها المشاركون في التَّفاعل... الأبحاث حول التَّلفُّظ اللُّغويّ... الأبحاث حول المُحاجَّة. دراسة التَّفاعل اللُّغويّ. بعض نظريّات التَّبليغ..."[٣]؛ ولهذا صدَر مفتاحها الاصطلاحيّ بقول: "التَّداوليَّة اصطلاح مدعاة دائماً للالتباس، فهو مستعمل في الوقت نفسه للإحالة على مجال لسانيّ، ورُؤية خاصَّة للغة"[٤].

على أنَّ متعيّنات الضَّبط تنفلت، فلسفةً ومدارك، من قانونها الوضعيّ، حين يتحوَّل مفهوم التَّداوليَّة من كونه الإفراديّ إلى مفهومٍ جمعيّ في: "التَّداوليّات"، تقول "أرمينكو": "إنَّ كلّ مَن يلقي نظرة خاطفة على الحالة المنهجيَّة لهذا الدرس، يدرك شرعيَّة القلق في كلّ ذلك. فبادئ ذي بدء، هل علينا أن نقول بالتَّداوليَّة، أو بالتَّداوليّات؟ هل علينا أن نقول عنها درساً، أو أنَّها صراع دروس مختلفة؟..."[٥]. ثُمَّ تقول: "نكاد نرى جيداً،... إلى أيّ حدّ تكون التَّداوليَّة مفترق طرق غنية لتداخل – اختصاصات اللّسانيّين، المناطقة، السِّيميائيين، الفلاسفة، السَّيكولوجيين، والسُّوسيولوجيين. فنظام التَّقاطعات هو نظام للالتقاءات وللافتراقات"[٦]. ولهذا ينتهي "يان هوانغ" بعد سؤاله: "ما الفعليّات"/ التَّداوليّات؟،

(١) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ٣٠.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٥٩.
(٣) المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب: ١٠١– ١٠٢.
(٤) المصدر نفسه: ١٠١. وينظر: المقاربة التَّداوليَّة: ٧، وقاموس التَّداوليَّة؛ جوليان لونجي: ٢٠٨– ٢٠٩، ومعجم أكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ،: ٥١٥– ٥١٦، واللِّسانيات؛ جين إيتشسن: ٢١٢، والنَّظريّات اللِّسانيَّة الكبرى؛ ماري آن بافو: ٣٥٢.
(٥) المقاربة التَّداوليَّة: ١٠– ١١. وينظر: التَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان؛ فيليب بلانشيه: ١٧– ١٩.
(٦) المقاربة التَّداوليَّة: ١١. وينظر: التَّداوليَّة؛ جورج يول: ٢٠– ٢١، ومبادئ التَّداوليَّة؛ جيوفري

في معجمه، إلى القول: "هي موضوع مركَّب ومعقَّد بِصِفة خاصَّة، إذ يؤثر فيها كلُّ أنواع الحقول المعرفيَّة، وليس سِوَى القليل من الحدود الواضحة، إن كانت هناك حدود"[١]!. ناهيك بأنواعها: المدمجة، والعرفانيَّة، والاجتماعيَّة، وسواها[٢].

وعلى أساس هذا التَّصوُّر المرجعيّ وتنوُّع أصوله المعرفيَّة صُدِّرت لجهازها المفهوميّ مقولاتٌ ذات أنحاء مختلفة في قواسم مشتركة، يمكن أن يجمعها قول: فاعليّات البحث عن نحو المعاني والمقاصد السِّياقيَّة التي يريدها كلُّ من المتكلِّم والمخاطب[٣]، بفاعليَّة من التّأويل القوليّ[٤]؛ وذلك باستعمال اللُّغة في السِّياق التَّواصليّ[٥]، بحساب "أنَّ المعنى ليس شيئاً متأصّلاً في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلِّم وحده، ولا السّامع وحده، فصناعة

ليتش: ٥، و٩، ومدخل إلى دراسة التَّداوليَّة؛ فرانشيسكو يوس: ١٩، و٣٠، والتَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان؛ فيليب بلانشيه: ١٧٦، و١٨٥، وتداوليَّة الخطاب؛ آن روبول وجاك موشلار: ٧٠، وقاموس التَّداوليَّة؛ جوليان لونجي: ٢٠٨- ٢٠٩، ومدخل إلى علم لغة النص؛ فولفجانج هاينه مان: ١٦، والبراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ٣٨، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٣، و٣٦، ومعجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودو: ٤٤٢، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٥١- ٥٢، و٥١٥- ٥١٦.

(١) معجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٥٩.

(٢) ينظر: القاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٣٥، و٣٧، و٨٣، والتَّداوليَّة اليوم؛ آن روبول: ٤٧، والتَّداوليَّة المدمجة؛ هرمان باريه، بضمن لسانيات الخطاب؛ صابر الحباشة: ٢٢٥، وآفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر؛ محمود أحمد نحلة: ١٥.

على شذا "فرانسواز أرمينكو" يقول الأُستاذ صحراوي: "ليس للدرس التَّداوليّ المعاصر مصدر واحد انبثق منه، ولكن تنوّعت مصادر استمداده، إذ لكلّ مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفيّ انبثق منه. ف- "الأفعال الكلاميَّة"، مثلاً، مفهوم تداوليّ منبثق من مناخ فلسفيّ عام هو تيار "الفلسفة التَّحليليّة" بما احتوته من مناهج وتيارات وقضايا، وكذلك مفهوم "نظريَّة المحادثة" الذي انبثق من فلسفة بول غرايس Grice، وأمَّا "نظريَّة الملاءمة" فقد وُلِدت من رحم علم النفس المعرفيّ وهكذا...". التَّداوليَّة عند العلماء العرب: ١٧. وينظر: معجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٥٩.

(٣) ينظر: التَّداوليَّة؛ جورج يول: ١٩، ومبادئ التَّداوليَّة؛ جيوفري ليتش: ٥١.

(٤) ينظر: نظريَّة الصِّلة أو المناسبة، دان سبيرر وديردي ولسون: ١٠٧، وتداوليَّة الخطاب؛ آن روبول وجاك موشلار: ٧٤، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ١٣٣.

(٥) ينظر: مبادئ التَّداوليَّة؛ جيوفري ليتش: ٩، و٢٠٥، وتداوليَّة الخطاب؛ آن روبول وجاك موشلار: ٧٤.

المعنى تتمثَّل في تداول negotiation اللُّغة بين المتكلِّم والسَّامع في سياق محدّد (ماديّ، واجتماعيّ، ولغويّ) وصولاً إلى المعنى الكامن في كلام ما"[١].

يمكن القول إذن، إنَّها مجمع الدِّراسات "المنظمة لكلّ جوانب التَّواصل"[٢]، الكاشفة عن الوسائل والغايات الكامنة في الاستعمال اللُّغويّ. إنَّها طريقة للسيطرة على فوضى الاحتمالات الدَّلاليَّة وتعدّدها، وإمكان التَّأويلات السِّياقيَّة وانفتاحها في دائرة التَّخاطُب التَّواصليَّة، وذلك حين تتّخذ من اللُّغة مركّباً، يتوجَّه بمنارات السّياق وحركاتها الإحاليَّة والإشاريَّة، إلى فعليّاتها المقاصديَّة[٣]!. إنَّها نسيج من مناهج، وخليط من تكوينات معرفيَّة مختلفة متنوِّعة، – وحقُّها أن تكون كذلك، بل لا تكون إلَّا بذلك، شاهدةً على امتياز نفسها – تعمل على تفسير التَّواصل اللُّغويّ وتحليل استعماله الإنسانيّ. إنَّها ذلكم العقل الجمعيّ المعرفيّ الذي أخرج نفسه منتفضاً، كأنَّه شراعٌ لسفينة اللِّسانيّات من الإنسانيّات، إليها[٤].

(١) آفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر؛ محمود أحمد نحلة: ١٤، وينظر: المعنى في لغة الحوار؛ جيني توماس: ٤١، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٥٠١، و٥١٥.

(٢) معجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ١٥٦. وينظر: التَّداوليَّة؛ جورج يول: ١٣٧.

(٣) أَقولُ: إذا كانت التَّداوليَّة مؤسَّسة؛ لكشف نهايتها في القصدِ غايةً، فهي بلا شكٍ تتخذ من الوسائل والآليّات ما يساعدها على ذلك الإجراء إنجازاً، وأسمَى ما يكون من ذلك هو الاستعمال اللُّغويّ، وإذا كان الأخير مُؤسَّساً على فعليّات القصد لإجرائه كذلك غايةً، فهذا يعني أنَّ التَّداوليَّة تبدأ بالشُّعور القصديّ وتنتهي به وسيلةً وغاية. إنَّها من القصد إليه باللُّغة.

(٤) ماذا يمكن أن يقدح بقولي، لو قلتُ، مقارباً التَّداوليَّة = مبادئ علوم الاستعمال اللُّغويّ، تلميحاً، بأصول تراثيَّة بمقولة ابن خلدون "ت٨٠٨هـ"، مثلاً، وهو يعرِّف اللُّغة بتوصيف يقترب كثيراً من بعدها الحديث وقراءة مجرياتها التَّداوليَّة، أو قواعد الفعل القوليّ التَّواصليّ وسننه الثقافيَّة. حين قال: "اعلم أنَّ اللُّغة في المتعارف هي عبارة المتكلِّم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لسانيّ ناشئ، عن القصد بإفادة الكلام، فلا بدّ أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها، وهو اللِّسان. وهو في كلّ أمة بحسب اصطلاحاتهم". مقدّمة ابن خُلدون: ٣/ ١٢٦٤]. أَقولُ: إنَّ في هذا الامتياز المتعيَّن ممَّا يُؤسّس لمبادئ التَّداوليَّة الكثير، لا يسع المجال للكشف عنه، أو الخوض فيه، إلَّا في مجال آخر.

لقد قُدِّر للتَّداوليَّة أن تحمل موضوعها البالغ التَّعقيد في الإنسان[1]: قصدياته وشؤونه الكلاميَّة، وهو شأن لم يكن لها منه من بدٍّ، إلَّا أن تستجيب لنداءاته، وتكرِّس كلَّ جهودها البحثيَّة النَّظريَّة والمعمليَّة نحوه؛ خدمةً لكشف مراده، وتفسير ما يعنيه حين يقول، أو عندما يتحدَّث، وما يتأسّس على سؤالها التَّواصليّ من علامات الاستفهام في: كيفَ؟، ومَن هو؟، وإلى مَن؟، ومتى؟، وأين؟، ولماذا؟، ولأيّ غرض، أو قصد؟. حتَّى استحال – أعني: الإنسانَ، ذلك الكائن، ذا الإرادة، والرَّغبة، والفضول، والشُّعور، والإحساس، والخيال، والفِكر، واللِّسان، والقصد المتغيِّر، المتناقض، المضطرب، الفوضويّ، الشَّاكي، الحَزين، الباكي، الفَرِح، الضَّاحك، الخَطَّاء، الطَّالب، السَّائل، العالم، الجاهل... الواضع للعلامات، المُؤوِّل لها، على سبيل الحياة – إلى أن يكون مَبدأَها الذي تؤسّس لأغراضه ودوافعه وأهدافه التَّخاطُبيَّة التَّواصليَّة، "لغةً تمثِّله، وموضوعاً تأوِّله. وهو ما يرشّحُها للمقاربة..."[2].

(١) في أبرز إشارة – وهي الالتفاتة الوحيدة بالنَّصّ صراحةً، لا بما يقرب منه ضمناً من فعل أو قول أو من قراءة لسياق، بحسب قراءتي المتواضعة – من "فيليب بلانشيه" في: التَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان: ١٨٥] إلى عمق نظرته في كون التَّداوليَّة ليست " "حقلاً فرعيّاً" يحدّد موضوعَ دراسةٍ جديداً. إنَّها "مقاربة" مستجدّة، تتأسّس على تعدّديَّة منهجيَّة... لكامل الحقل" ثُمّ الالتفات إلى ما يقتضيه موضوعها التَّواصليّ في الأساس، يقول: "نتبيَّن عبر مفهوم التّواصل أنَّ موضوع التَّداوليَّة هو الإنسان نفسه، وهو يباشر أدواره الاجتماعيَّة".

وهو توصيفٌ تقترب، من نظره كثيراً، تصوُّراتُ "جورج يول" في: التَّداوليَّة: ١٣٧] حين يقول: "إنَّ التَّفسير الأوسع للتداوليَّة هو إنَّها دراسة الفعل الإنسانيّ القصديّ". وإن لم يكن بالنَّصّ، بل بما يسعه معناه من التّأويل، وهي تصوّرات بالغة القيمة، عميقة الأثر، كنتُ قد طرحتُ بعضها في بحث: التَّداوليَّة، سلَّة التُّفّاح: ٣، و٦، ٢٦، ٤٧.

(٢) التَّداوليَّة، سلَّة التُّفّاح؛ عماد جبار كاظم: ٦٦.

يقول "جيفري بوول"، وفي وعي عالٍ لدراسة اللُّغة وأهمّيتها في كشف الأسرار البشريّة – : "تؤدِّي لغتنا دوراً مركزيّاً في الفكر البشريّ والمجتمع البشريّ والأفعال البشريَّة. ولهذا فإنّنا بدراسة اللُّغة نستكشف بشكل أساسيّ ما تعنيه كينونتنا بشراً". النَّظريَّة النَّحويَّة: ٣١.

لقد تطوَّر النظر إلى اللُّغة ودراستها إلى نحو لم يقتصر على مجرّد الحصول على المعلومات عن الخصائص المميّزة للغة ذاتها، بل أضحى النظر إليها يؤمن "أنَّه بدراسة اللُّغة يستطيع المرء أن يتعلَّم بعض المواضيع كذا] غير اللُّغويَّة مثل العقل الإنسانيّ، مشيئة الله وأصول الإنسان وتطوُّره وجوهر الغيبيّات وتاريخ الأعراق والفروق بين البشر والحيوانات،...". أعلام الفكر اللُّغويّ؛ جون إي جوزيف: ٢/ ٢٣٩، وينظر: مدخل إلى علم اللُّغة؛ كارل ديتر: ٢٨٧.

ولأنَّ الإنسان، ذلكم الكائن التَّداوليّ المجهول[1]، ليس من السُّهولة حصر مجالاته

(١) كم تلحُّ عليّ هنا فكرةُ ما يمكن أن يُؤوّل من مفاهيم إنسانيَّة، أو شؤون خلقيَّة، وتغييرات فعليَّة خاصّة بعوالم الإنسان وإرادته وشعوره وخفاياه، تلك التي تتجسَّد تصوُّراتها في قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٢٩]. هكذا يقول المفسِّرون: إنَّ "للآية مفهوماً واسعاً يشمل كلّ خلق جديد وخلقة جديدة، ويشمل كلّ تغيير وتحوّل في هذا العالم". الأمثل في تفسير كتاب الله المنزَّل؛ ناصر مكارم الشيرازي: ١٧/ ٢٥٧، وينظر: الميزان في تفسير القرآن؛ الطَّباطبائي: ١٩/ ١٠٦].

أقولُ: هل نحتاج دائماً إلى لسان يتكلّم وأُذن تسمعُ، أم إلى قلبٍ يشعر أيضاً، وأيّهما يمكن أن يُسجِّل للآخر امتيازه في البُعد الإنسانيّ، ذلك البُعد المُتغيّر في هذا العالم الأكبر المُتغيِّر؟. ذلك البعد الذي توجَّهت إليه كلُّ المعارف وفلسفاتها التَّكوينيَّة تلك التي توسَّمت باسم الإنسانيَّة معنًى وهدفاً تبحث عن الإنسان. وهل وجدته؟!. إنَّه لأمر محيِّر أن يبحث الإنسان عن نفسه، بعد هذا، فلا يجدُ منها إلَّا قليلاً!. وهل يُؤسّس هذا نحواً من مفارقة، يتحوَّل فيها الإنسان بعد وعي وتفكير إلى أن يكون انفراديّاً، بعد وصفه كائناً اجتماعيّاً؟!. وإذا كان الوصف الأخير "اجتماعيًّا" تحت مجهر البحوث والدِّراسات، فمَن يُقنِعُني بكشفِ الأوَّل؟!. ينقل "أوغدِن ورِتشاردز" قولاً عن البروفيسور "بير" من كتابه (التَّذكر والنِّسيان: "لو كان اكتشاف الطَّبيعة السَّايكولوجيَّة لِلمعنى قد كُتِبَ له النَّجاحُ التامُّ لكانَ من المُحتمَل أن يَضَعَ ذلك حدّاً لعِلمِ النَّفسِ تماماً". معنى المعنى: ٣٧. وينظر: نظريَّة الصِّلة، أو المناسبة؛ دان سبيربر: ٨٠]. وهل يمكن أن ينسحب هذا المعنى على اللُّغة بوصفها إشكاليَّة جوهريَّة تقود إلى إمكان معرفة النَّفس الإنسانيَّة أيضاً؟!.

وهنا، أجدُني وقد تجاذبي جانبان من واقعيّات اللُّغة، أحدهما: ما في قوتها في التَّنفيذ الكلاميّ الفعليّ، وهي اللُّغة الظَّاهرة، ذلك الجانب الذي يتجلَّى في التَّعبير عمَّا في التَّجربة الإنسانيَّة ونقل الأفكار والمعلومات، توسّلاً بنحو من التَّواصل. وأمَّا الجانب الآخر: ففي عجزها عن كشف المعنى النَّفسيّ، حين لا توجد شفاعة من التَّعبير التَّواصليّ عمّا يمكن أن يجسّد شعور الإنسان، وإحساسه الفرديّ العميق، ذلك الذي لا يمكن أن ينقل إلى الآخر بأيّ استعارة من لغةٍ أو رمزيَّة من نظام تواصليّ، بل يبقى في أعماق النَّفس الصَّامتة، وبلغةٍ خاصَّة من اللُّغات الدَّاخليَّة، إنَّه المسكوت عنه إذن، ذلك الذي يعارض الإفصاح عنه؛ لسببٍ ما، يتّخذ من الصَّمت بديلاً عن الكلمات. يقول "فتغنتشاين": "إنَّ ما يمكن قوله على الإطلاق، يمكن قوله بوضوح، وأمَّا ما لا نستطيع أن نتحدّث عنه، فلا بدَّ أن نصمت عنه". رسالة منطقيَّة فلسفيَّة: ٥٩].

أقولُ: أيمكن سحب ما في المضمر الدَّاخليّ، إلى معطيات عالم التَّصريح اللُّغويّ؟، وكيف يمكن أن يُفهم؟. إنَّ جزءاً كبيراً يبقى في عالم الخفاء = الغيب، وليس من السُّهولة كشفه، أو بيان المُراد منه!.

إنَّها مقاربات عن تفسير الحياة ووصف تعيينها إذن، إنَّه لا يمكن القطع بأيّ منها دون تصوّر احتمال لها مضمر، إنَّ لكلّ مِنّا قِصَّةً، أو ظروفاً خاصَّة، أو في الأقلّ مرَّ بحدثٍ/ خَطْب، أو تجربةٍ ما، فكيفَ يسوغ لنا أن نحكم على الأشخاص، أو نفهمهم بلا افتراضٍ سابق من معرفة؟!. ولستُ أدري، بعد هذا، مَن منَّا يمكن أن يجرؤ فيدَّعي امتلاكَ الحقيقة المطلقة، أو أنَّه يعلمُ الغيب،

الاستعماليَّة وقصديّاته اللُّغويَّة، تلك التي لا تقف عند حدّ من الثَّبات، أو تستند إلى قواعد، بل تتغيّر دلالاتُها وقوة معانيها القوليَّة/ التَّواصليَّة بحسب السِّياقات وظروفها المقاميَّة[1] – صار موضوع التَّداوليَّة ليس مقصوراً على محمول دون آخر، بل مجمع محمولات موضوعيَّة،

أو أنَّه مَلَك دون سِواه، وهو لا يملك شيئاً أبداً!؟. ومنَ "المُخْلُوق حَتَّى يَكُونَ لَهُ مَنْصِبٌ عَلَى بَابِ الْخَالِقِ"؟!. التَّفسير الكبير؛ فخر الدين الرازي: ٨/ ٢٠٩].

لقد صوَّر البعد التَّداوليّ ثقافة تلك الثُّنائيَّات ابتداءً من افتراضات الأُولى الظَّاهرة إلى قراءة نحويّات الثانية الضِّمنيَّة، لينتهي منها إلى وضع مناهج مختلفة يرصدُ بها ذلكم الكائن المجهول، إنَّه الإنسان إذن، ومقاصده التي لا تتعيّن إلَّا في ضوء متغيراتها السِّياقيَّة، تلك التي لا يمكن حصرها أو تمثيلها بثوابت أو قواعد قياسيَّة. أو بعبارة أخرى، أَقولُ: إذا كان نحو الاستدلال عبارة عن حمل الغائب على الشاهد، أي: معرفة الإنسان المجهول من معرفة الإنسان المعلوم، فكيف يتأتَّى ذلك وضعاً في سياق دائم التّبدّل والتَّغيير، فضلاً عن احتمالات عدم المتوقّع، وهو الأمر الذي يدفعني تصوّره إلى قول: إنَّ التَّداوليَّة هي بحث في المقاصد المجهولة الوصول منها إلى لذة معناها القصديّ المراد، إنَّها بحث في الوسائل اللُّغويَّة المستعملة لكشف الغايات الإنسانيَّة المطلوبة في سياقاتها الخاصَّة. ومن هنا يمكن أن نفهم فكرة أنَّ الإنسان غائيّ بطبعه، حين يجعل لنفسه هدفاً يساوي حياةً، يكوِّن لها بهِ معنًى، وعلى الرغم من ذلك تبقى قِلاع التَّداوليَّة مثل حياة الناس المتغيِّرة، فيها كثيرٌ من الجوانب الخفيَّة المظلمة، التي لا يمكن السيطرة عليها، وليترسّخ ابتداءً وانتهاءً قوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [سورة الغاشية، الآية: ٢٢]، عنواناً على تصدير وصفٍ لسلوك مجهول!.

(١) على الرّغم من أنَّ هذا هو ما تجري عليه التَّداوليّات شؤونها التَّطبيقيَّة، بل هو ما يُرشّح امتيازها المعرفيّ، فقد كان من أكثر المطاعن التي وُجِهَت إلى البحث التَّداوليّ؛ وذلك لأنَّه لا يستند إلى منطق من معيار، فضلاً عن كونه خاضعاً للذاتيَّة والسِّياقات التَّواصليَّة، يقول "فيليب بلانشيه": "إنَّ المؤاخذات التي توجّه إلى التَّداوليَّة هي التالية: – الضّعف المنهجيّ: المسارات المعتمدة استنتاجيَّة في العموم، تنطلق من ملاحظة ظواهر محدودة، وتترك مجالاً رَحباً للأفراد بوصفهم ذواتاً فاعلين ومن ثمَّة تظهر الذاتيَّة (التَصرُّف؟ والنسبية أكثر من ذلك، فإنَّ التَّداوليَّة تشتغل على ظواهر متّصلة بمسائل إيديولوجية (الحقيقة، العمل، العلاقات الإنسانيَّة، المناورات الخطابيَّة، النِّسبيَّة الثَّقافيَّة، إلخ...". التَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان: ١٧٦ – ١٧٧، وينظر: المصدر نفسه: ١٨٥ – ١٨٦.

مؤسّسة من أنظمة الأحداث وفلسفتها التَّكوينيَّة[1]: القول، والفعل، والغرض، تتفاعل لتتكامل[2]؛ ابتغاءَ دراسة نحو الظَّواهر "السّياقيَّة لإنتاج واستقبال

(١) في إشارة إلى مدى تأثير المذهب الفلسفيّ بمفهوم الذرائعيَّة، أو النّفعيَّة، بالبعد التَّداوليّ، وإدراك ما بينهما من التقاء: معرفة الفعل المرصود في القول وعلاقة الأخير بالأوَّل، يقول الأُستاذ عيد بَلبَع: " لعلّ أهمّ نقطة التقاء بين المذهب الفلسفيّ أي: في كون الفكرة مشروعاً للعمل] والتَّداوليَّة يتحدّد في الواقع العمليّ الذي يجمع بينهما، فإذا كان المذهب الفلسفيّ ينطلق من أنَّ الفكرة ليست في الصّور والأشكال التي تثيرها في الذهن، وليست في انطباقها على حقائق الموجودات، وإنَّما في الأعمال التي تؤدّي إليها هذه الفكرة، فإنَّ التَّداوليَّة تجنح إلى تجاوز تفسير اللُّغة في ذاتها إلى تفسيرها حال استعمالها في الواقع العمليّ،...". التَّداوليَّة، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس: ٣٩. وينظر: البراغماتية؛ وليم جيمس: ٥٢].

وعلى أيّ حالٍ، يبقى تصوُّر "أوستن" محور الحدث، في هذا الشَّأن، وبحسب ما تنقل عنه "جيني توماس" من قول: "إنَّ الناسَ لا يستخدمون اللُّغة لتقديم تقرير عن العالم فقط، بل إنَّهم أيضاً يستخدمونها لأداء الأفعال التي تؤثّر أو تغيّر العالم بطريقة ما". المعنى في لغة الحوار: ٦٢- ٦٣].

إنَّ الكلام بعيد كلّ البعد عن كونه مجرَّد وسيلة تمثّل الحقيقة أو الفكر فحسب، بل "هو في مفهوم "أوستن" والحديث لـ"أوريكيوني"] جهازٌ أو نظام يمكّننا من إنجاز أفعال لا وجود لها إلَّا في هذا النظام ومن خلال – فعلى سبيل المثال – ينعدم وجود الفعل "سجَّل هدفاً" ("marquer un but" خارج إطار نظام كرة القدم. وتخضع هذه الأفعال التي ننجزها بواسطة الكلام، أسوةٌ بتلك التي ننجزها في الألعاب، لمجموعة من القواعد". المضمر: ١٠٦].

تُؤدِّي الأفعال الكلاميَّة إذن، وظيفة الأفعال، شأنها في ذلك شأن التّصرُّفات غير الكلاميَّة؛ وهو اعتداد قائم على متصوُّر أنَّ القول والفعل وجهانِ لعملة واحدة. ينظر: المصدر نفسه: ١٠٧.

(٢) ظنِّي أنَّ الميدان التَّداوليّ لا يقترح نفسه بديلًا عن المذاهب اللِّسانيَّة: البنيويَّة، أو التَّحويليَّة، بل هو يجري على نحو من ثقافة تعديل وتكميل لكلّ ما في تصوّرات المذاهب اللِّسانيَّة الأُخَر، صحيح أنَّ التَّداوليَّة تعنى بفلسفة الفعل الكلاميّ، ولكن صحيح أيضاً أنَّ هذا لا يكون بلا وسيط من اللُّغة نفسها وما تفضي إليه من التزامات استعماليَّة وظروف إنسانيَّة قوليَّة، يقول "يورغن هبرماس": "اللُّغة إنَّما هي وسط تواصليّ يفيد تحقيق التَّفاهم، في حين أنَّ الفاعلين الذي يتفاهمون في ما بينهم في نطاقه من أجل التّنسيق بين أفعالهم، هم يتابعون كلّ على حدّة أهدافاً معيَّنة، ومن هذه الجهة فإنَّ البنية الغائيَّة هي أساسيَّة بالنسبة إلى كلّ مفاهيم الفعل". نظريَّة الفعل التّواصليّ: ١/ ٢٢٢، وينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢١٩. وينظر: القاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ١٣٣].

أو على نحو من طريقة "برتراند راسل" وحديثه عن فعليَّات اللُّغة: "أنَّك في حياتك الراشدة عندما تستعمل كلمة، فإنَّك تفعل ذلك، وكقاعدة، لا لأنَّ ما "تدل" عليه الكلمة مقدَّم للشعور أو للخيال، بل لأنَّك ترغب من المستمع إليك في أن يفعل شيئاً ما له علاقة بها". بحث في معنى للصدق: ٦٢. وينظر: ما وراء المعنى والحقيقة؛ برتراند راسل: ٥٦.

الخطاب"[1] في مجمل أبعاده الإنسانيَّة.

وكأنِّي بالتَّداوليَّة، وهي بهيأتها الحمليَّة تلك، كـ "سفينة نوح" حين أقامت ما أحدثته اللِّسانيّات من شرخ في منظومتها المعرفيَّة، وذلك بإهمال وظيفتها التَّواصليَّة والسِّياقيَّة، بل كلّ ما لا تعالجه حقول اللِّسانيّات، فضلاً عن إهمال الإنسان نفسه، عندما أقصته من دائرة التَّحليل[2]، ولم تكفِّر عن ذنبها، فعدلَّت التَّداوليَّة مسارها، إذ جَمعَت من كلّ شيءٍ يتّصل

(١) مدخل إلى دراسة التَّداوليَّة؛ فرانشيسكو يوس: ٣١. وينظر: القاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٣، ٥٣٧، وتحليل الخطاب؛ ج. يول: ٣٢، و٣٦، والتَّداوليَّة، سلَّة التُّفّاح؛ عماد جبار كاظم: ٥٥.

(٢) يقول "جورج يول": "التَّداوليَّة وحدها تبيح إشراك البشر في عمليَّة التَّحليل. تمتاز عمليَّة دراسة اللُّغة عن خلال التَّداوليَّة بأنَّها تمكّننا من التَّحدُّث عن المعاني التي يقصدها النّاس، وعن افتراضاتهم، وأهدافهم، وما يصبون إليه، وأنواع الأفعال التي يؤدُّونها أثناء تكلُّمهم... أمَّا العائق الكبير، فيكمن في الصُّعوبة البالغة التي تبرز عند تحليل جميع هذه المفاهيم الإنسانيَّة البحتة ذاتها بطريقة متّسقة وموضوعيَّة...". التَّداوليَّة: ٢٠- ٢١].

وهل امتازت التَّداوليَّة بذلك، وخرجت من توصيفها القادح بـ"سلّة المهملات" على حدّ تعبير الفيلسوف اللِّسانيّ "يهوشوا بار- هيليل"، حين نقلت الإنسان إلى مكانته الموضوعيَّة في دراسة اللُّغة وتحليلها، لتكون اللِّسانيّات، من بعدُ، بعيدةً عن هذا الإدراك وما يتمخَّض عنه من نتائج؛ ولتتَّصف، أعني: اللِّسانيّات، كما أصفها، بسلَّة التَّجريد الوصفيّ فحسب، بلا فاعليَّة من آثار فعليَّة، أو قراءة لمعالجات سياقيَّة في ظروف قوليَّة حواريَّة في دائرة تخاطبيَّة؟!.

قد يُقَالُ: إنَّ التَّجريد اللِّسانيّ هدفه الغائيّ يقود إلى ثوابت علم ومقاييس من منطق التَّوصيف، يحيل اللِّسانيّات إلى هيكل عظميّ بلا كِسوةٍ من ثقافات السِّياق وفاعليَّات اللُّغة، أو طرائق الحوار = الكلام القصديَّة، تلك التي تتحقّق بمطالب الإنسان وعلاقاته الاجتماعيَّة، أو بعبارة أخرى أنَّها تعمل في ضوء فاعليّاتها الانعكاسيَّة = المرجعيَّة الميتالغويَّة، في أنَّها تستعمل اللِّسان في الحديث عن اللِّسان، أمَّا الوقائع التَّداوليَّة فإنَّها توصيف للحديث عن قصد الإنسان باللِّسان = تأويل العلامات اللُّغويَّة المستعملة في سياقها الخاصّ!.

أقول: يبدو أنَّ في نصّ "جون ليونز"، وما يجري في افتراضاته، إجابةً مضمرة عميقة لهذا التَّصوّر المبدئيّ، يقول: "نحن نعلم أنَّ أوضح ما يتميّز به الإنسان عن غير من أنواع الحيوان هو قدرته على استخدام اللُّغة لا موهبة الذكاء أو التَّفكير كما يوحي بذلك مصطلح – homo Sapiens أي النوع الإنسانيّ بوصفه كائناً حيّاً، وهو مصطلح تقليدي يشيع استعماله في علم الحيوان zoology". ثُمّ يقول: "حقّاً لقد خاض الفلاسفة وعلماء النّفس في جدل واسع عمَّا إذا كان الفكر – كما يمكن أن تصوّره هذه الكلمة – يتجسّد في الكلام أم في الكتابة، وسواء أكان هذا صحيحاً أم غير صحيح، فالذي لا شكَّ فيه هو أنَّ للغة أهمِّيَّة حيويَّة في كافة أنواع النَّشاط الإنسانيّ وأنَّه بدون اللُّغة لا يتحقّق معظم النَّشاط الإنسانيّ، بل قد لا يتحقّق أدنى نشاط للإنسان

بلغةِ الحياة ومساقاتها الاستعماليَّة والمقاصديَّة، وحملته، لتجري بإنسانيَّة اللِّسانيّات إلى نحو ارتقاء حياتها الأبديَّة. أَقولُ: لقد كانت اللِّسانيّاتُ مملكةً بلا تاج، حتَّى جاءت التَّداوليّات، وكانت التَّداوليّاتُ بلا جواهر، حتَّى عاد الإنسانُ، مقاصده!. إنَّه رُبّانُ السَّفينةِ في بحور الحياة، وسياقاتها اللانهائيَّة.

ومهما يكن من أمرٍ في مدارسة مفهوم التَّداوليَّة، تأصيلاً لجذور، أو نقداً لسطور، تبقى مقولة: "دراسة مبادئ الاستعمال اللُّغويّ"، ذلك المفهوم الدَّائم التَّغيير بحسب أصول التَّخاطُب والتَّعبير، هي نقطة الشروع في فلسفة هذا الميدان الذي يتّخذ من موضوع إنسان الكلام/ الخطاب/ اللُّغة، هدفاً؛ لمعرفة قصديّات الإنسان نفسه وما يبتغيه من أغراض وغايات؛ وذلك لأنَّ الاستعمال "مقولة كُلِّيَّة تتضَّمن كلّ مجالات النَّشاط اللُّغويّ، إنَّ ذلك المصدر،... يشي بكلّ ما يصلح في اللِّسان من قول وفعل،... من مرسل/ متكلِّم، ومرسل إليه/ مخاطب، ورسالة إلى إبلاغ، ولا شكَّ في أنَّ هذا الأمر وَقْفٌ على الإنسان نفسه: تصوُّراته، أو قدراته وتمثّلاته العقليَّة، في أبعاد تواصليَّة اجتماعيَّة وظروف قبليَّة، لنتائج بعديَّة تأويليَّة..."[1]. وهكذا كما في تصوُّرات هذه الخطاطة وأركانها التَّأسيسيَّة والتَّفاعليَّة، وهي في أفلاكٍ كلٌّ منها يجري لأجلٍ معيَّن:

فإذا سلمنا بأنَّ اللُّغة – كما نعرفها – ذات أهمِّيَّة حيويَّة في حياة الإنسان على هذا النَّحو، فمن الطبيعيّ إذن أن نتساءل عن الدَّور الذي تقوم به دراسة اللُّغة في معرفة طبيعة الإنسان وفهمها..." نظريَّة تشومسكي اللُّغويَّة: ٣٠- ٣١. وينظر: اللُّغة والعقل واللُّغة والطبيعة؛ نعوم جومسكي: ١٨، وتحليل الخطاب؛ ج. يول: ٣٢، ونظريَّة الصِّلة أو المناسبة؛ دان سبيرير: ٢٩٧، والقاموس الموسوعيّ الجديد لعلوم اللِّسان؛ أوزوالد ديكرو: ٦٩٠، والنَّظريَّة النَّحويَّة؛ جيفري بوول: ٣١، والمدخل إلى علم اللُّغة؛ كارل ديتر: ٢٨٧.

(١) التَّداوليَّة، سلَّة التُّفّاح؛ عماد جبار كاظم: ٢٩.

أعتقد أنَّ التَّداوليَّة نفسها تفترض وجود موضوعها، وهو جهات الاستعمال اللُّغويّ وحيثياته المختلفة لرصد كيفيّات التَّواصل، وهذا، بلا ريب، يفترض اللُّغة في التَّواصل، وكلّ هذه الأشياء والمفاهيم تفترض وجود الإنسان؛ لأنَّها بغيره لا وجود لها البتةَ بداهةً.

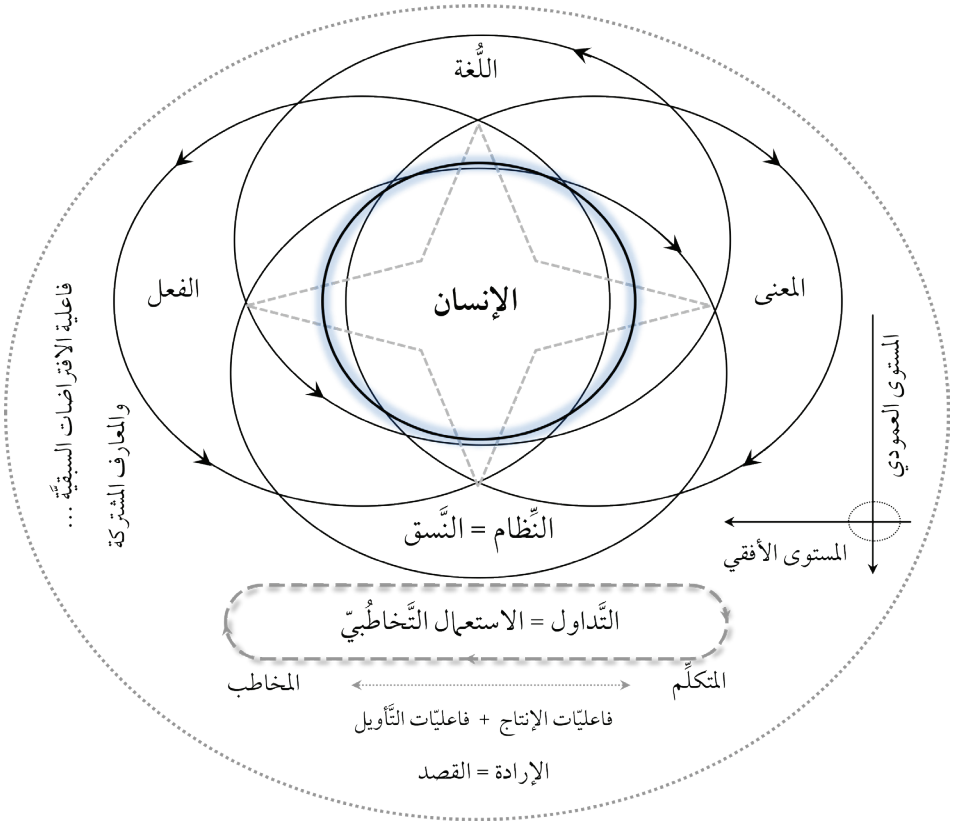

فهذه الخطاطة بأبعادها وتصوُّراتها المتعاضدة، كأنَّها ذرَّة، تُؤكِّد، بلا شكّ، محوريَّة الإنسان ومعانيه القصديَّة والفعليَّة، وما يُحيط به من دوائر داخليَّة وخارجيَّة، تلك التي يُؤسّسها النَّسق/ النِّظام اللُّغويّ التَّواصليّ، وافتراضاته التَّخاطُبيَّة القبليَّة، إذ إنَّها تنطلق من الإنسان؛ بوصفه علامةً كبرى، لتعود إليه بالضَّرورة فهماً باللُّغة: من الإنسان إلى الإنسان باللِّسان، إنَّه، بداهةً، المُؤسِّس لنظامه اللِّسانيّ – الفعليّ، والمستعمِل له في غرض، وغاية تواصليَّة، تأثيريَّة، إفهاماً وتفهيماً.

من مفهوم التَّداوليَّة إلى تشخيص امتيازها الإجرائيّ:

يؤمن التَّداوليُّون – على الرّغم من إدراكهم ألَّا وحدة للتَّداوليَّة، ولا لمناهجها، ولا لأهدافها[١] – أنَّ للتداوليَّة ميزةً جامعةً، وهي البحثُ "عن منظور شامل لدراسة اللُّغة"[٢]، بل أنَّها، بحسبهم، الممثِّل الحقيقيّ لفهم اللُّغة ولا استيعاب لحقائقها الطبيعيَّة إلَّا في دائرة الاستعمال التَّواصليّ، يقول "جيوفري ليتش": "لا يمكن أن نفهم على الحقيقية [كذا] طبيعة اللُّغة ذاتها إلَّا إذا فهمنا التَّداوليَّة: وهي كيف تُستعمل اللُّغة في التَّواصل"[٣]، أو بعبارة أُخرى شارحة: دراسة "اللُّغة عند استعمالها في الطّبقات المقاميَّة المختلفة، أي: باعتبارها "كلاماً محدّداً" صادراً من "متكلِّم محدَّد"، وموجّهاً إلى "مخاطب محدَّد" بـ"لفظ محدَّد"، في مقام "تواصليّ محدَّد"؛ لتحقيق "غرض تواصليّ محدَّد"[٤].

بيد أنَّها، على الرّغم من ذلك، لا علاقة لها باللُّغة ومستوياتها، وهو الأمر العُجاب الذي يؤصّل فيها مبدأ الاستفهام الدائم والمستمر بـ"كيف؟، ولماذا؟"؛ إذ ثمَّة مفارقة بينها وبين اللِّسانيّات بوصفها النِّظاميّ[٥]، ترتقي بها هذه المفارقة إلى نحو من الاحتراز وعدم الانتماء لنظاميَّة اللُّغة وحكومتها المجرَّدة؛ بسبب جهاتها الموضوعيَّة والاشتغاليَّة؛ وذلك لأنَّ التَّداوليَّة تهتم بالأحداث المتغيِّرة، أو بـ "تفسير كيف يمكن للسامع أن يتوصَّل إلى

(١) ينظر: التَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان؛ فيليب بلانشيه: ١٨، و١٧٦.

(٢) مدخل إلى دراسة التَّداوليَّة؛ فرانشيسكو يوس: ٣١، وينظر: المصدر نفسه: ٣٦، ومعجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودو: ٤٤٢.

قد يبدو هذا التَّصريح سهلاً، ولكن ما أن يوضع في دائرة الفحص والنَّظر، حتَّى تظهر إشكاليّاته المعقَّدة، والسّبب هو اللُّغة نفسها؛ لأنَّها، كما يقول "فتغنشتاين": "متاهة من الطّرق المتشعِّبة. تأتي من هذه الناحية وأنتَ تعرف طريقك فتجد نفسك وقد أتيت إلى النقطة نفسها من ناحية أُخرى، وأنتَ تائه عن طريقك". تحقيقات فلسفيَّة: ٢٤٩.

(٣) مبادئ التَّداوليَّة: ٩.

(٤) التَّداوليَّة عند العلماء العرب؛ مسعود صحراوي: ٢٦. وينظر: القاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٦.

(٥) ينظر: القاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٣، و٢٨، و٥٤٠، والبراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ ستيفن ليفنسُون: ٣٤، وتحليل الخطاب؛ ج. يول: ٣٥، والقاموس الموسوعيّ الجديد لعلوم اللِّسان؛ أوزوالد ديكرو: ٦٨٨.

فهْم قولٍ بطريقة غير حرفيَّة ولِمَ اختار المتكلِّمُ صيغة في التَّعبير غير حرفيَّة، بدل صيغة حرفيَّة،..."، وبـ "أن تصف، بواسطة مبادئ غير لسانيّة، عمليّات الاستدلال الضروريَّة للوصول إلى المعنى الذي يبلِّغه القول،..."[1]. أو كما في توصيف الأُستاذ محمود أحمد نحلة: "لا تنتمي التَّداوليَّة إلى أيّ من مستويات الدَّرس اللُّغويّ صوتيّاً كان أم صرفيّاً أم نحويّاً أم دلاليّاً لذلك فالأخطاء التَّداوليَّة لا علاقة لها بالخروج على القواعد الفونولوجيَّة أو النَّحويَّة أو الدَّلاليَّة، وهي ليست مستوى يُضاف إلى هذه المستويات؛ لأنَّ كلًّا منها يختصّ بجانب محدّد ومتماسك من جوانب اللُّغة، وله أنماطه التَّجريديَّة ووحداته التَّحليليَّة، ولا كذلك التَّداوليَّة، فهي لا تقتصر على دراسة جانب محدَّد من جوانب اللُّغة، بل من الممكن أن تستوعبها جميعاً، وليس لها أنماط تجريديَّة ولا وحدات تحليل، وهي كذلك لا تنضوي تحت علم من العلوم التي لها علاقة باللُّغة بالرّغم من أنَّها تتداخل معها في بعض جوانب الدَّرس"[2].

وعلى هذا التَّصوُّر الاحترازيّ حدَّد بعض الدّارسين ما تتميَّز به التَّداوليَّة من غيرها في البحث اللُّغويّ، مع بعض متعيّنات موضوعها الاشتغاليّ، وذلك على نحو ما يأتي[3]:

١- تقوم التَّداوليَّة التي هي لسانيّات الاستعمال اللُّغويّ على دراسة الاستعمال اللُّغويّ، فموضوع البحث فيها هو توظيف المعنى اللُّغويّ في الاستعمال الفعليّ من حيث هو صيغة مركّبة من السّلوك الذي يولّد المعنى. ٢- ليس للتداوليَّة وحدات تحليل خاصَّة بها، ولا موضوعات مترابطة. ٣- تدرس التَّداوليَّة اللُّغة من وجهة وظيفيَّة عامَّة: معرفيَّة، واجتماعيَّة، وثقافيَّة. ٤- تُعدّ التَّداوليَّة نقطة التقاء مجالات العلوم ذات صِلة باللُّغة.

أَقولُ: تبقى مسائل الإدراك لجهات الاشتراك التَّخاطُبيّ الثَّلاثيَّة: اللُّغة، والاستعمال،

(١) القاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٦.
(٢) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر: ١٠، و١٦، والتَّداوليَّة عند العلماء العرب؛ مسعود صحراوي: ١٦، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٣٣.
(٣) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر؛ محمود أحمد نحلة: ١٤، والنَّصّ والسِّياق؛ فان دايك: ٢٥٩- ٢٦١.

والتَّأويل، لا تنفكّ قائمةً على دعامتي: الإنتاج القوليّ والتَّأويل السِّياقيّ في ضوء شريعة الدَّائرة الكلاميَّة/ التَّواصليَّة/ التَّخاطُبيَّة بركنيها: المُتكلِّم والمتلقِّي، تلك التي تتقوَّم على أصولها خصائص خطاب التَّواصل اللُّغويّ وفلسفة إشكاليَّاته. إنَّ مجمع هذا التَّوليف هو المكوِّن الاشتغاليّ لمبادئ التَّداوليَّة[1]؛ ذلك "إنَّ التّكلُّم... لا يعني تسمية الأشياء فحسب، إنَّه أيضاً طرح الأسئلة، وإعطاء الأوامر، وتقديم الوعود، وصوغ الأمنيات، ووضع البيانات... إلخ"[2]، عدد لا يحُصى من وضعيّات الأدوار الكلاميَّة وطرائقها التَّواصليَّة. وهل ثمَّة مفارقة لنظام مُعدّ سلفاً لمجالات استعماله[3]؟!.

إنَّ اللُّغة يكمن امتيازُها في فاعليَّة استعمالها السِّياقيّ، وهو الأمر الذي يفضي على التَّداوليَّة تكوين امتيازها في ضوء بعدِها اللِّسانيّ، إذ ليس من شكٍّ، في ألَّا مجال لاستعمالٍ لغويّ بلا لسان، ولا لسان بلا غرض بيانيّ، إبلاغيّ، سياقيّ، تواصليّ، قصديّ، استدلاليّ، ثُمَّ مقبوليَّة، ثُمَّ استجابة، ثُمَّ تأثير،... وهل ثمَّة شيء ممّا تقدَّم إلَّا وهو يستند متأصّلاً على افتراض سابق، وعالم تفاعليّ، مشترك؟!. إنَّه لا يمكنني أن أتخيَّلَ شكلاً لحياةٍ من غير

(١) ينظر: التَّداوليَّة، سلَّة التُّفّاح؛ عماد جبار كاظم: ٢٧.
(٢) فلسفة اللُّغة؛ أريك غريلو: ٦٢. وينظر: التَّداوليَّة اليوم؛ جاك موشلار: ٣٠.
(٣) أقولُ: إذا كان ليس ثمَّة تفاعل إنسانيّ بلا نشاط لسانيّ، أو كما في عبارة "أوزوالد ديكرو": "من النادر أن يوجد نشاط إنسانيّ لا يستخدم اللِّسان...". في: القاموس الموسوعيّ الجديد لعلوم اللِّسان: ٦٨٨]. إذا كان الأمر كذلك، فالسّؤال الذي يُطرَح: هل الناس تستعمل اللُّغة بوصفها النِّظاميّ أو بوصفها الاستعماليّ؟.

لا ريبَ في أنَّ النِّظام كي يكون واقعاً ينبغي عليه فرض غاياته التَّكوينيَّة، وفاعليّاته القصديَّة التي من أجلها وُضِعَ، وإذا كان الأمر بانفراد وسائل الوصف اللُّغويّ بنحو التَّجريد في اللِّسانيّات، وبإبعاد السِّياق؛ لأنَّه لا ينحصر، فإنَّ التَّداوليَّة بوصفها استعمال اللِّسان ستكون هي المُعين على تفسير الأقوال وإنتاجها في سياقاتها الاستعماليَّة المختلفة وبيان ما فيها من مقاصد كلاميَّة. بعبارة أُخرى، إذا كانت لسانيّات النِّظام اللُّغويّ تتركّز على أصوله التَّجريديَّة؛ لِعلَّة ما في النِّظام نفسه، وهي الصّفة العلميَّة، فإنَّ مسألة لسانيّات استعماله تتركّز على ما عُدَّ من أجله سلفاً. إنَّ النِّظام، بلا ريب، إنَّما يتوافق وقيمه الحسابيَّة بالاستعمال والتَّنفيذ الفعليّ، إذ لا قيمة لنظام، من حيثُ المبدأ، إلَّا بمنظور من استعماله الإنسانيّ. وإذا كان قد قيل: "إنَّ كمال اللُّغة هو المعرفةُ بمقاصد القلوب،..." الميزان في تفسير القرآن؛ الطباطبائي: ١/ ١١٨]، فيمكن القول، إذن، إنَّ جوهرها هو في النَّفاذ إلى ضمائر الإنسان، وكشف أسرار مقاصدها، وهذا ما تفعله التَّداوليَّة بوصفها الاستعماليّ. إنَّها تاج اللُّغة إذن، ذلك الذي تظهر به اللِّسانيّات سِمة عليا في الإنسانيّات.

لغةٍ[1]، وتصوَّر معي - أيُّها القارئ الكريم - معنًى بلا تعبيرٍ عنه، فهل يصحُّ، من بعدُ، عليه حَمْلٌ؟!. وهل هناك فكرٌ، أو نسقٌ، أو ثقافة،... بلا معنًى، يقول "فتغنشتاين": أن تتصوَّر لغةً يعني أن تتصوَّر شكل حياة"[2]؛ ولهذا قيل: "إنَّ كلمات اللُّغة ونحوها ليسا مجرد تشكيليَّة عشوائيَّة، بل هما البرمجيَّة الخاصَّة بثقافة معيَّنة"[3].

جوانب المذاكرة التَّداوليَّة - مجالاتها وعوالمها الاشتغاليَّة:

من مفارقات التَّداوليَّة ومجالاتها الاشتغاليَّة الإجرائيَّة، أنَّها تتوفّر على جوانب مفاهيميَّة متباينة أيضاً، وهي إذ تمثِّل أقطابها البحثيَّة وأبعادها المعرفيَّة، فإنَّها هي ما تجري فيه، وعليه،

(١) يقول "نعوم جومسكي": "تدخل ملكة اللُّغة في كلّ جانب من جوانب حياة الإنسان، وفكره، وتفاعله، كما أنَّها مسؤولة إلى درجة كبيرة عن حقيقة أنَّه في العالم البايلوجي يمتلك البشر تاريخاً وتطوّراً ثقافيّاً وتنوّعاً ذا تعقيد معيّن وثراء، حتى النّجاح البايولوجي بالمعنى الفني من أنَّ أعدادهم ضخمة. إنَّ عالماً مريخيّاً يراقب الأعمال الغريبة على الأرض لا يمكن أن لا يصعقه ظهور وأهمية هذا الشكل الفريد على ما يبدو من التَّنظيم الفكريّ، حتَّى أنَّه أكثر من أمر طبيعيّ أن يثير، بما يحمله من ألغاز عديدة، فضول أولئك الذين ينشدون فهم طبيعتهم الخاصَّة ومكانهم ضمن العالم الأوسع". اللُّغة والعقل واللُّغة والطبيعة: ١٨.

(٢) تحقيقات فلسفيَّة: ١٣١. وينظر: المصدر نفسه: ٢٤٦، وتحليل الخطاب؛ نورمان فاركلوف: ٢٣٢، والتَّداوليَّة اليوم؛ جاك موشلار: ٧٦، و٩٢، وعلم الإشارة؛ بيير جيرو: ٨٣، ومدخل لنظريَّة اللُّغة؛ لويس هيلمسليف: ٢٠، والمعرفة اللُّغويَّة؛ نوم تشومسكي: ٥١، وإنسان الكلام؛ كلود حجاج: ١٦٩، و٢٠٣، والنَّصّ والسِّياق؛ فان دايك: ٢٢٧، والحقيقة والمنهج؛ هانز جورج غادامير: ٥٢٥، ٥٣١، ونظريَّة تشومسكي اللُّغويَّة؛ جون ليونز: ٣١، وفلسفة اللُّغة؛ سيلفان أورو: ٥١، ونظريَّة الفعل التَّواصليّ؛ يورغن هبرماس: ١/ ٢١٩، وأعلام الفكر اللُّغويّ؛ جون إي جوزيف: ٢/ ٢٣٩، واللُّغة والفكر والعالم؛ محيي الدين محسب: ٧، والتَّداوليَّة عند العلماء العرب؛ مسعود صحراوي: ٢١.

يشير "جاك موشلار" في: تداوليَّة الخطاب: ٧٨] إلى: "أنَّ اللُّغة تُعدّ بشكل جوهري أداة لتمثيل العالم بدلاً من عدّها مجرد أداة للتواصل"، فَحَسْب. ولهذا رفض بعضهم أن يكون اللِّسان وسيلة لنقل المعلومات فحسب، بل هو ليس كذلك بالأساس، إنَّ اللِّسان بحسبه يُقيم "صلات بينذاتيَّة" بين المتخاطبين، وذلك جوهر القوة المضمّنة في القول. إنَّ كلّ كلام يتوجّه إلى مخاطب، يؤسّس معه علاقة ضروريَّة وينسب إليه أدواراً لا يسعه إبطالها. ينظر: التَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان؛ فيليب بلانشيه: ١٦٣، ونظريَّة الصِّلة، أو المناسبة؛ دان سبيربر: ٢٩٦، والقاموس الموسوعيّ الجديد لعلوم اللِّسان؛ أوزوالد ديكرو: ٦٨٩- ٦٩٢، والنَّصّ والسِّياق؛ فان دايك: ٢٢٧، واللِّسان والميزان، أو التَّكوثر العقليّ؛ طه عبد الرحمن: ٢١٣.

(٣) خدعة اللُّغة؛ جون ماكوورتر: ٢٨.

سُفُنُ التَّوصيف التَّداوليّ، يمكن أن تُحمَل على تكوثر تعريفها الجمعيّ في كونها تداوليَّات، وهي جوانب من المدارسة والاشتغال الموضوعيّ، يكاد يتّفق عليها التَّداوليُّون[١] – وإن اختلفَ توصيفهم النَّظريّ، وأسس التَّكوين المعرفيّ فيها – منها:

الإشارة deixis، والافتراض السَّابق presupposition، والاستلزام الحواري conversational implicature، والأفعال الكلاميَّة speech acts. وبعض من الجوانب الأخر التي تتصل ببنية الخطاب ونظريّة الملاءمة، التي يؤسّس لها علم النَّفس المعرفيّ، فضلاً عن النَّظريات الحِجاجيَّة. يقول "ليفنسُون": "ربَّما قدَّمت هذه القائمة حقّاً بعض الموضوعات المحوريَّة للبراجماتيَّة بشكل عقلانيّ تماماً،..."[٢].

إنَّ هذه المجالات، بلا شكّ، هي دوالّ لمفاهيم إجرائيَّة، استدلاليَّة، تأويليَّة، ما على مُحلِّل الخطاب إلَّا أن يسلك سُبلها؛ للوصول إلى توصيف إرادة القصد ومدارك الفهم والتَّفسير التي تجري بين المتكلِّم والسَّامع في دائرة التَّخاطُب، سواءٌ على نحو من إنجاز فعل تأثيريّ، أم حسن تأدَّب ولباقة، أم استلزام/ تلويح حواريّ، وهكذا. يقول "ج. يول": "إنَّ محلِّل الخطاب حينما يستعمل مصطلحات مثل الإحالة والافتراض والمعنى الضِّمني والاستدلال، فإنَّه في الواقع يصف ما يفعله المتكلّمون والمتلقّون،..."[٣]، وهو الهدف من الإجراء التَّداوليّ؛ ذلك لأنَّ التَّداوليَّة "تبحث في الكيفيَّة التي يتوصَّل بها سامعو الكلام إلى المعنى الذي يقصده المتكلّمون (= المعنى المراد).... المبادئ العامَّة التي يتبعها النّاس، حين

(١) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ٥٤، والمقاربة التَّداوليَّة؛ فرانسواز أرمينكو: ٤١– ٦٠، والتَّداوليَّة؛ جورج يول: ١٩– ٢٠، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ١٠١– ١٠٢، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٥٢، و٦٠، وآفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر؛ محمود أحمد نحلة: ١٥، والتَّداوليَّة عند العلماء العرب؛ مسعود صحراوي: ٣٠، والتَّداوليَّة، سلَّة التُّفّاح؛ عماد جبار كاظم: ٤٦.

(٢) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة: ٥٤.

(٣) تحليل الخطاب: ٣٦. وينظر: اللِّسانيّات؛ جين إِتْشِسُن: ٢١٢، والنَّص والخطاب والإجراء؛ دي بوجراند: ٩١، و٤١١، والنَّص والسِّياق؛ فان دايك: ٢٧٥، ومن النص إلى الفعل؛ بول ديكرو: ٨٠، و١٤٢، ونظريَّة التَّأويل؛ بول ديكرو: ٣٤، و٣٧، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٥٠١، و٥٠٨.

يتواصل بعضهم مع بعض"[١].

وعلى الرّغم من اختلاف مفاهيم هذه التَّشكيلات المعرفيَّة التي تُؤسِّس من أنفسها استراتيجيَّات تداوليَّة، فإنَّها، بلا جدال، تؤكِّد افتراض قول إنَّه لا يستقيم تواصل لسانيّ وقصد كلاميّ إلَّا بافتراض سابق لخلفيّات مشتركة، ولا يقوم شأن فقاهيّ/ معرفيّ منها إلَّا عليه!.

ما الافتراض السَّابق إذن، ذلكم الذي يؤلِّف في الخطاب التَّواصليّ قِيَماً تداوليَّة، بها يتّضح المعنى المراد، فيتجلَّى الهدف؛ مقاربةَ القصد، ومن ثمَّة نجاح العمليَّة التَّواصليَّة والابتعاد عن سوء الفهم، أو "الإخفاق التَّداوليّ"[٢]، أو "التَّواصليّ"؟.

مفهوم الافتراض السَّابق "presupposition"

ما قبل التَّكلُّم، الخلفيّات المعرفيَّة – السِّياقيَّة المشتركة:

الخطاب، من افتراضات قبليَّة ومعارف سابقة إلى نتائج لاحقة بالتَّأويل:

تُصدِّرُ مدوَّنة التَّفكير التَّداوليَّة مفهوم الافتراض السَّابق على أنَّه مبدأ تواضعيّ اتفاقيّ إجرائيّ تتقوَّم به أصول الخطاب وإمكاناته الإرساليَّة التَّواصليَّة، على أساس أنَّ "كلّ مسار تفاهمٍ يحدث على خلفيَّة فهم مستقرّ في ثقافة ما. وشأن الخلفيَّة المعرفيَّة أن تبقى بمثابة أمر غير مشكل تماماً، وحده رصيد المعرفة الذي يستخدمه المشاركون في التَّفاعل ويتّخذونه موضوعاً (Thematisieren) في كلّ مرةٍ من أجل تأويلاتهم، هو الذي يوضع موضع الامتحان"[٣].

(١) اللِّسانيّات؛ جين إتْشِسُن: ٢١٢.

(٢) "الإخفاق التَّداولي" هو مفهوم تداوليّ، يشير إلى عدم الموافقة، أو المناسبة للفعل الكلاميّ، ممَّا يؤدِّي إلى عدم نجاح الإنجاز، وبمعناه الواسع يشير إلى أيِّ استعمال لغويّ لا نشعر بأنَّه مناسب أو ملائم لسياق معيَّن. ينظر: معجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٩٥، و١٥٦، و٤٢٦– ٤٢٧، و٥٠٠، و٥٠٧.

(٣) نظريَّة الفعل التَّواصليّ؛ يورغن هبرماس: ١/ ٢٢١. وينظر: معجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ١٥٦.

وبعبارة أُخرى "أنَّ لأيّ خطاب "رصيداً من الافتراضات المسبقة "يضمّ معلومات" مستمدة من المعرفة العامّة، وسياق الحال، والجزء المكتمل من الخطاب ذاته"،... فلدى كلّ طرف من أطراف الخطاب – حسب ذا الاقتراح – رصيد من الافتراضات المسبقة، ويظلّ هذا الرصيد في تزايد مع تقدُّم عمليَّة الخطاب... وكلّ خطاب إلى حدّ ما إنَّما يدور حول مسلَّماته الخطابيَّة،... هذه المسلَّمات الخطابيَّة جزء من الافتراضات المشتركة بين أطراف الخطاب،..."[1].

من البداهة إذن، أن يضع الدَّرس التَّداوليّ لنفسه مبادئ أصوليَّة لإمكانات القصد التَّخاطُبيّ: تكوينه وفهمه، وتحليله وتفسيره، من شأنها أن تكون سابقة على التَّصوُّر الكلاميّ وإنتاجه، فضلاً عن تأويله، حتَّى أنَّك لتجد من مجرياتهم التَّحليليَّة ما يتجلَّى إجراؤه مفهوماً في أصول ما يلتزمه الافتراض السَّابق بقراءة مكوِّنات السِّياق، يقول "يول": "إذا أردنا فهم نصّ [أو خطاب]... يجب علينا "في الأقلّ – معرفة هويَّة المتكلِّم والمتلقِّي والإطار الزِّمانيّ والمكانيّ للحدث اللُّغويّ"[2].

وهي مجموعة من المعارف تتحقَّق في ثلاث فئات، كما يقول "فان دايك"، تجري فيها فاعليَّة التَّواصل القصديّ، وهي: ١- معرفة العالم الذي تؤوّل فيه العبارة. ٢- معرفة المقامات المتنوّعة للسّياق. ٣- معرفة اللُّغة المستعملة: قواعدها في الاستعمالات الممكنة، ومعرفة أنساق أُخَر لضروب مواضعة الفعل المشترك الإنجاز، إذ بدون هذه المعرفة لا يجوز أن تعامل العبارة معاملة لفظيَّة. بل لا يجوز إنتاجها ولا تأويلها[3].

وبانعدام هذه المعرفة – والكلام لـ "فان دايك" – "لا يعلم المشاركون حول ماذا يدور الكلام، ولماذا لا توجد حال التَّكلُّم على الإطلاق. وفوق ذلك كلّه لا يمكن مراقبة أفعال حال التَّكلُّم أو تنسيق الفعل المشترك الإنجاز. وأخيراً من دون هذه المعلومات المستوفاة

(١) تحليل الخطاب؛ ج. يول: ٩٦- ٩٧.
(٢) المصدر نفسه: ٣٥. وينظر: المصدر نفسه: ٥١، والنَّصّ والسِّياق؛ فان دايك: ٢٥٨، ومعجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودو: ١٢٣، و١٣٣، و١٣٦، و٥١٨.
(٣) ينظر: النَّصّ والسِّياق: ٢٦١- ٢٦٢.

من المعطيات/ المعرفيَّة (الإبيستيمية) الأساسيَّة لا يصحّ وجود الفعل (المشترك الإنجاز) على الإطلاق؛ فضلاً عن عدم اعتبار الفعل المشترك الإنجاز التَّواصليّ الذي تنقله هذه المعلومات على نحو خاصّ"[١].

إنَّ هذه المُسلَّمات هي المرتكزات الأساسيَّة لنقطة الشُّروع التي يتأتَّى منها مفهوم الافتراض السَّابق، ولولاها لما كانت ثمَّة توصيف لخطابٍ، فضلاً عن إدراك ما تفضي إليه التَّداوليَّة من مهامّ، أو ما يقوم عليها من رهانات وآمال في نجاح العمليَّة التَّواصليَّة، بل عموم مفهوم "القصد التَّواصليّ"[٢]، من جانب، وخصوصيَّة الابتعاد عن سوء الفهم من جانب آخر. يقول "فان دايك": "أحد مهامّ النَّظريَّة التَّداوليَّة هو صياغة الشروط العامَّة والخاصَّة المحدَّدة لاستخراج كمال نجاح قوة أفعال الكلام. وينبغي أن تُصاغ هذه الشُّروط في حدود مكوّنات السِّياق التَّواصليّ وبنياتها... تلك التي تحدِّد إنجاز قوة فعل الكلام؛ لكونها مُؤسَّسة لفعل اللُّغة المعقَّد،..."[٣].

وأمَّا المجموعة الثانية من الشُّروط، فهي، بحسبه، تلك التي تنتمي "إلى البنيات الذِّهنية المتضمّنة عند المتكلِّمين والمخاطبين المندرجين في الفعل المشترك الإنجاز التَّواصليّ، أي: في إراداتهم واعتقاداتهم ومعرفتهم ومقاصدهم وأغراضهم،... وهذه الشّروط من حيث كونها فعلاً إنجازيّاً بوجه عام قد تُصنَف تبعاً لوظيفتها، فهي شروط إمَّا تمهيديَّة (أي: شروط مسبقة على وجه الضّرورة أو الاحتمال). وإمَّا عناصر مكوّنة أو نتائج. والشّروط التَّمهيديَّة وهي بالأساس افتراضات ضمنيّة المتكلِّم بالنظر إلى الحالة الابتدائيَّة للسّياق ومن معرفة المخاطب وميله إلى الاستماع وقدرته على السَّمع وغير ذلك ممّا يجعل الشَّرطالأخير

(١) المصدر نفسه: ٢٦٢.

(٢) يتميَّز مفهوم "القصد التَّواصليّ"، بثلاث خصائص: أوَّلًا: يحصل في سياق تفاعليّ مع مستمع. ثانياً: هو علنيّ، بمعنى أنَّه مقصود منه أن يُعرَف. ثالثاً: يعتمد نجاحه على تعرُّف قصد المتكلِّم من قبل المستمع. ينظر: معجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ١٥٩، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٤٩.

(٣) النَّصّ والسِّياق: ٢٦٧.

منتمياً إلى ما ينطوي عليه فعل إنج-از اللُّغة (فعل الكلام) من نجاح"[١].

لقد شكَّل مبدأ الافتراض السَّابق، أعلى القيم التَّداوليَّة في معرفة الخطاب وتعيين المقاصد الحواريَّة بين المتكلِّمين، بعد إدراك يستند إلى قراءة أنَّ الافتراض "أحد محدّدات النِّظام التي تتحكّم بالحديث"[٢]، بل لعلَّه من أهمِّها، حين "يُصبح الحديث نوعاً من السلوك "النِّظاميّ" أو المنظَّم حيث يكون فيه الاتفاق النافذ [كذا] على التَّفاهم حدثاً منتظماً،... في أنماط مألوفة من الحوار..."[٣]. يقول "جوفمان": "إذا أخذنا (متحدثين اثنين) منهمكين في حديث وجهاً لوجه، فإنَّ خطابهما المتراكم عند تلك النقطة ومحيطهما المفهوم لديهما بشكل مشترك والمعلومات التي يعرفها كلّ منهما أو يفترض أنَّ شريكه قد جاء بها إلى اللقاء – هذه كُلّها توفّر فهماً مفترضاً مسبقاً في أثناء تشكيل العبارة التالية ومن غيرها قد لا يُصبح من السَّهل اكتشاف المعنى المناسب لتلك العبارة"[٤].

ولكي يفضي – أعني: "جوفمان" – إلى ما يمكن أن يتوقّف عليه فهم الحديث وتفسيره، اجترح، مفهومين آخرين أيضاً تحت خيمة الافتراض السَّابق، هما: "شرط اللّباقة"، و"الإطار التَّواصلي". بيَّن ما لهما من أهمّيَّة في إدراك المقاصد القوليَّة التي تجري في العمليَّة التَّواصليَّة وآثارها التَّفاعليَّة: الانتاجيَّة والتأويليَّة، والتَّفاهم بين المتكلِّمين.

ففي "شرط اللَّباقة"، مثلاً، يصوّر "أنَّ المتكلِّمين يدركون في (اللاوعي) أنَّ سامعيهم

(١) النَّصّ والسِّياق: ٢٦٨. وينظر: المصدر نفسه: ٢٦١– ٢٦٢.
(٢) أعلام الفكر اللُّغويّ؛ جون إي جوزيف: ٢/ ٢٤٤.
(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٢٤١.
يقول "جورج يول": "من حسن الحظّ أنَّ معظم البشر ميالون إلى سلوك طرائق منتظمة عندما يتعلَّق الأمر باستعمال اللُّغة. ويُعزى بعض هذا إلى حقيقة كون الناس أعضاء في مجاميع اجتماعيَّة، وكونهم يتبعون أنماطاً سلوكيَّة متوقّعة داخل المجموعة". التَّداوليَّة: ٢١]. إنَّ هذا التَّنظيم يشبه إلى حدَّ كبير، إنْ لم يكن مثله، مفهوم العقد، ولعلَّه القاعدة المبدئيّة لأصول الخطاب ومبدأ التَّعاون والتَّنسيق. ينظر: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ٣٠، و٣٣، و٨١، ومعجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودو: ١٣٦، و٣٤٦، وقاموس التَّداوليَّة؛ جوليان لونجي: ١٨٤، والتَّداوليَّة؛ جورج يول: ٦٥، والتَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان؛ فيليب بلانشيه: ٧٧.
(٤) أعلام الفكر اللُّغويّ؛ جون إي جوزيف: ٢/ ٢٤٤.

يعتمدون على الافتراضات السَّبقيَّة في محاولتهم فَهْم ما يُقَال لهم، ويعتقد أنَّ المتكلِّمين يدركون أنَّ من مسؤوليتهم – تلك المسؤوليَّة التي أطلق عليها... مصطلح "شرط اللَّباقة" – تقديم مساهماتهم في المحادثة الدائرة بطريقة تمكِّن سامعيهم من فهم المعنى المقصود بالاعتماد على الافتراضات السَّبقيَّة المتوافرة لديهم..."[1]. أو بعبارة أُخرى "يستفيد المتكلِّمون – عند تقديم مساهماتهم في المحادثة الجارية – من مواد أُخرى كثيرة، إضافة إلى تلك التي توفّرها المصادر البنيوية والمعجميَّة الموجودة في لغتهم. وهم لا ينطقون الجملة ببساطة التي بوساطتها تقوم لغتهم بتحميل المعنى الذي يريدون توصليه، بل يقومون ببناء كلّ عبارة بالاعتماد على مصادر لغتهم وعلى الافتراضات السَّبقيَّة التي يعدّونها متوافرة لدى سامعيهم في الموقف السائد: وتخصّ هذه الافتراضات السّبقيَّة معلومات عن خلفيتهم وخصائص الموقف وسيرة المحادثة عند تلك اللحظة والمنظورات والآراء المسبقة المشتركة وما إلى ذلك"[2].

وأمَّا مقاربته لـ"الإطار"، ذلك المصدر التَّواصليّ الآخر الذي يرتبط بالافتراض ارتباطاً مباشراً، وأهمّيّته في فهْم المحادثات وتفسيرها، فهو: "مخطَّط تفسيريّ يحدِّد هُويَّة المتكلِّم وسامعيه في حديث معيَّن من حيث كونه مثالاً على النَّوع المُحدَّد من الحديث (التَّواصليّ). والإطار هو الذي يفسِّر إدراكهم المتبادل أنَّ ما يجري في لحظة معيَّنة في المحادثة هو – مثلاً – إلقاء نكتة (أو تقديم شكوى، أو إرشادات إلى مكان ما، أو سرد قصّة، أو تقديم اقتراح، أو تفسير ما حدث، أو المضايقة بالمزاح وغيرها). فإذا اتّفق المتكلِّم والسامع على الإطار التَّفسيريّ لمحادثة جارية، عندئذ سيحدّد على وفق ذلك مدى المعاني المحتملة التي يعزوها إلى عبارة معيَّنة وبذلك تزداد فرصة أنَّهم سيفهمون العبارة بالطريقة نفسها"[3].

وأمَّا عن النَّتائج، فقد انتهى من توظيفه لذلك النظر والاقتراح إلى أنَّ "الافتراضات

(١) أعلام الفكر اللُّغويّ؛ ٢/ ٢٤٥.
(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٢٤٥.
(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٢٤٦، وينظر: معجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودو: ٩١، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ١٣، وقاموس التَّداوليَّة؛ جوليان لونجي: ٥٢.

السّبقيَّة"، من الضرورات التي تقوّم مبدأ الحوار بالأساس؛ ذلك لأنَّها تساعد "السامعين على حصر المعاني المحتملة التي تولّدها الجملة الغامضة أصلاً وبذلك يقتربون أكثر من المعنى الحقيقيّ الذي يقصده المتكلِّم عندما ينطق تلك الجملة. ويستنبط السّامعون تلك الافتراضات السَّبقيَّة من الأجزاء الأوَّليَّة من المحادثة ومن معرفتهم بالمتحدِّث من خلفيّته ومن خصائص السِّياق والموقف ومن نوع (أو إطار) اللقاء التَّواصليّ الذي يحدث فيه الحدث"[1].

وبهذا ستكون دراسة التَّفاهم التَّواصليّ، وبحسب "جوفمان"، ليست مفتقرة إلى جانب دون آخر، بل ستكون معتمدةً على مصادر ثنائيَّة من اللُّغة والافتراضات السَّبقيَّة. مع استدراك إلى ما ينبغي أن يكون من إدراك مسؤوليَّة "توجيه نشاطنا إلى عقل الآخر أي: إلى مقدرة الآخر على قراءة كلماتنا وأفعالنا لتكون دليلاً على مشاعرنا وأفكارنا وقصدنا. وهذا يقيّد ما نقول ونفعل، بيد أنَّه يسمح لنا أيضاً أن نجعل الآخر يقبل بالعالم الذي يقتبس منه ما شاء من التَّلميحات"[2].

أَقولُ: وكم يقترب هذا التَّوصيف من مفاهيم السِّياق[3] ،تشريح مجالاته وأنواعه

(١) أعلام الفكر اللُّغويّ؛ جون إي جوزيف: ٢/ ٢٤٤.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٢٤٥.

(٣) لا يجد القارئ عند قراءة مفهوم "السِّياق context"، فيما وُضِعَ له من توصيفات أو متعيّنات، في المعجمات الاصطلاحيَّة، تحديداً في مجال دون آخر، حتَّى أنَّه ليبدو لي روحاً تتمثّل في كلّ الاستراتيجيّات الثَّقافيَّة، وليس اللِّسانيّات فحسب، وهل هذا إلَّا بمنزلة من البداهة؟. يقول "يان هوانغ": "بصورة عامَّة السِّياق] هو أيَّةُ سمات ذات صِلَة من سمات الخلفيَّة أو المحيط الديناميكيّ حيث تستعمل الوحدة اللُّغويَّة بانتظام. ويمكن النَّظر إلى السِّياق بوصفه متكوِّناً من عدد من المصادر المختلفة: السِّياق المادّي physical واللُّغويّ linguistic والاجتماعيّ social وسياق المعلومات العامَّة general knowledge context وهو رأي يُعرَف باسم التَّقسيم "الجغرافي" للسياق. وهو ذو صلَة بالدَّلاليَّات والفِعليَّات لكنَّه يؤدِّي دوراً أكثر أساسيَّة في الفِعليّات. فبعض الظواهر الدَّلاليَّة وأغلب الظواهر الفِعْلياتيَّة تعتمد على السِّياق وتتأثّر به. ويُعدُّ السِّياق في فلسفة اللُّغة والدلاليَّات الصورية أرضية مشتركة...". معجم أوكسفورد للتداوليَّة: ١٦٧. وينظر: المصدر نفسه: ١٧٨ – ١٧٩]. ويضيف جوليان لونجي، يقول: تميّز التَّداوليَّة المستويات المختلفة لبنية السِّياق، من المناسب أن نقرَّ بأربعة منها: ١ – السِّياق الظرفيّ، ٢ – السِّياق الموقفيّ، ٣– السِّياق التَّفاعليّ، ٤ – السِّياق الاقتضائيّ،... يغطي السِّياق الابيستمولوجي (أو الاقتضائيّ جميع المعتقدات

المتعدّدة، وكم من الالتفات فيه إلى ما لقدرة المتخاطبين بناءً على "المعرفة المشتركة"، والأنساق الثَّقافيَّة المختلفة للعالم، تلك التي توظَّف في التَّمثيل والإدراك والفهم والتَّواصل الإنسانيّ؟، وهل يمكن القول على سابق من مفهوم لتالٍ منه لاحق، إنَّ التَّجارب والمعلومات، أو المعارف والمعتقدات والآراء التي تمثُّلها القُبة الفلكيَّة للافتراض السَّابق هي عنوان على أطياف السِّياق، أو العكس[١]؟. يقول دان سبيربر: "إنَّ المستعمل في معاجلة الافتراضات هو، أساساً، مجموعة فرعيَّة من افتراضات الفرد القديمة، التي تتّحد معها الافتراضات الجديدة لتنتج مجموعة منوَّعة من التَّأثيرات السِّياقيَّة"[٢]، ثُمَّ يُوجّه معالجاً افتراضاً لرؤيةٍ: "بأنَّ السِّياق يتّحدد مسبقاً قبل عمليَّة الاستيعاب والفهم... [و] أنَّ الافتراض الذي تعبِّر عنه القولة بصراحة، يتَّحد مع سياق موجود في ذهن المستمع ساعة البدء بفعل القول أو النُّطق"[٣].

هذا إذا تركنا توجيه عموميَّة السِّياق عنده أعني: "دان سبيربر" يقول: "إنَّ مجموعة المقدِّمات المنطقيَّة المستعملة في تفسير قَوْلٍ ما (بغض النظر عن المُقدِّمة التي تفيد أنَّ القَوْلة التي هي موضوع الحديث قد تمَّ النطق بها) تشكِّل ما يُعرَف عادةً بأنَّه السِّياق context. فالسِّياق هو مركَّب نفسيّ psychological construct، وهو شعبة من افتراضات المستمع بشأن العالم. وبالطبع، فإنَّ هذه الافتراضات بالذات هي التي تُؤثِّر في تفسيرنا للقَوْلة، وليس حالة العالم الحقيقيَّة. فالسِّياق بهذه المعنى لا يقتصر على المعلومات الخاصَّة

والقيم المشتركة لعناصر التَّواصل الفاعلة، إمَّا بشكل مُسبق، أو لاحق...". قاموس التَّداوليَّة: ٧١. وينظر: المصدر نفسه: ١٥٥ – ١٥٦، و٧٠٨، ومعجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودو: ١٣٣، و١٣٦، و٥١٨، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ٢٥، و٢٧، و٧٢، وتحليل الخطاب؛ ج. بول: ٢٩، و٥١، و٦١، واللُّغة والمعنى والسِّياق؛ جون لاينز: ٢٢٢، ونظريَّة الصِّلة، أو المناسبة؛ دان سبيربر: ٤٢، والنَّظريّات اللِّسانيَّة الكبرى؛ ماري آن بافو: ٣٥٣.

(١) يقول "يان هوانغ": "إنَّ مصطلح "الأرضيَّة المشتركة" يُستعمَل أحياناً بتوسُّع بوصفه مُرادِفاً لمصطلح "السِّياق"، لكن من الأفضل عَدَّه نوعاً خاصَّاً من السِّياق". معجم أوكسفورد للتداوليَّة: ١٥٥ – ١٥٦.

(٢) نظريَّة الصِّلة، أو المناسبة: ٢٣٣.

(٣) المصدر نفسه: ٢٣٤.

بالبيئة الماديَّة المُباشرة أو القَولات التي سبقت توّاً: فالتَّوقُّعات بشأن المستقبل والفرضيّات العلميَّة أو المعتقدات الدِّينيَّة والحكايات المخزونة في الذَّاكرة والافتراضات الثَّقافيَّة العامة، والمعتقدات بشأن حالة المُتكلِّم العقليَّة، كُلّها يمكن أن تُؤدِّي دوراً في التَّفسير"[1].

مفهوم الافتراض: من الخلفيَّة المشتركة، إلى المُتكلِّم، منه، إلى اللُّغة:

من إنتاجيَّات الفهم، إلى مُبعدات سوء التَّفاهم:

اجترح التَّفكير التَّداوليّ، بقراءة مفهوم "المعرفة المشتركة" – وهو ما أسمّيه: تاريخ الذَّاكرة المعرفيَّة[2] – جملةً من مفاهيمَ، تجلَّت منافذَ على انبثاق مفهوم "الافتراض السَّابق presupposition"، وَقَع على مسؤوليتها إقرار ما له من محدِّدات ووظائف، أو خصائص ووصائف، وهذه المفاهيم السائدة، وإن كانت كثيرة[3]، إلاَّ أنَّ الافتراض نفسه يعترف بها

(١) نظريَّة الصِّلة : ٤٢.

(٢) في بيان قدرة الإنسان العقليَّة على الاستدلال والبرهان ومستوياته المتعلِّقة بالذاكرة وعلاقاتها بقيم الافتراضات. يقول "دان سبيربر": "إنَّ هناك مستودعاً أو مخزناً أساسيّاً للذاكرة يتميَّز بما يأتي: يُعامِل العقلُ كلَّ تمثيل مخزون فيه بوصفه حقيقةً أو وصفاً لعالَم الواقع. وما يعنيه هذا هو أنَّ التَّوجُّه الأساسيّ الخاص بالاعتقاد أو الافتراض موصول أو مربوط مُسبقاً ببناء العقل. ونتيجة لذلك، يمكن أن نفكِّر بتمثيلٍ ما بوصفه افتراضاً من دون التَّعبير عنه صَراحة عن حقيقة كونه افتراضاً". نظريَّة الصِّلة، أو المناسبة: ١٣٧.

(٣) يقف القارئ مندهشاً من كثرة المفاهيم والمصطلحات التي ترد بضمن مؤسّسات هذا البرنامج التّداوليّ: الافتراض، منها: الخلفيَّة المعرفيَّة، وافتراض الخلفيَّة، وسياق المعرفة العامة، و= المشتركة، و= الموسوعيّة، و= المتبادلة، و= الامتيازيَّة، و= البديهيَّة، والسِّياق إدراكمعرفي، والسِّياق اللُّغويّ، والماديّ، والاجتماعيّ، يمكن أن تندرج بصورة أو بأُخرى تحت مفهوم: الأرضيَّة المشتركة، أو المعرفة المشتركة، أو المتبادلة أيضاً. التي تعني مجمع المعارف، أو المعلومات، والآراء والمعتقدات التي يتشارك فيها المتكلِّم مع المخاطب في لحظة معيَّنة من التَّواصل، والمعرفة المتضمَّنة تشمل المعرفة السِّياقيَّة، واللُّغويَّة، ومعرفة العالم. ينظر: معجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ١٢٦، و١٣٥، و١٥٥، و١٥٦، و٢٤٩، و٣٠٢، و٤٣٥، و٥٠٣، و٧٠٨، و ٧٣١، ومعجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودو: ١٢٣، و١٣٣، و١٣٦، ٤٥٥، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ٣٠، و٣٣، و٤٩، و٨١، و١٠٣، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٤٩، وقاموس التَّداوليَّة؛ جوليان لونجي: ٤١، و٥٣، و٥٧، والقصديَّة؛ جون سيرل: ١٨٣، والعقل واللُّغة والمجتمع؛ جون سيرل: ١٦٣، والنَّظريّات اللِّسانيَّة الكبرى؛ ماري آن بافو: ٣٥٣، وفي التَّداوليَّة المعاصرة والتواصل؛ أوريكيوني: ٨٥، والمضمر؛ أوريكيوني: ٢٨٤.

يمكن القول إنَّ كلّ هذا المفاهيم عبارة عن دوائر امتيازيَّة من شأنها أن تؤلِّف المصدر الأساس

قوةً، وفي أنَّه لا يكون بغير أصولها الأولى جهازَ وصفٍ، يتمثّل بإجراءٍ تداوليّ، بعد إدراك أنَّها "من الخصائص الجوهريَّة للمجتمع اللُّغويّ"[١]. يقول "جورج يول": "إنَّ مفهوم الخلفيَّة المشتركة هذا هو أوَّل تقريب لمفهوم الافتراض التَّداوليّ المسبق..."[٢]، ثُمَّ يُؤكِّد: "أنَّ مبدأ "الأساس المشترك" المفترض في تبادل الخطاب جزءٌ من هذا الوصف لعمليَّة الافتراض،..."[٣]. وهذه "المعارف الموسوعيَّة"، بلا شكّ، تختلف من شخص لآخر، وتتَّصف بكونها مفتوحة؛ إذ يمكن إثراؤها باستمرار[٤]، وهل تقف عند حدٍّ، حين يصفها

الـذي ينبثـق منـه مفهـوم الافـتراض السَّـابق، ولولاهـا لمـا كان ثمَّـة انعـكاس لهـذا الأثـر المعـرفيّ في الاسـتعمال التَّواصـليّ. إنَّ هـذا الأخـير، بمنزلـة الزهـرة التـي تزهـر في بسـتان الافـتراض، وخلفيّاتـه المعرفيَّـة.

ولكـن عـلى الرّغـم ممّـا يبـدو أنّـه قـد يقـع موقـع التَّسـليم فيـما تقـدّم، نجـد "جـاك موشـلر" يقـدّم نقـداً لنظريَّـة المعرفـة المشـتركة، بقـراءة مـا يطرحـه مـن نقـدٍ لـ"سـبيربر"، و"ولسـون"، في نظريَّـة الصِّلـة/ المناسبة، واعتـماد المعرفـة المتبادلـة أو عدمهـا، يقـول "موشـلر": "صـاغ كلٌّ مـن "سـبربر" و"ولسـون" في كتابهـما "المناسـبة" نقـداً شـاملاً لنظريَّـة المعرفـة المشـتركة أو المتبادلـة. وتتمثّـل الحُجَّـة الأساسـية في التـالي: إنَّ تعريـف المعرفـة المشـتركة ليـس واقعيّـاً مـن الناحيـة النفسـيَّة؛ لأنَّـه يفـرض إجـراء للتثبُّـت لا يمكـن أن يكـون مآلـه النَّجـاح،...". القامـوس الموسـوعيّ للتداوليَّـة: ٢٥١]؛ والسّـبب في رأيهـا، وبحسـب "موشـلر": أنَّ "التواصـل،... تمـشّ عـلى درجـة عاليـة مـن المجازفـة؛ لأنَّـه لا يوجـد أيّ ضـمان مسـبق يمكِّـن مـن الإقـرار بأنَّـه لـن يفشـل،...". المصـدر نفسـه: ٢٥٣، وينظـر: نظريَّـة الصِّلـة، أو المناسـبة؛ دان سـبيرير: ٤٢– ٥٠، و١٤٠، وتداوليَّـة الخطـاب؛ آن روبـول، وجـاك موشـلار: ٨١، والنَّظريَّـات اللِّسـانيَّة الكـبرى؛ مـاري آن بافـو: ٣٨٥].

أَقـولُ: هـل يمكـن النَّظـر في مفهـوم "الإطـار" = "إطـار المشـاركة"، ومـا يفترضـه مـن المعلومـات المتبادلـة التـي تفترضهـا المعلومـات المشـتركة، بوصفهـا العـام، تلـك الأصـول التـي يجـري عليهـا سـياق التَّواصـل التَّخاطُبـيّ، فضـلاً عـن "شرط اللَّباقـة" اللذيـن اقترحهـما "جوفـمان" – فيكـون مخرجـاً، أو حـلًّا لهـذه الإشـكاليَّة؟!. يبـدو أنَّ الأمـر، في بضعـه، كذلـك، ولكـن يبقـى الإشـكال عنـد "دان سـبيرير، وديـدري ولسـون" في تعيـين قيـم المعرفـة المتبادلـة، والمشـتركة وموارد الثِّقـة والاحتـمالات، وفي أيّهـا يمكـن أن يكـون مفترضـاً قبـلاً لـدى المتكلِّـم والمخاطـب، وأيّهـا يمكـن أن يُعتمـد، أو أكثـر قـوة مـن غـيره، فضـلاً عـن إمكانهـا!. ينظـر: نظريَّـة الصِّلـة، أو المناسـبة: ١٤٠.

(١) معجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ١٥٦.

(٢) التَّداوليَّة: ١٤٧. وينظر: المصدر نفسه: ١٣٠، وتحليل الخطاب؛ ج. يول: ٣٧،

(٣) تحليـل الخطـاب؛ ج. يـول: ٣٧، وينظـر: معجـم أوكسـفورد للتداوليَّـة؛ يـان هوانـغ: ١٥٥– ١٥٦، و٤٣٥.

(٤) ينظر: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ٤٩.

"هبرماس" بأنَّها "عوالم الحياة"؟، يقول: "مصادر الخلفيَّة المعرفيَّة التي من رحمها يغذي المشاركون في التَّفاعل تأويلاتِهم، ونعني ذلك عوالم الحياة"(١).

ولقد كان من المُتوقَّع أن تفضي المدوَّنة التَّداوليَّة من هذه المفاهيم وما يتولَّد منها في العمليَّة التَّواصليَّة(٢)، إلى تكوين مفهومٍ للافتراض لا يشوبه إشكالٌ في توصيف، أو ضياع هُويةٍ في إجراء، ولكن شأنه شأن المفاهيم التي تقع محلاً للمدارسة والاشتغال، لا تخلو من مناقشة أوليّات، ثُمَّ نقدٍ، أو تصحيح وتطوير؛ إذ كانت قراءاتُه متباينة بحسب أصولها الاعتباريَّة، فمرةً تنطلق ليكون فيها "بشكل عامّ جداً بكونه حالة من الأوضاع التي نعدّها من المسلَّمات في متابعة إجراءٍ معيَّن"(٣)، ومرةً تبعدُه من دائرتي الدَّلالة والمنطق – وهو أمر يحصل في المجال التَّداوليّ – ومرةً يتقيَّد فيه المفهوم لينحصر بأحد طرفيّ الخطاب، وهو المُتكلِّم، ثُمّ منه إلى الاستدلال باستعمال المباني اللُّغويَّة وإمكاناتها في التَّعبير؛ لحساسيَّة السِّياق(٤)، دون غيره من المفاهيم والمقاربات المندرجة في الكلام الاعتياديّ، ناهيك

(١) نظريَّة الفعل التَّواصليّ: ١/ ٥٢٨، وينظر: فلسفة التَّواصل؛ جان مارك فيري: ٦٧.
تقول "أوريكيوني": "يملك كلّ شخص مجتمعيّ معارف عن العالم، تلك المعارف تكون مستبطنة وممثَّلة معرفيّاً بسيناريوهات (مخطوطات "Scripts" بتعبير أعمال علم النفس المعرفيّ تثبت بعض الانتظارات المتعلقة بتناسق ("بمنطق" الأفعال الإنسانية. وعلماء المناهج الإيثنولوجية "علم وصفي لأصول وعادات وتقاليد الشعوب..."] أوضحوا أنَّ المعطيات المرجعيَّة كانت منظَّمة على شكل خانات استبْطنها المتكلِّمون حيث تسير وفقها سلوكاتهم الكلاميَّة وتوجّه عمليّاتهم التَّأويليَّة (إنَّها مثلاً المعرفة التي تكون لنا عادة لما يجول حول مائدة وليمة هي التي تفسّر أنَّ قولاً نحو "أفرغْ لي الماء" يؤوّل عموماً بـ/ في كأسي/ بدلاً من/ على رأسي.". في التَّداوليَّة المعاصرة والتَّواصل: ١٢٢ – ١٢٣.
(٢) يقول "دان سبيرير": "إنَّ عمليَّة التَّواصل نفسها تولّد معلومات مشتركة، وفي المقام الثاني إنَّ بعض التَّشارك في المعلومات ضروري لإنجاز التَّواصل. لذلك فإنَّ أيّ وَصْف للتواصل البشريّ يجب أن يتضمَّن شيئاً من مفهوم المعلومات المشتركة". نظريَّة الصِّلة، أو المناسبة: ٨٠.
(٣) أعلام الفكر اللُّغويّ؛ جون إي جوزيف: ٢/ ٢٤٤.
(٤) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفن ليفنسُون: ٢٢٩.
يوضِّح "يان هوانغ" مصطلح "حسّاسيَّة السِّياق" بقول: "الحسّاسيَّة للسياق: الخِصيصة التي تفيد أنَّ تفسيرَ تعبيرات لغويَّة معيَّنة أو تأويلها يكون حسّاساً للسِّياق أو تابعاً له. وتُعرَف أيضاً باسم التَّبعيَّة للسِّياق". معجم أوكسفورد للتداوليَّة: ١٧٩، وينظر: المصدر نفسه: ١٧٦ – ١٧٨.

بمفهوم الالتزام والاستنتاج والإضمار، ومرةً أُخرى تصل به القراءة إلى حدٍّ من التَّشكيك، حتَّى إنكاره[١]، ليتقرّر، بعدُ، في كونه مفهوماً خلافيّاً[٢] لا يستقرّ على جانب، أو ينحاز إلى فئةٍ، فضلاً عن اختلاف وسمه[٣].

يقول "جاك موشلر": إنَّ مسالة الاقتضاء/ الافتراض من أكثر المسائل التي أفرزت بحوثاً كثيرة "في علمي الدَّلالة والتَّداوليَّة خلال السّنوات الثلاثين الأخيرة. إذ لم تشغل هذه القضية الفلاسفة والمناطقة واللِّسانيين فحسب، بل شغلت كذلك الباحثين في كلّ ميادين اللِّسانيّات (من علم الإعراب إلى التَّداوليَّة مروراً بعلم الدلالة) ونظرياتها (النَّحو التَّوليدي، دلالة "مونتاق" (Montague)، نظريَّة الاستلزامات الخطابيَّة والأعمال اللُّغويّة، إلخ.). ورغم ما بلغه وصف الظَّاهرة والتنظير لها من مستوى تقني عال وتعقيد فإنَّ مسألة الاقتضاء تُعتَبر مركز الدَّرسين الدَّلاليّ والتَّداوليّ في الألسنة الطبيعيَّة؛ لأنَّ طبيعة الأجوبة المقدّمة للأسئلة التي تثيرها هي التي تُحدِّد التَّشكُّل العام للنظريَّة اللِّسانيَّة. وبعبارة أُخرى، فإنَّ الاقتضاء لا يمكن تناوله باعتباره ظاهرة محلّيَّة"[٤].

(١) ينظر: محاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فاخوري: ٤٥، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ١١٣.

(٢) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ٣٠١، وآفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر؛ محمود أحمد نحلة: ٢٧.

(٣) يسوق التَّداوليُّون أكثر من ترجمة لهذا المفهوم، تتوافق ومصطلحات أُخر، منها: "الضّمني"، و"الاقتضاء"، و"المؤكّد سلفاً"، و" المصوغ سلفاً"، و"المحتوى المقرَّر" و"التَّخمين"، و"الاستسلاف"، و"القبليّ"، و"القبئفتراض"، والفرض السَّابق، فضلاً عن جَذْر السَّابق، ومشتقّاته: المُسَبَّق، أو المُسْبَق. ينظر: معجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودود: ٢٤٨، ٢٩٦، و٤٥٤، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ٧١، والمضمر؛ أوريكيوني: ٦١، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ١١٢، و٢٣٧، و٢٥٠، والتَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان؛ فيليب بلانشيه: ١٤٤، وقاموس التَّداوليَّة؛ جوليان لونجي: ٢١٦، والبراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ ستِفن ليفنسُون: ٢٢٩، وعلم الدَّلالة؛ بالمر: ١٩٢، والنَّظريّات اللِّسانيَّة الكبرى؛ ماري آن بافو: ٣٨٠، ومحاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فاخوري: ٤٦، وآفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر؛ محمود أحمد نحلة: ٢٨، ومسرد التَّداوليَّة؛ مجيد الماشطة: ٦٦، واللِّسانيات الوظيفية؛ أحمد المتوكل: ٢٠، والافتراض المُسْبَق؛ هشام إبراهيم عبد الله الخليفة: ٢٧.

(٤) القاموس الموسوعيّ للتداوليَّة: ٢٣٧.

ولأنَّ استيعاب وقائع هذا الخلاف تفوق مساحة هذه المُسودَّة اليسيرة إحاطةً[1]؛ لذا سنقتصر على ذكر بعض من قراءاتٍ؛ إدراكاً لجامعٍ موضوعيّ مشتركٍ، أو لتوافق من مبدأ وارتباط، اجتمعت عليه اصطلاحيَّة توصيف، بعد ابتداءٍ يقع خبره في دائرة من أوليّات ترتبط به، وافتراضات سابقة لتكوينه المعرفيّ والإجرائيّ.

(١) ينظر: معجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودود: ٢٤٨، و٢٩٦، و٣٤٦، و٤٥٤، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ١١٢، و٢٣٧، والمضمر؛ أوريكيوني: ٥٠، والتَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان؛ فيليب بلانشيه: ١٤٤، وقاموس التَّداوليَّة؛ جوليان لونجي: ٢١٦، والمصطلحات المفاتيح في اللِّسانيات؛ ماري نوال: ٨٥، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٦٨، و١٣٨، و٥٠٨، و٥٢٣– ٥٢٥، واللُّغة والمعنى والسِّياق؛ جون لاينز: ٢٨٤، وفلسفة التَّواصل؛ جان مارك فيري: ٧١، وآفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر؛ محمود أحمد نحلة: ٢٦، والتَّداوليَّة عند العلماء العرب؛ مسعود صحراوي: ٣٠، ومحاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فاخوري: ٤٥، والاقتضاء في التَّداول اللِّسانيّ؛ عادل فاخوري: ٧٢٤، ومسرد التَّداوليَّة؛ مجيد الماشطة: ٦٦، والافتراض المُسْبَق؛ هشام إبراهيم عبد الله الخليفة: ٢٧، ونظريَّة الفعل الكلاميّ؛ هشام إبراهيم عبد الله الخليفة: ٢٠٦، واللِّسانيّات الوظيفيَّة؛ أحمد المتوكّل: ٢٠.

أَقولُ: لم يكن الأمر ليكتفي في مطلب هذا التَّوصيف التَّداوليّ فحسب، بل كان شاملاً لمداخل من مشاريع الإنجاز الخطابيّ والنَّقد الأدبيّ، وبضمن معالجات مشكلة مفهوم "التَّناص" أيضاً، يقول "جوناثان كلر": "حين أقول بأنَّ مناقشتي ليست مفهومة إلَّا من خلال مساحة من الخطاب مسبقة – أي: من خلال مشروعات وأفكار أخرى تقوم مناقشتي بأخذها وتقديمها واقتباسها ورفضها وتحويلها – فإنني أطرح مشكلة التناص وأؤكد الطابع التناصي لأيّ بناء لغويّ. ويمكننا أن نطرح المشكلة بطريقة أخرى حين نسأل ما الذي تفترضه مسبقاً قطعة من الكتابة. ما الذي تزعمه، ما الذي يجب أن تزعمه حتّى يكون لها دلالة؟... إنَّ الافتراضات المسبقة ذات الصِّلة قد تكون منغرسة بعمق في ماضيه أو في ماضي الفرع الذي يُكتب فيه. والحقيقة أنَّها تجربة متميّزة: إنَّ الافتراضات المسبقة لشخص ما تتكشّف أحسن ما تتكشَّف بواسطة شخص آخر. هي افتراضات ربّما يجب أن تتكشَّف بواسطة شخص آخر، من خلال جهد التَّكرار، أي من خلال التَّفكير من منظور الشَّخص الآخر". مطاردة العلامة: ١٤٠ – ١٤١.

من تاريخيَّة الافتراض السَّابق:

إشكاليَّة عوالم الإحالة واختلاف المرجعيّات بين الاستعمال وشروط الصّدق:

يُؤرّخ التَّداوليُّون[١] وجود الافتراض السَّابق، وارهاصات تكوينه بالفيلسوف الألماني، عالم الرياضات، ومهندس المنطق الحديث "غوتلوب فيرجه Gottlob Frege"، – وإن كان "يان هوانغ" يستدرك، يقول: "قد يعود، في الأقلّ، إلى زمن فيلسوف العصور الوسطى (بطرس الإسباني)"[٢] – في إطار ما قُدِّم في الفلسفة اللُّغويَّة العادية من مناقشات عن مفاهيم الإحالة، ذلك "المشكل المركزيّ في فلسفة اللُّغة"[٣]، والمعنى، والمرجع، أو الكيان الذي يُحال إليه في الواقع/ العالم الخارجيّ، وعلاقاتها بنظم المعرفة المشتركة، و"أفعال المتكلِّم"[٤]، في كون الإحالة عبارة عن تلك العلاقة التي تكون بين لغة ما والكون/ العالم،

(١) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ٢٣١، وعلم الدَّلالة؛ بالمر: ١٩٢، والقصديَّة؛ جون سيرل: ٣٠٣، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٣٨، وآفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر؛ محمود أحمد نحلة: ٢٧، ومحاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فخوري: ٤٧، واللِّسانيّات الوظيفيَّة؛ أحمد المتوكّل: ٢٠، والافتراض المُسْبَق؛ هشام إبراهيم عبد الله الخليفة: ٢٧.

(٢) معجم أوكسفورد للتداوليَّة: ٥٢٤.

(٣) التَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان؛ فيليب بلانشيه: ١٢٦.

(٤) يشير التَّداوليُّون إلى أنَّ على المرء إذا أراد فهم "ملفوظ ما، لا يكفيه، فحسب، "تسخير كفاءته اللُّغويَّة، بل عليه كذلك التَّعويل على معرفة موسوعيَّة، أي معرفة العالم التي اكتسبها، لنتأمّل المثال التالي: (زار بول فرنسا: إنَّ المعرفة الموسوعيَّة وليس معرفة النَّحو والمعجم، هي التي تسمح بفهم ما تحيل عليه كلمات (بول و(فرنسا،..."". المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ٤٩].

أَقولُ: لا شكَّ في أنَّ الإحالة هي جزء كبير من المعرفة الموسوعيَّة المشتركة، بل إنَّها الأساس الذي يعتمد عليه المتكلِّم، حتَّى أنَّ "جون لاينز" يعدّها، أعني: الإحالة، من ضمن "أفعال المتكلِّم"، ينظر: اللُّغة والمعنى والسِّياق؛ جون لاينز: ٢٤٣، وتحليل الخطاب؛ ج، يول: ٣٦]؛ وذلك لأنَّه هو الذي يحيل على الأشياء في العالم الخارجيّ بحسب الخبرة والتَّجربة، ولكنَّها أيضاً جزء كبير من فاعليَّة اللُّغة واستعمالاتها، وعلى هذا الأساس تُصاغ فاعليّاتها التَّداوليَّة، وهي في مجالين، يقول "جورج يول": "نعلم علم اليقين أنَّ الكلمات بذاتها لا تشير إلى أيّ شيء، فالناس هم الذين يشيرون. ويمكن تعريف الإشارة reference بأنَّها فعل يستعمل فيه متكلِّم، أو كاتب، صيغاً لغويَّة لتمكين مستمع، أو قارئ، تحديد شيء ما"، ثم يقول: "ويعتمد اختيار نوع معيَّن من تعابير الإشارة دون غيره بشكل كبير على مقدار ما يفترضه المتكلِّم من أنَّ المستمع يعرف ذلك الشيء المشار إليه". التَّداوليَّة: ٣٩.

أو بعبارة أُخرى العلاقة بين التَّعبير اللُّغويّ والكيان، أو الشَّيء الخارجيّ، أمَّا المعنى، فهو التَّصوُّر الذّهني للمدلول عليه[1]. إذ كان "فريجه" أوَّل من التفت إلى وجود هذه العلاقة بين مفهومي الإحالة والمحال عليه، حيثُ لاحظ أنَّ صدق جملة ما متضمِّنة لاسم عَلَم، أو لأوصاف خاصَّة أو رسوم عينيَّة، يقتضي أن تكون لها إحالة، سواء أكانت تلك الجملة مثبتة أم منفيَّة، ومثاله في هذا: مات [لم يمت] كبلر فقيراً، فكلّ منهما يقتضي الإحالة على مُسمَّى "كبلر"[2].

ومن هنا يزهر في مدوَّنة التَّفكير التَّداوليّ سؤال مفاده: إذا كانت جملة ما، تفترض مسبقاً شيئاً ليس له وجود، فما الذي يترتّب عليها من الناحية الدَّلاليَّة والمنطقيَّة، وكيف تتّصف بقيم الحقيقة، أهي صادقة، أم كاذبة. والمثال المطروح في هذا الميدان، هو: "ملك فرنسا أصلع"؟، الذي يؤكّد تصوّرين، هما: ١- وجود ملك لفرنسا، و٢- أنَّه أصلع؟!.

يتصدَّى لمعالجة هذه الإشكاليَّة فلاسفة من أبرزهم الفيلسوفان البريطانيان: "برتراند راسل Bertand Russell"، و"بيتر ستراوسن Peter Strawson"، الذي تابعه أيضاً كلّ من "أوستنAustin "، و"سيرل Searle". فَعَلى حين يرى "راسل" أنَّ الجملة إذا كانت تفتقر في الإحالة إلى موجود خارجيّ، وهو ملك فرنسا هنا؛ فإنَّ الجملة أو القولة، تكون، بحسبه، كاذبة مطلقاً ولا معنى لها؛ لأنَّها تفترض وجود شيءٍ لا وجود له في وقته. أمَّا ستراوسن، فيرى أنَّ القضيَّة "لا تحتاج لنظرية الأوصاف لتبرير كون الجملة "ملك

(١) ينظر: اللُّغة والمعنى السِّياق؛ جون لاينز: ٢٤٣، وتحليل الخطاب؛ بروان، ويول: ٣٦، والنَّصّ والخطاب والإجراء؛ دي بوجراند: ٣٢٠، وعلم الدَّلالة؛ جون لاينز: ٤٣، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٢١٩، و٥٥٧، وقاموس التَّداوليَّة؛ جوليان لونجي: ٢٢٧، ومعجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودو: ٤٧٤، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ١٥٩، والمصطلحات المفاتيح في اللِّسانيات؛ ماري نوال: ٨٩، والبراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ٨٨، و٩٥، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٥٥٧، وفلسفة التَّواصل؛ جان مارك فيري: ٢٥، ودليل ميسَّر إلى الفكر والمعنى؛ راي جاكندوف: ٢٦٤، و٢٦٩، واللِّسانيّات الوظيفيَّة؛ أحمد المتوكّل: ١٩.

(٢) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ٢٣١، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٣٨، و فلسفة اللغة؛سيلفان أور:٢٤٣، واللِّسانيّات الوظيفيَّة؛ أحمد المتوكّل: ٢٠، ومحاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فاخوري: ٤٧.

فرنسا أصلع"، هي ذات معنى عند عدم وجود ملك على فرنسا، إذ إنَّ تحليل راسل يفتقر إلى تمييز أساسي بين الجملة واستعمال الجملة، فليست الجملة هي التي تقبل الصّدق أو الكذب بل استخدام الجملة في سياق مُعيَّن هو الذي يصدق أو يكذب. فإنَّ تلفّظ أحدهم بالجملة المذكورة أعلاه على أيام لويس الرابع عشر، كان حكمه صادقاً، وإن تلفَّظ بها آخر على أيام لويس السادس عشر كان حكمه كاذباً... ليست الجمل هي التي يُقَال عنها إنَّها صادقة أو كاذبة، بل الأحكام الناجمة عن استعمال الجمل"[1].

وعلى هذا الأساس تكون الجملة عندئذٍ ليست خاطئِة، بحسب "ستراوسن"، بل إنَّ فيها إخفاقاً = فشلاً في الافتراض المُسْبَق فحسب، فهي، لا صادقة ولا كاذبة؛ بل تفتقر إلى فجوة الحقيقة = قيمة الصّدق من جانب، وإلى عدم المناسبة من جانب آخر، وبعبارة أُخرى أنَّ إحالتها إحالة تصوَّريَّة، لا إحالة مرجعيَّة، ليس إلَّا[2].

المدار إذن، ما يفترضه السِّياق ومعاقده التَّكوينيَّة من تعيين السَّوابق واللَّواحق المعرفيَّة والاستدلاليَّة والمواقف السِّياقيَّة، فضلاً عن المجالات الأدبيَّة التي تترشَّح منها قيم المجاز والاستعارة، ومن هنا كانت الدَّلالة والتَّداوليَّة على مفترق طرق في تكوين ما لكلٍّ وخصائصه الموضوعيَّة في النَّظر والمعالجة والتَّوصيف – وإن كان ثمَّة اشتراك في بعضٍ من مفاصل – فكانت الدَّلالة تهتم بشروط الصِّدق الخاصَّة، والاستدلال واللزوم المنطقيّ والاقتضاء، أمَّا التَّداوليَّات، فلها حظّ كبير جداً بالاستعمالات اللُّغويَّة لخصوصيَّة السِّياق

(١) محاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فاخوري: ٥٥، وينظر: المضمر؛ أوريكيوني: ٥٢، وقاموس التَّداوليَّة؛ جوليان لونجي: ٢٢٨، وتحليل الخطاب؛ بروان، ويول: ٣٦، وعلم الدَّلالة؛ جون لاينز: ٤٤– ٤٥، واللُّغة والمعنى والسِّياق؛ جون لاينز: ٢٤٨، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٤٠، و٢٤٩، و فلسفة اللُّغة؛ سيلفان أورو: ٢٤٣–٢٤٩، والنَّظريّات اللِّسانيَّة الكبرى؛ ماري آن بافو: ٣٥١، ودليل ميسَّر إلى الفكر والمعنى؛ راي جاكندوف: ٣١٤، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٢١٢– ٢١٣، وفلسفة اللُّغة والمنطق؛ السيد عبد الفتاح جاب الله: ٣٢– ٤٠.

(٢) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ٢٣٣، وعلم الدَّلالة؛ بالمر: ١٩٣، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ١٢٣، والتَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان؛ فيليب بلانشيه: ١٣٢، ومحاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فاخوري: ٥٥– ٥٦، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: و٣٦٤، و٥٠٨، و٥٢٤– ٥٢٥، والافتراض المُسْبَق؛ هشام إبراهيم عبد الله الخليفة: ٣٠، ٣٥– ٣٦، وفلسفة اللُّغة والمنطق؛ السيد عبد الفتاح جاب الله: ٤٠.

وحسّاسيَّته[1].

ومهما يكن من أمر يبقى مفهوم الافتراض السَّابق قضية جدليَّة واقعة بين كلٍّ من الدَّلالة والتَّداوليَّة، مخرجة لكلٍّ وما هو له من إمكانات نظر وبحث، أو قراءة إجراء وعمل، يقول "يان هوانغ": "لطالما عُدَّ الافتراض المُسْبَق ظاهرة لغويَّة تتوازن على الحافة بين الدَّلاليّات والفعليّات [= التداوليات]؛ لكن كم حصَّة الدَّلاليّات، وكم حصَّة الفعليّات من هذا الافتراض هو موضوع قابل للجدل"[2].

من تداوليّات القول الضِّمنيّ:

ممَّا يتعيَّن معرفته كأوليَّات ابتدائيَّة تؤسّس ما للافتراض السَّابق من جذور ثقافيَّة تكوينيَّة أيضاً مفهوم "متضمّنات القول"، وهو مفهوم تداوليّ يقابل مفهوم التَّصريح[3]، وبحسب التَّداوليّين "أنَّ أيّ تواصل يكون تصريحاً بشكل جزئيّ ويكون ضمنيّاً بشكل جزئيّ أيضاً.

(١) ينظر: اللُّغة والمعنى السِّياق؛ جون لاينز: ٢٢٩، والتَّداوليَّة؛ جورج يول: ٤٢، ومبادئ التَّداوليَّة؛ جيوفري ليتش: ٣١، و١٠٧، وعلم الدَّلالة؛ بالمر: ٢٣٤، والبراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ٤٠، و٨٨، والتَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان؛ فيليب بلانشيه: ١٣٧، والمصطلحات المفاتيح في اللِّسانيات؛ ماري نوال: ٨٢، وعلم الدَّلالة؛ بالمر: ٢٣٤، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٩٠، و١٠٩، و١١٢، و١٢٠، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ١٧٨- ١٧٩، و٥١٠، ومحاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فاخوري: ٨٢، و٩٧، والتَّداوليَّة، سلَّة التُّفَّاح؛ عماد جبار كاظم: ٤٠.

(٢) معجم أوكسفورد للتداوليَّة: ٦٨. وينظر: والتَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان؛ فيليب بلانشيه: ١٢٢، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٣٧.

(٣) ينظر: معجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودو: ٢٤٨، و٢٩٦، والمصطلحات مفاتيح تحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ٧١، و١١٩، وقاموس التَّداوليَّة؛ جوليان لونجي: ١٣٥، و٢١٦، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ١١٢، و١٢٦، و٢٣٧، والتَّداوليَّة اليوم؛ جاك موشلار: ١٨١، ونظريَّة الصِّلة أو المناسبة؛ دان سبيربر: ١٠٩، والتَّداوليَّة؛ جورج يول: ٦٥، وتحليل الخطاب؛ ج. يول: ٣٩- ٤٠، وفي التَّداوليَّة المعاصرة والتواصل؛ كيريرا أوريكيوني: ٨٣، والمضمر؛ أوريكيوني: ٤٠، و٤٨، و٧٤، والنَّظريّات اللِّسانيَّة الكبرى؛ ماري آن بافو: ٣٧٩، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ١٧٥، و٢٦٤- ٢٦٥، و٣٤٥، ونظريَّة الفعل التَّواصليّ؛ يورغن هبرماس: ١/ ٥٢٦، ودليل ميسّر إلى الفكر والمعنى؛ رأي جاكندوف: ١٢٧، والتَّداوليَّة عند العلماء العرب؛ مسعود صحراوي: ٣٠، ونظريَّة التَّلويح الحواري؛ هشام عبد الله الخليفة: ٢٧، ومسرد التَّداوليَّة؛ مجيد الماشطة: ٨١.

وكلّ دلالة تنشأ في قسم منها عن معطيات ضمنيَّة. وغالباً ما يبدو في الواقع نصيب الضّمنيّ أوفر من نصيب التَّصريحي، بما في ذلك، في المستوى البسيط للمعنى الحرفيّ. إنَّ الضِّمني موجود حيثما نظرت سواء تعلَّق الأمر بـ "المعنى الحرفيّ" أو بالقيم اللاقوليَّة، أو الأعمال غير المباشرة أو حتَّى [كذا] بالإخبارات أو برؤية للعالم يختصّ بها لسان ما، ذلك أنَّنا لا نقول كلّ شيء، كما أنّنا نحتاج إلى الدّخول في محادثات اجتماعيَّة كي ننتج دلالة، فإذا غاب هذا الضِّمنيّ، امتنع التَّواصل، بما أنَّه يجب إظهار كلّ شيء دائماً وإذّاك يُصبح أقلّ خطاب عبارة عن لولب لا ينتهي يكشف ذاتَه ويكشف كشفَه الذَّاتي"[1].

لقد توجَّه الميدان التَّداوليّ شطر مفهوم "الضِّمني"؛ بوصفه أحدى الطّرائق العقليَّة في إدارة المعلومات والمقاصد التي تبقى كامنة في الملفوظ بلا تصريح في سياق التَّخاطُب[2]، تلك التي "لا تشكِّل مبدئيّاً الموضوع الحقيقيّ للتلفُّظ، ولكنَّها تظهر من خلال المحتويات الصَّريحة،..."[3]؛ لكونها معاني إضافيَّة زائدة على المعاني المُوصَّلة: ما "يتمّ إيصاله دون قوله"[4]، بطريقة معقَّدة "عبر الإثراء التَّأليفيّ"[5]، أو المظاهر المختلفة للمسكوت عنه[6]،

(١) التَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان؛ فيليب بلانشيه: ١٤٤- ١٤٥.

(٢) ينظر: معجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودو: ٢٤٨، و٢٩٦.

تقول "ماري أن بافو": "إنَّ تبرير لجوء الخطاب إلى الضِّمنيَّة، بدءاً من تشكّله موضوعاً للسانيّات، يعود إلى العناية التي تحظى بها آليَّة بناء المعنى هذه في نشاط المتكلِّمين: والحال أنّنا كثيراً ما نكون في حاجة إلى قول بعض الأشياء وفي الوقت نفسه جعل الأمر كما لو أنّنا لم نقل شيئاً، أي أن نقولها بطريقة نستطيع بها التَّملُّص من مسؤوليَّة قولها، ويُعزى هذا اللُّجوء إلى سببين اثنين، فهناك، أوَّلاً سبب ثقافيّ توضع بموجبه حدود أخلاقيَّة على ما يمكن قوله بشكل صريح... والسَّبب الثاني مرتبط مباشرة بمجرى التَّبادل... فهو، إذن، يشكِّل تبريراً ممارساتيّاً أو "سياسيّاً"، أكثر منه تبريراً أخلاقيّاً... إنَّ هذا السَّبب الثاني هو ما يجعل من دراسة الأوجه المختلفة للضمنيَّة أمراً ضروريّاً؛ لأنَّ الآفاق التي يفتحها مجال الدِّراسة هذا أمام التَّحليل اللِّسانيّ تفضي إلى دراسة المظهر الاستراتيجيّ لاستعمال اللُّغة". النَّظريّات اللِّسانيَّة الكبرى: ٣٧٨- ٣٧٩. وينظر: المضمر، أوريكيوني: ٤٠، و٧٤، و٤٩٤- ٤٩٨.

(٣) المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ٧١.

(٤) التَّداوليَّة؛ جورج يول: ٦٦، وينظر: تحليل الخطاب؛ ج. يول: ٣٩- ٤٠، والبراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ ستيفن ليفنسون: ١٤٣.

(٥) دليل ميسرَّ إلى الفكر والمعنى؛ راي جاكندوف: ١٢٧.

(٦) ينظر: النَّظريّات اللِّسانيَّة الكبرى؛ ماري أن بافو: ٣٧٨.

أو كما في تعبير "اوريكيوني": "ضرب من ضروب الكلام المرموز"(١)؛ أو ما يؤسّس "فائضاً من العمل الانتاجيّ والتّأويليّ"(٢)؛ لينعقد عن نتائجه برامجُ بحثيَّةٌ وأصولٌ لنظريّاتٍ تداوليَّة كبرى، كالتَّواصليّات القصديَّة، وأصول قوانين الخطاب، والمبادئ الحكميَّة، أو مبدأ التَّعاون الخطابيّ(٣): شروط الحوار الفعلّي، ثُمّ خرقها والاستلزام/ التَّلويح الحواريّ، وكان مدارها الاشتغاليّ يتوزّع على جانبيه، هما: الاقتضاء، والمضمر. يقول: "فيليب بلانشيه": الضِّمنيّ "عند ديكرو يشمل صنفين: "المقتضى" (وهو قريب من المعنى الذي يستعمله فيه أوستين). و"المضمر" (sous-entendu). و"المقتضى" رغم كونه ضمنياً يظهر في الملفوظ ذاته. مثال ذلك:

أ: – أنا محتاج إلى أداة أفتح بها هذه العُلبة...

ب: – سكِّيني السويسري الظَّريف لا يفي بالغرض".

ف– (ب) ينجز المقتضى بذكره في الملفوظ "لي سكِّين سويسري ظريف". على عكس "المضمر" الذي فهمه (ب) ("هل بإمكانك مساعدتي؟") وأجاب عنه، فلا ذكر له في الملفوظ. لقد استدلّ (ب) على هذا المضمر فقط عبر تأويل التَّلفُّظ على أساس بعض قواعد المحادثيَّة"(٤).

وبعبارة أُخرى شارحةٍ من مثال آخر، هكذا: "زيد أقلع عن التَّدخين" يحمل المعلومات التالية: (١) "زيد لا يدخّن حالياً" هذا هو المنطوق الذي يتمثّل في أنَّ المعلن عنه الموضوع الذي صرّح به الملفوظ"؛ (٢) "زيد كان يدخن من قبل": هذا هو المقتضى، وهو كالمنطوق

(١) المضمر: ٤٩٤.

(٢) المصدر نفسه: ٤٩٣.

(٣) ينظر: مبادئ التَّداوليَّة؛ جيوفري ليتش: ١٠٧، والتَّداوليَّة؛ جورج يول: ٦٦، والبراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ ستيفن ليفنسون: ١٤٧، ونظريَّة الصِّلة، أو المناسبة؛ دان سبيربر: ٧١، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢١١– ٢٦٦، والتداولية اليوم؛ جاك موشلار: ٥٥، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ٣٣، و٨١، ومدخل إلى دراسة التَّداوليَّة؛ فرانشيسكو يوس: ٧٩، وآفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر؛ محمود أحمد نحلة: ٣٤، ونظريَّة التلويح الحواري؛ هشام إبراهيم عبد الله الخليفة: ٢٧، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ١٩٦، ٣٤٢.

(٤) التَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان: ١٦٤. والنَّظريّات اللِّسانيَّة الكبرى؛ ماري أن بافو: ٣٧٩.

مسجّل حقّاً في الملفوظ،... لكنَّه ليس معروضاً على أنَّه الموضوع الحقيقيّ للقول؛ وإضافة على هذا يحتمل وجود معنى ثالث؛ (٣) "الأحسن أن تفعل مثله" وهو محتوى مضمر لا يبرز إلّا في بعض ظروف تلفظيَّة خاصَّة"[١]. ولهذا كان توصيف "المضمر": "ما نقوله زائداً عن الملفوظ بمجرَّد قولنا للملفوظ... ولا يحلّل المضمر إلّا بالنسبة إلى معطيات الخلفيَّة المعرفيَّة في الامتثال للمواضعات الخطابيَّة"[٢].

ولئن استندت خصائص التَّضمين القوليّ إلى وقائع سياقيَّة وظروف مقاميَّة تتعيَّن بها إجراءات ثنائيَّة، تتمثَّل في علاقة المحتويات الخطابيَّة: ١- ما قبل القول، من الاقتضاء/ الافتراض السَّابق، ثُمَّ ٢- نتائج ما بعد القول من الاستلزام، أو التَّلويح الحواري، فإنَّ كلاً منهما يمكن أن يعمل على أن "يقدّم تفسيراً صريحاً لمقدرة المتكلِّم على أن يعني أكثر ممّا يقول بالفعل، أي أكثر ممّا يعبِّر عنه بالمعنى الحقيقيّ للألفاظ المستعملة"[٣].

من قراءات مفهوم الافتراض السَّابق:

عوداً على بدءٍ أقولُ، لا ريبَ في أنَّ محور التَّضمين القوليّ، الذي تقدَّم ذكره، ناشٍ من افتراضات سياقيَّة، ومعارف موسوعيَّة وإدراكيَّة مشتركة، تتضافر، متكاتفةً، في أن تعمل على تثقيف محتوى الخطاب إلى نحو التَّكوين التَّواصليّ القصديّ بالاستعمال اللُّغويّ، إذ لولاه لما كان ثمَّة تواصل أصلاً. ومن هنا تبحر سُفُن الافتراض السَّابق ومفاهيمه الإجرائيَّة وبنحو سابقٍ على تكوينه الافتراضيّ جدلاً، يستقي من أصولها الأولى تلك التي تبدأ به لتعود إليه تكويناً وخصائص، بعد مفهومٍ تصوّرُهُ المدوَّنةُ التَّداوليَّة في كونه، "أحد أبرز

(١) معجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودو: ٢٩٦، وينظر: المصدر نفسه: ٢٤٨، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ١١٢.

(٢) التَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان؛ فيليب بلانشيه: ١٦٥، والمضمر؛ أوريكيوني: ٤٠، و٤٩٤، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ١١٩،

(٣) الاقتضاء في التداول اللِّساني؛ عادل فاخوري: ١٤١، وينظر: محاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فاخوري: ٨، والبراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ١٤٣.

لا شكَّ في أنَّ هذه المجالات التي تترشّح من مقولات القول الضِّمنيّ تعيِّن، في الميدان التَّداوليّ، الكثيرَ من إجراءاتهِ؛ ذلك لأنَّ التَّداوليَّة لا تقتصر على ما تمّ تبليغه فحسب - كما يشير "جاك موشلار" - بل تتدخل سلفاً لتحديد ما قيل. ينظر: التَّداوليَّة اليوم: ٩٩.

أشكال الضِّمني، ذلكم الذي هو ثاوٍ في البنية اللُّغويَّة..."[١]، وعلى نحو قراءات، يمكن جمعها في ثلاث رؤًى مثلاً، لم تكن المدوَّنة التَّداوليَّة[٢] لتخرج عن تصوُّرات أصولها، ومعاقد تكويناتها، أو إجراءاتها وتطبيقاتها:

الرُّؤية الأولى:

يرى "جورج يول": "إنَّ "مبدأ الافتراض اللازم في تحليل الخطاب هو افتراض مقاصديّ، أي: أنَّه "معروف" من خلال فرضيّات يقوم بها المُتكلِّم عمَّا يتوقَّع المتلقِّي أن يقبل به دون اعتراض... إنَّ عمليّات الافتراض هي ما يعتبره المتكلِّم أرضيَّة مشتركة مسلَّماً بها لدى كلّ أطراف المحادثة... والمسؤول عن عمليَّة الافتراض هو المتكلِّم"[٣]. وبهذا ينتهي "جورج يول" إلى مقاربةٍ بسؤال: "هل من الصَّواب القول إنَّ الافتراض التَّداوليّ هو أيّ اعتقاد يُؤمن به المتكلِّم؟"[٤].

وهو تصوُّر افتراضيّ لا تكون إجابته إلّا وهي تقوم على تراكم افتراضيّ سابق من مخطَّطات[٥] يستند بناؤها المعرفيّ إلى قيم المعرفة المشتركة الموجودة مسبقاً لدى المتكلِّم والمخاطب، يقول "يول": "يعتبر الافتراض "س" افتراضاً تداوليّاً مسبقاً لمتحدّث في سياق معيَّن إذا افترض المتكلِّم (أو اعتقد بـ) "س"، وافترض (أو اعتقد) أنَّ المخاطب يفترض (أو يعتقد بـ) "س"، وافترض أنَّ المخاطب على دراية بأنَّ المتكلِّم يضمن هذه الأشياء أو

(١) المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ١٠٥.
(٢) ينظر: معجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٥٠٨.
(٣) تحليل الخطاب؛ ج. يول: ٣٧، وينظر: التَّداوليَّة؛ جورج يول: ١٣٠، ١٤٧، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ١٥٥- ١٥٦، و٤٣٥.
(٤) التَّداوليَّة: ١٤٧.
(٥) يصوّر "يول" "المعرفة الخلفيَّة"، ومدى أهمِّيَّتها في تكوين الخطاب وتفسيره بمصطلح أعمّ هو المخطَّط/ الذاكرة. يقول: "لا بدّ أن تكون قابليتنا في الوصول تلقائيّاً إلى تفسير ما لم يُكْتَب وما لم يتمّ قوله مستندةً على بنى معرفة موجودة مسبقاً. تؤدِّي هذه البنى وظيفة معروفة موجودة مسبقاً لنماذج مألوفة من خبراتنا السَّابقة التي نستعملها لتفسير تجارب جديدة. والمصطلح الأعمّ لنموذج من هذا النوع هو مخطَّط schema... المخطَّط هو بنية معرفة موجودة مسبقاً في الذاكرة"، التَّداوليَّة: ١٣٠.

يعتقد بها"[١].

وعلى هذا التَّركيب المفاهيمي والبناء المعرفيّ كانت ملاحظ "يول" تؤكِّد أنَّ الافتراض إحدى التّقنيات الاستدلاليَّة المقاصديَّة التي ترشِّحها استراتيجيَّة إدارة المعلومات التي لا تُذكَر في الخطاب؛ ذلك لأنَّها تعامل على أنَّها معروفة، و"جزء ممّا يتمّ إيصاله دون قوله"[٢]، ضمناً، مقابلاً إيَّاه بمفهوم "الاستلزام". يقول "يول": "الافتراض المُسبق هو شيء يفترضه المتكلِّم يسبق التَّفوُّه بالكلام، أي: أنَّ الافتراض المسبق موجود عند المتكلِّمين، وليس في الجمل. أمَّا الاستلزام فهو شيء ينبع منطقيّاً ممّا قيل في الكلام. أي: أنَّ الجمل هي التي تحوي الاستلزام، وليس المتكلِّمون"[٣].

وفي بيان المفارقة بين المفهومين: الافتراض والاستلزام[٤]، ينطق وصفه بمثال إجرائيّ، كاشفاً به عن حالة الاستلزام الضّمني منطقيّاً من جانب، والافتراض السَّابق، بوصفه ثقافةً في الاستدلال قائمة على الاعتقاد، تصحّ، أو، لا، من جانب آخر، هكذا[٥]:

(اشترى أخو ميري ثلاثة جياد).

أولاً: يفترض القول هذا بوجهٍ عام أنَّ المتكلِّم يعتقد: أنَّ هناك امرأة اسمها (ميري)، وأنَّ لها أخاً. وربّما على نحو خاص أكثر تحديداً: أنَّ لـ(ميري) أخاً واحداً فقط. وأنَّه يملك مالاً وفيراً. إنَّ هذه الافتراضات تعود للمتكلِّم نفسه، وقد تكون كلُّها خاطئة.

ثانياً: يستلزم المثال هذا: أنَّ أخو ميري اشترى شيئاً. اشترى ثلاثة حيوانات. اشترى

(١) التَّداوليَّة: ١٤٧. وينظر: المصدر نفسه: ١٣٠. والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٥٠.

(٢) التَّداوليَّة: ٥١. وينظر: تحليل الخطاب؛ ج. يول: ٣٩- ٤٠.

(٣) التَّداوليَّة: ٥١. الخطّ العريض في النَّصّ من تصرُّفي.

(٤) يوضح "جورج يول" الاستلزام: بأنَّه نتيجة ضروريَّة لما قيل، وأنَّه يتبع بالضَّرورة ممّا يتمُّ تأكيده، وهو أقوى من الافتراض السَّابق، ويمكن توظيف قوة الاستلزام لإلغاء الافتراضات المسبقة الوجوديَّة. ينظر: التَّداوليَّة: ٦٠- ٦٠، والبراجماتية اللغوية؛ سِتيفن ليفنسُون: ١٣٧، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٤١، و٢٦٥، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٢٥٠، و٢٩٥، و٤٩٩.

(٥) ينظر: التَّداوليَّة: ٥٢.

جوادين، اشترى جواداً واحداً، وهلم جرا من التَّتابعات المنطقية والمشابهة. إنَّ هذه الاستلزامات - بحسب "يول" - تنبع من الجملة نفسها بغض النظر عن صحَّة اعتقاد المتكلِّم أو بطلانها، وهي ممّا يتمُّ إيصالها دون ذكرها في القول.

ونظراً للطبيعة المنطقيَّة التي يتمتع بها النَّوع الأخير: الاستلزام المنطقيّ، منهجاً ونتائج، وما يترتَّب عليه من شروط إلتزاميَّة، لم يدخل في البرامج التَّداوليَّة، ليبقى النَّوع الأوَّل، وهو الافتراض السَّابق، محلّ نظر التَّداوليّ؛ لأنَّه يعتمد على المتكلِّم، ممثَّلاً باعتقاده، بحسب "يول"[1].

وأمَّا إجراؤه فيه، أعني: مفهوم "الافتراض المُسبَق"، فلم يختلف انعقاد مفهومه بمنهج رياضيّ ينعقد تصوّره "على أنَّه علاقة بين افتراضين. فإذا قلنا: إنَّ الجملة في [٢-] تتضمَّن (س)، وإنَّ الجملة في [٢- ب] تتضمَّن الافتراض (ص)، فباستعمال الرمز (>>) الذي يعني: "يفترض مسبقاً أنَّ"، يمكننا تمثيل العبارة كما في [٢- ج].

[٢] أ- كلب ميري جميل. (= س).

ب – ميري لديها كلب. (= ص).

ج – س >> ص"[2].

يتأسَّس مفهوم "الافتراض السَّابق" على ما تقدَّم، هُويَّةً إجرائيَّة، إذن، بما يأتي:

١ – اعتقاد المتكلِّم وتصوّراته القبليَّة، فهو ذاتيّ. ٢ – ضمان أنَّ المخاطب يدرك ما يقوله المتكلِّم. ٣- لا علاقة للّغة به أبداً، ٤- قائم على ما يقوله المتكلِّم قبل التَّكلّم. ٥- يتعيّن وجوده السِّياقيّ بلا علاقة من صحّةٍ الجملة أو خطئها. ٦- كونه متضمّناً/ كامناً في الكلام غير مصرّح به. ٧- مخالف للاستلزام، لأنَّه قائم على الجملة منطقيّاً. ٨- مباين للمضمر، لأنَّه تالٍ للكلام.

(١) ينظر: التَّداوليَّة: ٥٢.

(٢) المصدر نفسه: ٥٢. وينظر: تحليل الخطاب؛ ج، يول: ٣٧- ٣٨، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ١٠٥.

ويبدو من ميزته: أعني: كونه عبارة عن "اعتقاد المتكلِّم"، وكونه هو المسؤول عنه لا الجمل – وهي الميزة الكبرى، والعلامة الفارقة الأبرز من كلّ واسماته التَّعيينيَّة، بعد معيار "اختبار النَّفي"، كما سيأتي – أنَّها تقرِّر، وبلا شكّ، محوريَّة المتكلِّم وأصالته الذاتيَّة توكيداً، على مركزيَّة اللُّغة، بل تحويلها تابعة له، وهو الأمر الذي يُؤسِّس لثنائيَّة: الفكر واللُّغة، جدلاً، وسؤال أيّهما سابق على تصوُّر الآخر، وإقرار إمكان وقوع الأوَّل منهما؛ بوصفه المعرفة الإدراكيَّة والخلفيّات المشتركة. ولكن، على الرّغم من ذلك، يبقى كونه يتوسَّل باللُّغة = الجملة[1]؛ إذ لا بديل عن استعمالها، حتَّى تَبيتُ هي نفسها بالضرَّورة مركزيَّة فيه بعد التَّبعيَّة؛ إنَّها إظهار وكشف لذاته الخفيَّة، ولا محيد عنها عند ندائهِ لها على الإطلاق[2]، بل لا قيمة لتحقيق مناسباته؛ بوصفها وظائف سياقيَّة، بسواها، وهل ثمَّة تواصل بلا لغةٍ!، بل هل ثمَّة حديث عن افتراضٍ لفكرٍ سابق على لسان بلا حديث عن إنسان!.

(١) يؤمن الأُستاذ هشام الخليفة بتقرير التَّداوليِّين أنَّ "المتكلِّم هو الذي يفترض مسبقاً، وليس الجملة"، يقول: الافتراض المُسْبَق هو ما يفترض المتكلِّم صِحَّته وصدقه قبل أن يُصدِرَ قولته، فهو استدلال فعليّاتيّ شأنه شأن التَّلويح الحواريّ conversational implicature يُولِّده المتكلِّمُ لا الجملة، وذلك على النَّقيض من اللُّزوم أو الاستلزام entailment /implication المنطقيّين اللذين تولِّدهما الجملة بغض النظر عن قائلها". الافتراض المُسْبَق: ٢٧]؛ ولذلك نبَّه القارئ إلى أنَّ استعماله، في بعض الأحيان، لنسبة الافتراض المُسْبَق إلى الجملة ما هو إلَّا تسامح في استعمال المصطلح ليس غير، مع إحالة الأمر منه إلى ما يتبّناه اللِّساني بسحب قوله: "فمنهم من يقول إنَّ الجمل هي التي تفترض مُسبقاً، ومنهم من يقول إنَّها القولات utteraces أي: الجمل التي يُصدرها المتكلِّم في السِّياق". المصدر نفسه: ٣٧.

(٢) يتحدَّثُ "إميل بنفنيست" عن ذاتيَّة اللُّغة ومحوريّتها التَّواصليَّة وفاعليّاتها الإنسانيَّة، يقول: الذي "نجده في العالم هو الإنسان المتكلِّم، الإنسان المتكلِّم مع إنسان آخر، واللُّغة هي التي تقدِّم تعريف الإنسان نفسه،... إنَّ سيرورة الكلام تحتم تبادلاً، ممّا يفيد أنَّ هناك شيئاً ما نتبادله، ويبدو إذن أنَّه يؤدِّي وظيفة أو ناقلة تدفعنا إلى التَّسرع في استبدالها بشيء معيَّن غير أنَّ هذا الدور يرجع إلى الكلام مرةً أخرى". ثُمّ يقول: "فلكي يؤكِّد الكلام "التَّواصل" يجب أن يكون مؤهّلاً فيه من طرف اللُّغة، التي لا يمثِّل سوى تحقُّق لها،... فالإنسانُ لا يستطيع أن يتكّون باعتباره ذاتاً إلَّا في اللُّغة، لأنَّ اللُّغة تُؤسِّس وحدها مفهوم "الأنا" في الواقع. والذَّاتيَّة... هنا هي مقدرة المتكلِّم على طرح نفسه باعتباره "ذاتاً"... إنَّ هذه الذاتيَّة ليست إلَّا ذلك الانتشار في كينونة خاصيَّة جوهريَّة للغة". الذاتيَّة في اللُّغة: ٦٣– ٦٤. وينظر: القاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٣٥٨، والعقل واللُّغة والمجتمع؛ جون سيرل: ١٢٨.

يبدأ الافتراض السَّابق إذن، بالمتكلِّم: اعتقاده، وإيمانه، ورؤاه عن العالم، وتمثيلاته الإحاليَّة...، لا لينتهي به، بل ليبدأ باللُّغة[1] الكاشفة، إلى تكوين ذاته الموضوعيَّة بها استدلالاً، وإلَّا سنحتاج إلى علمٍ من غيبٍ يستند إلى وحي، قد يكون له نوع آخر من الكلام[2].

قد يُقَالُ: إنَّ هذا سيشركه بمفهوم "المضمر"، أو إشكاليَّات "التَّلويح الحواري"، فلا يكون ثمَّة بيان، أو مائز بينهما!.

أَقولُ: إذا كان لكلّ حُكْمٍ أسرارٌ، وأسراره تكمن في بواطنه، فكيف يمكن بلوغ تلك البواطن من غير المرور بظاهره[3]. وهل يمكن التَّفكير إلاَّ بالكلمات ومن خلالها[4]، أو كما

(١) ظنّي أنَّ هذا يجري أيضاً في الفعل والسُّلوك الإنسانيّ؛ لأنَّ السُّلوك الفعليّ حركة = ظهور، وهي ضدّ السُّكون = الخفاء. ظنٌّ مبنيٌّ على تصوُّر سؤالٍ، جوابُه إيجابٌ مضمر: هل يصحّ القول إنَّ الافتراض هو الذي يحركنا؟، إذا قلنا: إنَّ مفهومه الذي يستند إليه تمثيله المعرفيّ هو اعتقاد المتكلِّم، فهل ثمَّة سلوك بلا افتراض = اعتقاد، وإذا كانت الحركة والسُّلوك بلا هدفٍ لا تشكِّل قيمةً لها، فهل ثمَّة قيمةٌ لهدف بلا اعتقاد = افتراض؟.

(٢) في جدليَّات من "الكلمة، والمفهوم" يعقد "إيتين جيلسون" تصوّرات فلسفيَّة عن: "كيف يمكن الحديث عن دلالة اللُّغة أو معناها كما هي قبل أن تكون وبنحو أدقّ، قبل أن يتمّ التَّكلُّم بها؟". يقول: "أريد أن أتكلّم، أريد أن "أقول شيئاً ما"، لأنني، في الحقيقة، لا أستطيع التكلم لكي لا أقول شيئاً. سواء أكان الأمر توهماً أو لا، فإنَّ مَن يريد "تناول الكلام" يشعر بوجود شيء في ذهنه يريد قوله، أو يريدُ أن يقال. قد نتحدث لنقول أشياء لا معنى لها، أو ترّهات لكن ليس فعلاً من أجل لا شيء، لأنَّ الطريقة الوحيدة لعدم قول شيء هي السكوت، أي أن يبقى المرء صامتاً تماماً... إذن كذا] معرفة عمَّ نتكلم، وبمَ نفكر شيء واحد، لأنَّ الطريقة الوحيدة لمعرفة بمَ نفكر تكمن في قوله...". اللِّسانيات والفلسفة: ١١٧ – ١١٨. و ينظر: الصَّمت؛ دافيد لوبْروطون: ٢١.

(٣) ينقل "دان سبيربر" عن "فيغوتسكي"، قوله: "إنَّ استحالة التَّفاهم بين العُقول من دون واسطة التَّعبير هي إحدى بديهيّات علم النفس. فبِدُون نظام من العلامات اللُّغويَّة أو غير اللُّغويَّة لا يمكن تحقيق سوى أكثر من أنماط التَّواصل بدائيَّة ومَحْدُوديَّة... إنَّ التَّوصيل العقلانيّ القصديّ للتجارب والأفكار إلى الآخرين يتطلَّب نظاماً توسُّطيّاً، ويُمثِّل الكلام البشريّ الأُنموذج الأساسيّ لذلك النِّظام". نظريَّة الصِّلة أو المناسبة: ٢٨.

(٤) يقول "راي جاكندوف": "من الشَّائع القول بإنَّ الكلمة تعبرٌ عن تصوُّر، حيث التَّصوُّر شيء في رأس متكلِّم كذلك. وأود أن أجمع المعاني والتصورات معاً لأقول إنَّ معنى الجملة "هو" التصوّر الذي تعبِّر عنه. ومن الشائع كذلك القول بأنَّ الجملة تعبِّر عن فكرة (مكتملة يفترض أن تكون شيئاً في رأس متكلِّم كذلك. ومرة أخرى، أود أن أربط الفكرتين معاً لأقول إنَّ معنى الكلمة "هو"الفكرة التي تعبِّر عنها". دليل ميسّر إلى الفكر والمعنى: ١٣٥.

في تعبير "أوستن": "هل يمكن أن ننجز الفعل بدون النُّطق بكلام ما"[١]. ولهذا كان الفعل الإنجازيّ قراره في قوله "إنَّ النُّطق بالجملة هو إنجازها وإنشاؤها"[٢]. وبتعبير آخر أقولُ: أنَّ المركز هو العلامة = اللُّغة[٣]، فإذا نظرنا إلى ما قبلها، أي: قبل التَّكلُّم/ التَّفوُّه/ التَّلفُّظ، كانت أصول الافتراض، وإذا نظرنا إلى ما بعدها كانت ميادين المضمر، وهو مجال مفتوح على التَّأويل. ولا ريبَ في أنَّ تحصيل الأوَّل لا كشفَ له إلَّا بها، ولا منطق لتأويل تالٍ إلَّا على أساسها – هذا إذا تركنا الأوَّل؛ لأنَّ قيم التالي عليه تقوم، وهو بالضرورة من مستلزماته – في سياقات وظروف استعماليَّة خاصَّة.

ومن هنا شدَّد التَّداوليُّون[٤] على أنَّ "الافتراض السَّابق" مفهوم يتوثّق قوامه باللُّغة؛ لأنَّه محتوًى في بنيتها، أي: متعلِّق بالبنية السطحيَّة، سواء من حيث اللَّفظ، أو من حيث التَّركيب، ناهيك بالتَّنظيم/ البنيوي الخطابيّ، كما سيأتي في أنواعه وقوادحه، أو مولّداته

(١) نظريَّة أفعال الكلام العامة: ١٠٤. لا يمكن أن يكون ثمَّة مدلول بغياب الدَّال، وهو بواقع الأمر ضرورة حتميَّة في المجال السِّيميائي، هكذا ترى أوريكيوني: "أنَّ أيْ وحدة من وحدات المحتوى التي يمكن فكّ ترميزها تملك بالضّرورة ركيزة لغويَّة أيّاً تكن. ولا تشذّ المحتويات المضمرة عن هذه القاعدة،...". المضمر: ٢٩.

(٢) نظريَّة أفعال الكلام العامة: ١٧.

(٣) أقولُ: معلوم أنَّ اللُّغة نظام ثابت لا يتحرَّك، إنَّما يحرّكه الإنسان، إنَّه هو مَن يجلي من اللُّغة ما فيها مِن نظام مخصوص بالاستعمال، أثراً وتأثيراً. نحن إذن، في مجالات تحركها جدليَّات من المتغيِّرات بالاستناد إلى الثوابت.

يقول "جاك موشلر": "من أهمّ إضافات النظريَّة التَّداوليَّة إلى فهم الوقائع اللُّغويَّة فكرة مفادها أنَّ ضروب سلوكنا اللُّغويّ محكومة بقواعد أو مبادئ كونيَّة ذات طبيعة معقولة. وتتباين هذه الفكرة على وجه الخصوص مع تصوُّر أكثر تقليديَّة للعلاقة بين اللُّغة واستعمالها يرى أنَّ مجموع القرائن التَّداوليَّة (الزمانيَّة والمكانيَّة والشخصيَّة أساساً إضافة إلى مجموع المعارف المشتركة بين المساهمين في عملية التواصل هي عوامل محدّدة لقيمة استخدام قول ما في سياق مّا. وبعبارة أخرى، تفترض النظريَّة التقليديَّة أنَّ معنى قول ما عند الاستخدام (باعتباره متغيّراً متوقف على السِّياق (باعتباره ثابتاً الذي جرى فيه إجراء هذا القول". القاموس الموسوعيّ للتداوليَّة: ٢١١.

(٤) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ ستيفن ليفنسون: ٢٣٠، و٢٤٣، والمضمر؛ أوريكيوني: ٤٩، و٧١، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ١٠٥، والتَّداوليَّة؛ جورج يول: ٥٤، ومعجم أوكسفورد؛ يان هوانغ: ٦٨، و١٧٥، و٣٨٤، و٥٢٥، ومحاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فاخوري: ٦٠، و٦٩، وآفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر؛ محمود أحمد نحلة: ٣٠، ومسرد التَّداوليَّة؛ مجيد الماشطة: ٦٧، والافتراض المُسْبَق؛ هشام إبراهيم عبد الله الخليفة: ٢٨، و٣٧.

وأسبابه، ميزةً تجعلُ منه باباً مُشرعاً لدخول اللِّسانيّات إلى شؤون التَّداوليّات وعوالمها الافتراضيَّة.

الرُّؤية الثانية:

تجعل "أوريكيوني" مفهوم الافتراض خزانة جامعة؛ لأنَّه بحسبها "افتراضات"، مقابِلةً له بـ"المضمّنات"، تقول: وعتبة النَّصّ عندها "إشكاليَّات التَّحديد"؛ وبالإحالة؛ لبنائيَّة المجهول الفعليّ، هكذا: "تُصنَّفُ في خانة الافتراضات كلّ المعلومات التي، وإنْ لم تكن مُقرَّرة جهراً (أي تلك التي لا تشكّل مبدئيّاً موضوع الخطاب الكلاميّ الحقيقيّ الواجب نقله)، إلّا أنَّها تنتج تلقائيّاً من صياغة القول التي تكون مدوَّنة فيه بشكل جوهريّ، بغض النَّظر عن خصوصيَّة النِّطاق التَّعبيريّ الأدئي"[1].

ولعلَّ أهمّ ما يميز هذه الرُّؤية هو النظر إلى كُلِّيَّة المضمر[2] الذي يشمل الضّمنيّ من جانب، ومرشّحات الافتراض من جانب آخر، على أنَّ مميزات الافتراض يمكن أن تتمثّل فيما يأتي:

١- معلومات محتواة في الخطاب = كلام ضمني، غير ظاهر، بل كائن، وهو ليس مطلوباً بذاته، والاعتماد على ركيزة المولِّد المعجمي في توضيح برمجته، تقول "أوريكيوني": "إنَّ ما يثير اهتمامنا بشكل أساسيّ إنَّما هو مستوى القول. وبالتالي، نقول على سبيل المثال إنَّ في جملة "أقلع بيار عن التّدخين" ("Pierre a cesse de fumer")، ينقلُ الفعل "أقلع" (cesse) افتراضاً (معجميّاً)، يتّخذ منه الاستدلال المفترض (ويمكننا أن نسميه بشكل مختصرٍ: الافتراض) وهو/ كان بيار يدخّن سابقاً/ (Auparavant Pierre fumer/)، قاعدةً يرسي عليها أسسه"[3]. ٢- عدم التَّسليم بمنطق أنَّ الافتراضات "منعدمة السياق"؛ للمفارقة بينها وبين المضمنات ولهذا تبنَّت الرأي الذي يؤمن بأنَّ الافتراض مدرج باللُّغة؛

(١) المضمر: ٤٨.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤١.
(٣) المصدر نفسه: ٤٩.

وأنَّ السِّياق يتدخل لإزالة تعدُّديَّة المعاني المحتملة الوقوع[١]، ٣- قد يفترق الافتراض عن الإعلام/ الإخبار في المعلومة الجديدة، التي لا نقاش فيها، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ كثيراً من الافتراضات يمكن أن تكون داخلة في الإخباريّات، إذا لم يتمّ دحضها وإلغاؤها[٢]. ٤- لا تقتصر مسؤوليَّة الافتراض على المتكلِّم في التَّعبير الأدائيّ فحسب، بل تشمل المرجع الجماعيّ والشَّخص الفرديّ، في الآن نفسه[٣].

وعلى الرَّغم من هذه المفارقات التي تبدو خاصَّة جداً؛ للتداخل العميق في قيم المضمر، فإنَّ ميزة إلغائه بعد اللُّغة، تبدو في نظر "أوريكيوني" هي الأبرز في الكشف عن خصائصه التي بلغت من الموازاة مكانة تحوزها الافتراضات الدَّلاليَّة، تقول: "توازي مكانة الافتراضات التَّداوليَّة التَّواصليَّة بالنِّسبة إلى القيم الكلامية المنطوقة مكانة الافتراضات الدَّلاليَّة بالنِّسبة إلى المحتويات الجُمَيليَّة، وهي تتشاطر كل الخصائص التي تتحلَّى بها الافتراضات الدَّلاليَّة، إلا أنَّها تنفرد أنَّها تكون قابلة للدحض، ويمكن التعليق عليها بشكل ألسنيّ لغويّ انعكاسي،..."[٤].

الرُّؤية الثالثة:

يصوّر "ستِيفن ليفنسُون" الافتراض السَّابق بأنَّه نمط استدلاليّ براجماتيّ، مُؤسّس، بشكل أوثق، على البنية اللُّغويَّة الفعليَّة للجمل؛ ليست الدَّلاليَّة منها؛ لأنَّها حساسة جداً، تخضع للعوامل السِّياقيَّة[٥]. بيد أنَّه ما يلبث أن يقدِّم للقارئ، الذي يأمّل إلى يصل إلى معرفة بالافتراض المسبق، تحذيرين مهمّين، كانا قد استقرّت نتائجهما في البرامج التَّداوليَّة، هما[٦]:

"أولاً: وجود أعمال كثيرة عن مفهوم الفرض السَّابق، وفي مجالات معرفيَّة مختلفة:

(١) ينظر: المضمر: ٥٠.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥٩.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦٢.
(٤) المصدر نفسه: ٧١.
(٥) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة: ٢٢٩.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٩- ٢٣٠. وآفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر؛ محمود أحمد نحلة: ٢٨.

فلسفيَّة، ولسانيَّة، اجتماعيَّة، لم يكن ليحظى بها أيّ موضوع آخر في بحث تداوليّ، سوى "الأفعال الكلاميَّة"، ولكن أكثرها تقني معقَّد، وبعضها قديم غير مثمر، وتحت أرث فلسفيّ طويل كبير. فلا غرابةَ من أن يجد الباحث في هذا الموضوع الرَّأي ونقيضه، كما يقول الأُستاذ محمود أحمد نحلة، فضلاً عمّا يكتنف بعض هذه الآراء من غموض والتِّباس.

ثانياً: مراعاة التَّفريق بين الاستعمال المألوف للكلمة الإنجليزيَّة presupposition واستعمالها التِّقني/ الاصطلاحيّ في علم اللُّغة. إذ يقدّم التَّصوُّر الاصطلاحيّ مساحةً ضيِّقة جداً للاستعمالات التي ترتبط بالمفهوم عن الاستعمال العام في اللُّغة اليوميَّة.

فمن أمثلة الاستعمال العام للافتراض في اللُّغة اليوميَّة، مثلاً "أن يُقال: كَتَبَ زيدٌ رسالة إلى عمرو، فيفترض السَّامع سلفاً أنَّ عمراً يقرأ. أو يُقال: إمّا أن يُكافأ زيد أو تُكافأ زوجته، فيفترض السامع سلفاً أن لزيد زوجةً، وأمَّا الاستعمال الاصطلاحي فهو مقيَّد باستدلالات تداوليَّة pragmatic inferences بعينها تحملها تعبيرات لغويَّة معيَّنة، ويمكن الوصول إليه ببعض الاختبارات اللُّغويَّة"[1]، وهو اختباره الامتيازيّ، المعروف بـ(الاطراد، أو الثَّبات عند النَّفي)[2]، الذي يُؤخَذ كمقياس أساس للبث في وجود الافتراضات، فضلًا عن اعتماده ميزةً لتعريفها، كما سيأتي.

وعلى الرّغم من هذا التَّحذير وإشكاليّات المفارقة بين الاستعمال اليومي والاصطلاحيّ للافتراض، لم يخف "ليفنسُون" أن يبدي خيبة أمل من توصيف الافتراض السَّابق بذلك المستوى الضَّيق من المعاجلة؛ وذلك لأنَّ ثمَّة ظواهر كثيرة من الاستعمال اليومي لم تعالج داخل نظريَّة الفرض السَّابق في الدَّرس التَّداوليّ[3].

لقد عرَض "ليفنسُون" مدى الاضطراب في مدارك الافتراض السَّابق ومعالجاته،

(١) آفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر؛ محمود أحمد نحلة: ٢٨. وينظر: محاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فاخوري: ٤٧، والافتراض المُسْبَق؛ هشام إبراهيم عبد الله الخليفة: ٥٠.

(٢) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ٢٥٤، والتَّداوليَّة؛ جورج يول: ٥٣، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ١٧٢، و٥٢٤، ومحاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فاخوري: ٥٨، والافتراض المُسْبَق؛ هشام إبراهيم عبد الله الخليفة: ٢٩، و٣٧، و٤٧.

(٣) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة: ٢٣٠.

حتَّى بدا أمره فيه أنَّه مستوى هجين، وأنَّه لمّا يزل البحث فيه قائماً على تعيين نظريَّة افتراض مسبق تكاد تكون ضائعة، لأنَّ فيه من المباحث الفلسفيَّة والمنطقيَّة والدَّلاليَّة والتَّداوليَّة ما لا ينسجم والآخر، بل لعلَّ الوقع فيه يكون أشدّ حين ينتهي إلى محصول أنَّ الفروض السَّابقة لا توجد لذاتها، بل هي عبارة عن تفاعلات معقّدة بين الدَّلالة والبراجماتيَّة[١]، ولهذا صار من اهتمامه ليس الظفر بتعريف، بل بنموذج يتنبّأ بمسلك فروض سابقة، تستوعب خصائص إلغائه وإسقاطه بشكل دقيق[٢].

رؤيةٌ أُخرى:

الافتراض السَّابق من المفهوم المضيّق إلى المفهوم الموسَّع:

تثير خواتم "ليفنسُون" الإيضاحيَّة[٣] في حفيظتي جملة من تساؤلاتٍ، كنتُ قد افترضتُ برمجتها في نظريَّة الفرض السَّابق، وهو ما آمل أن يكون عليه. تساؤلات لا تبتعد نظراً عن سؤال تلك المفارقة والتَّمييز بين المصطلح التَّقني/ الاصطلاحيّ واعتماده في المدوَّنة فحسب، دون الاستعمال العام للافتراض السَّابق من جانب، ثُمّ احترازها؛ توكيداً لمجاله المعالجيّ الضَّيق، من الاستلزام المنطقيّ الدَّلاليّ: الاستنتاج، و"التَّلويح الحوري"، والإخبار[٤] من جانب آخر. على الرَّغم من أنَّ التَّوجُّه التَّداوليّ قائم على جملة من مقارباتٍ تحاول الوصول إلى نظريَّة في "التَّواصل تثير سؤالين: أوّلاً: ما الذي يتمّ توصيله؟، ثانياً: كيف يتحقَّق التَّواصل"[٥]؟. وبقراءة عالية من الإدراك في "أنَّ ما يفوق السّؤال عن محتوى التَّواصل أهمِّيَّةً هو السُّؤال عن كيفيَّة تحقيق التَّواصل. كيف يكون للحافز أو المُنبِّه المادي أن يُحقِّق الشَّبه المطلوب بالأفكار في حين لا يوجد أيّ شبه على الإطلاق بين الحافز والأفكار

(١) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة: ٣٠١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٨.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٠ – ٣٠١.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٣، و٢٧٦– ٢٧٧، والافتراض المُسْبَق؛ هشام إبراهيم عبد الله الخليفة: ٢٧– ٢٩.
(٥) نظريَّة الصِّلة، أو المناسبة؛ دان سبيربر: ٢٠، وينظر: آفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر؛ محمود أحمد نحلة: ٣٣.

التي يعقد مشابهة معها"[1].

أَقولُ: إذا كان مفهوم الافتراض السَّابق يعتمد كُلّيّاً في أصوله الإجرائيَّة على اللُّغة؛ إظهاراً لذاته؛ بوصفه خفاءً/ غيباً/ مستوراً: "اعتقاداً لمتكلِّم"، لا يتجلَّى إلَّا على عتبات استعمالات لغويَّة كمرتكزات: مفردات وتراكيب ومباني تنظيميَّة سياقيَّة مولِّدة، كما تقدَّم من توكيد التَّداوليِّين أنفسهم، ثُمَّ النَّفاذ منها إليه استنباطاً بعد الاستدلال، وبطريقة عكسيَّة بعد البثّ والإرسال. إذا كان الأمر كذلك، فما المانع من توسيع مفهومه الاستدلاليّ، فبدلاً من أن يكون ثابتاً في مفهومه التِّقني الضَّيِّق، الذي تقدَّم ذكره سلفاً، يكون شاملاً للاستعمال العام في اللُّغة اليوميَّة أيضاً؟. لماذا لا بدَّ من أن يبقى عند حدٍّ من الاستعمالات التَّداوليَّة؛ تكويناً اعتباريّاً من منطق ثالث: لا صادق ولا كاذب، دون حدٍّ من شروط الصَّدق التي تقوم عليها المجالات الدَّلاليَّة أيضاً؟. لماذا لا تتكوَّن له إلَّا بهذا المستوى الضَّيّق، فحسب، هُويَّةٌ مفارقةٌ لمعايير الاستلزام المنطقيّ، والتَّلويح الحواريّ، والمضمر؟. وهل ستضيع هُويَّتُه إذا توسَّعَ مفهومُه إلى أفق أبعد ممَّا في مفهومه الضَّيِّق الذي وُضِعَ فيه قَصراً، كأنَّه ميزة؟.

قد يُقَالُ: إنَّ اعتمادَه في معناه التَّقني/ الاصطلاحيّ يوجب التزام قراءته تعييناً؛ ومخالفته يخرج البحث عن مساره وما يتوقّع منه من نتائج، إنَّه برنامج عقل نافذ يفرض امتيازه برؤاه البعدُ التَّداوليّ ولا يمكن التَّخلِّي منه بحال!. واعلمْ أنَّ بنية التَّوصيف التَّداوليّ لمفهوم الافتراض السَّابق بنية قارّة، يكشف نظرَها المعرفيّ وإجراءَها الاشتغالي دالٌّ مفاهيميّ رسخت فيها أركانه، وعلى نحو من التّزامٍ موضوعيّ، حدَّد له طابعه الإبستيمي، فضلاً عن مكانه المخصوص في المدوَّنة التَّداوليَّة!.

على رِسْلِكَ ياصديقي، لعلَّك، افترضتَ أنَّ كلّ شيء ثابت بلا قراءات أُخَر للتغيير، أو بلا تصوُّرات سابقة على تكوينيها المعرفيّ من نقدٍ وبناء، وهل كانت التَّداوليّات تجري على أمرٍ ثابتٍ!، لقد ميَّزتْ أنفسَها في ألَّا شيء ثابت فيها إلَّا في كونها متغيِّرة، ترصد من

(١) نظريَّة الصِّلة، أو المناسبة؛ دان سبيربر: ٢١، وينظر: المصدر نفسه: ٦٩، والبراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ١٤٣، و١٤٧، والمضمر؛ أوريكيوني: ٤٠، والتَّداوليَّة اليوم؛ جاك موشلار: ٥٢.

الاستعمالات اللُّغويَّة مقاصدها السِّياقيَّة التي لا تقف عند حدٍّ، وهو مجالها الذي رسَمت أنفسها به!، وهل كانت إلَّا ثورة على ما حجَّرت به اللِّسانيَّات أنفسها اكتفاء بقراءةٍ أنظمة مستوياتها التَّجريديَّة، وهي في درجة الصِّفر!. ناهيك بالافتراض نفسه وما فيه من إشكاليّات!.

وربَّما افترضتَ، سيِّدي الكريم، أيضاً أنَّي أرفضُ النَّظريَّة من حيثُ المبدأ، فضلاً عن عدم الإدراك!. ليس الأمر كذلك، بل إنِّي أفكّرُ بطريقة أكثر تحليليَّة، وهو وَكْدي، وليس فحسب، حفظ القواعد والمبادئ التي أبدو فيها كآلة بلا تفكير في منطقٍ تستند إليه قاعدة دون استعمالها، ثُمّ أتساءلُ عن جدوى موجب تكوين الافتراض بذلك التَّصوُّر المفاهيميّ الضَّيِّق فحسب، ورفض المُوسَّع منه في اللُّغة التَّواصليَّة والاستعمال العام، كأنَّ الأخير بلا افتراض، أو بفرض يختلف عن مجال المفهوم الضَّيق، بحُجّةٍ من أنَّه لا يخضع لظروف موقفيَّة تداوليّاً، أو منطق حساسيَّة السِّياق؛ ومن أنَّه يرتبط بالمنطق وصديقات النَّتائج والدَّلالة، وهذه من الثَّوابت؛ أمَّا التَّقنيّ فمتغيّر سياقيّ، ناهيك بالاستلزام/ "التَّلويح الحواريّ"، الذي تقرَّر في أنَّه يفارقه جملة؛ لكونه يعتمد على الاستعمال تالياً، ومبدأ التَّعاون إضماراً، والسِّياق تأويلاً، وليس كذلك الافتراض السَّابق.

وقد تسألُني ياصديقي، – وهو ما افترضُه فيك واقعاً – تقول: ما الدَّليلُ على هذا؟، وأحسبُك تفترض اقتضاءً، أيضاً، أنْ هذا الدَّليل سيكون خاصّاً، شاملاً، ثابتاً بلا تغيير؛ لشأن يتوسَّم منهجيَّةَ الصِّدق والبحث عن الحقائق هدفاً!، وهو حقّاً لأمرٌ جميل!؛ إذ إنَّه ليس من مبدأ الصَّواب الإدلاء برأي ما، بلا تصوّرات سابقة، أو خلفيّات، أو مرجعيَّات من معرفة!.

أَقولُ: لعلَّك تُسلِّمُ معي سيِّدي الكريم، بأنَّ كلًّا من المجالات المنطقيَّة والدَّلاليَّة والتَّداوليَّة، تتقوَّم برامجَ على شروط من "المعرفة المشتركة"!، وأنَّ كلًّا من تلك المجالات أيضاً قائم على تخطيط وثقافة من استدلال يستلزم، ضرورةً مقدِّماتِه، إذا كان الأمر كذلك، فهل تتفق معي على أنَّ الجامعَ بينها هو مفهوم الاستدلال، وأنَّه ليس خاصّاً بمجال دون

آخر!؟.

قد تقول: إنَّ الاستدلال ليس كذلك؛ لأنَّه برنامج لمعالجات منطقيَّة عالية التَّجريد، هدفها الصِّدق والحقيقة، ولا يجري شيء من ذلك في المجال التَّداوليّ.

أَقولُ: لعلَّك، لم تطلع على نصّ "جاك موشلر"، يقول: "على خلاف التَّصوُّر السِّياقيّ لتأويل الأقوال، نجد عدداً من المقاربات التَّداوليَّة [تقوم] على الفرضيَّة التالية: تتحدَّد وجوه استخدامها للغة أثناء التَّواصل والخطاب بمبادئ عامَّة أساسها استدلالات تداوليَّة"(١)، يوجد، إذن، استدلالٌ تداوليّ!.

ويبدو أنَّكَ لم تقف أيضاً على ما وسَّعَتْ به "أوريكيوني" من نظرٍ إلى "مفهوم الاستدلال" حين قالت: "سنطلق اسم "الاستدلال" على أي جُمَيلةٍ مُضمرةٍ يمكننا استخلاصها من القول واستنتاجها من محتواه الحرفيّ عبر التَّوفيق بين معلوماتٍ ذات وضع متغيِّرٍ (من داخل القول ومن خارجه). وهكذا، فللاستدلال المحدَّد على الشكل المبيَّن أعلاه مفهوم واسع في دلالته،... كونه يفضح المحتويات المضمرة بكافة أنواعها..."(٢). كـ"عمليَّة الافتراض"، و"الاستلزامات الخطابيَّة".

فلماذا ياصديقي، إذن، تأخذ عليَّ منطقَ الانفتاح هذا في قراءة الافتراض بشكله العام، ولا تسجِّل ذلك على "أوريكيوني" حين جعلت من الافتراض أصلاً عامّاً يندرج تحته مفهوم الضِّمنيّ أيضاً، تقول "أوريكيوني": "إن مصطلح افتراض "presuppose" يشتمل من وجهة نظرنا على كلّ "علاقات القول التَّضمينيَّة" طالما تكون بالحدّ الأدنى مدرجة فيه بشكل مستقرّ وثابت (أي أن تكون علاقات تضمينيَّة "ضروريَّة")"(٣).

ولعلَّك، شهدتَ سابقاً أيضاً خيبةَ الأمل التي أبداها "ليفنسُون"(٤)، عندما لم يجد من

(١) القاموس الموسوعيّ للتداوليَّة: ٢١١.
(٢) المضمر: ٤٦، وينظر: معجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٣٥٦، والتَّداوليَّة اليوم؛ جاك موشلار: ١٣٠.
(٣) المضمر: ٥٦.
(٤) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة: ٢٣٠.

المبررات الكافية ما يوجب ترك المفهوم العام من الافتراض، وترك مجاله الذي يمكن أن يدخل في نظريَّات متعدّدة ذات أبعاد دلاليَّة وتداوليَّة مهمَّة!.

وهنا أجدُك سيِّدي الفاضل، تفترض تسألُني: ما وجهُ الافتراض الذي تريدُ أن تشكِّلَه مفهوماً؟، وبأيّ لون حين يتماها مع التَّضمين عموماً؟.

أَقولُ: ليس فيما أريدُ تقديمه كبير نظرٍ، ولا هو فتحٌ لم يأتِ به أبداً إنسٌ أو بشر، إنَّه نظرٌ لا ينكفئ على ما فرضه التَّداوليُّون على أنفسهم الأخذ به فحسب، بل يتعدّاه إلى الموسّع منه أيضاً. تفكيرٌ في ذلك المستعمل في الحياة اليوميَّة الطبيعيَّة في ضوء استدلالاتٍ لا تقتصر على أنفسها دون النَّظر إلى ما يخلِّفه بعدها من دلالات قصديَّة في ضوء من أنساق معرفة العالم: "أيَّة معرفة، بما فيها التَّوجهات والاعتقادات والآراء التي يشترك فيها المتكلِّم مع المخاطب في لحظَّة معيَّنة من التَّواصل"[1]، إنَّه، بعبارة أُخرى: اعتقادٌ ما، يمكِّن متكلِّمًا ما، من إجراء خطابٍ ما؛ قصدَ مرادٍ ما، في سياقٍ ما.

خصائص الافتراض السَّابق ومميزاته – من إثباته بالنَّفي إلى إلغائهِ من التَّكوين:

يرصُد التَّداوليُّون[2] للافتراض التَّداوليّ السَّابق خصائص مفاهيميَّة معياريَّة رائزة مائزة له عن كلّ المفاهيم التي تجري في مجالات التَّضمين القوليّ، ومن أهمّ تلك الخصائص خاصيّتان أساسيتان، تعاضدهما خاصيَّة ثالثة لا يُستهان بها، وهي كونه لسانيّ التَّوليد، موافقاً كثيراً جداً مع الحدس[3].

أمَّا الخاصيَّة الأولى، فهي تعمل على أن تُثبت له مفهومَه التَّصوُّري الوجوديّ، ويُحترز

(١) معجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٤٣٥.

(٢) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ٢٤٣، و٢٥٤، والتَّداوليَّة؛ جورج يول: ٥٣، وتحليل الخطاب؛ ج، يول: ٣٨، والمضمر؛ أوريكيوني: ٥٢، و٧٥، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٥٥، و٢٦٠، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ١٠٥، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ١٣٨، و١٧٢، و٥٢٤، ومسرد التَّداوليَّة؛ مجيد الماشطة: ٦٦، ومحاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فاخوري: ٥٨، و٧١، والافتراض المُسْبَق؛ هشام إبراهيم عبد الله الخليفة: ٢٩، و٣٧، و٤٧، و٦١.

(٣) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ٢٣٦.

بها عمَّن سواه كالاستلزام، والاستنتاج المنطقيّ، لأنَّ الأخير مثلاً، "لا يُمسّ من النَّفي"[١]، وهي خاصيَّة "الاطراد/ الثَّبات عن النَّفي". يقول "جروج يول": "تُوصَف خاصَّية الافتراض المُسبق هذه عموماً بالاطِّراد عند النَّفي constancy under negation وتعني من حيث الأساس أنَّ الافتراض المسبق لمقولة ما سيبقى ثابتاً (أي: صحيحاً) حتَّى عند نفي تلك المقولة"[٢].

مثال ذلك كأن تقول: قرأتُ [نفيها: لم أقرأ] كتابَ سيبويه.

يفترض: أنَّ المتكلِّم لديه كتابُ سيبويه.

فالافتراض السَّابق باقٍ ثابت، سواء أكان بالجملة المثبتة أم المنفيَّة، وهو: (وجود كتاب سيبويه). يقول الأُستاذ هشام الخليفة: "هذا هو المقصود باختبار "الثَّبات عند النفي" الذي يُستعمل لتشخيص الافتراض المُسبَق فهو يشبه اختبار المعادن بالحامض acid test"[٣]، مع استدراك[٤] أنَّه لا يقتصر على بنية النفي فحسب، بل يمكن أن يكون بالاستفهام والشرّط أيضاً، يقول: "في الحقيقة هو الثابت عند النَّفي والاستفهام والشَّرط..."[٥].

وعلى الرّغم من خصوصيَّة هذه الميزة التي يتمتَّع بها الافتراض السَّابق وجوداً، فإنَّ "أوريكيوني" لا تجدها ميزة مطَّردة، بل تُوجِّه لها من النَّقد عدمَ الثِّقةِ بها؛ بسبب ما يصيب الافتراض من الخطأ، ولا سيَّما إذا كان الكلام متسلسلاً[٦]، تقول: "لا يسعنا بغية إرساء أسسه [تعني: الافتراض] أن نركن اعتباطيّاً إلى اختبار النَّفي لأنَّه قد ينال أحياناً الافتراضات نفسها (فعلى سبيل المثال: "لم يقلع بيار عن التَّدخين، لأنَّه لم يسبق له ان دخَّن مطلقاً"...) وبناءً على ما تقدَّم نستنتج ما يلي: أنَّ التَّحدُّث عن النَّفي "اللُّغويّ الانعكاسي"

(١) البراجماتيَّة اللُّغويَّة: ٢٧٠، وينظر: المصدر نفسه: ٢٤٣.
(٢) التَّداوليَّة: ٥٣.
(٣) الافتراض المُسْبَق: ٢٩.
(٤) ينظر: القاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٥٥.
(٥) الافتراض المُسْبَق: ٢٩. هامشه. رقم (٢).
(٦) ينظر: المضمر: ٥٢، و٦٤.

هو أمر صائبٌ بلا ريب، ولكنَّه لا يأتي بحلول ناجحة لهذه المسألة،..."[١].

وأمَّا الخاصيَّة الثانية، فهي خاصيَّة النسخ، أو الإبطال، أو الإلغاء defeasible، وهي خاصيَّة تعمل على العكس من الأولى ونقضها؛ لأنَّ الأولى تثبت بالنَّفي وقائع الافتراض وتدعمه وجوداً، أمَّا هذه، فهي تعمل على تفسير إلغائهِ ودحضه بعد إمكانه في ظروف ومواقف تداوليَّة معيَّنة، وهو الأمر الذي يجعل بينهما مفارقة جدليَّة، لأنَّ النَّفي إذا كان يُثبت للافتراض خصوصيَّة وجود، فإنَّه ينعدم في الإلغاء حين يعتمد الأخير عليه لإثبات ذاته. يقول "ليفنسُون": "إنَّ إحدى صور الغرابة للفرض السَّابق هي أنَّها تميل إلى أن تحلّل في سياقات محدَّدة إلى لا شيء، وذلك إمَّا في السِّياق اللُّغوي أو في سياق الخطاب المباشر بدرجة أقلّ، أو حين تعمل فروض مخالفة،..."[٢].

وبعبارة أخرى "أنَّ الافتراضات تتلاشى عادة إذا ما وردت في سياق يتعارض معها، مهما كانت نوعيَّة هذا السِّياق. فقد تتعارض الافتراضات مع السِّياق اللَّفظيّ الصريح الذي تدخل معه في التَّركيب، وقد تتعارض أيضاً مع السِّياق غير اللَّفظيّ، أي: السِّياق الخارجيّ من وقائع ومواقف ومعتقدات إلخ... يأخذ بها المتخاطبون، وكذلك قد يتعاون السِّياق اللَّفظي مع المقاصد والمواقف على إبطال الافتراض"[٣].

ويقدِّم التَّداوليُّون[٤] في شأن الافتراض المُلغى جملةً من أمثلة للتوضيح والبيان، هكذا:

(أ) – بكت (سُو) قبل أن تكمل كتابة أطروحتها.

>> (سو) أكملت كتابة أطروحتها. [الرمز: (>>) معناها: يفترض]

(ب) – ماتت (سُو) قبل أن تُكمِلَ كتابة أطروحتها.

~ >> (سُو) أكملت كتابة أطروحتها. [الرمز: (~ >>) معناها: لا يفترض]

(١) الافتراض المُسْبَق: ٥٦. وينظر: القاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٥٥.
(٢) البراجماتيَّة اللُّغويَّة: ٢٥٤.
(٣) محاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فاخوري: ٧١.
(٤) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سيتفن ليفنسُون: ٢٥٥، ومحاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فاخوري: ٧١.

(ج) – لم يعُد (كسنجر) وزيراً للخارجية قبل أن تبدأ الحرب العالمية الثالثة.

~ >> الحرب العالميَّة الثالثة بدأتْ.

فظرف الزَّمان (قبل) في الجملة (أ) ولَّد الافتراض المُسبَق، على حين أنَّه في (ب) لم يولِّد الافتراض نفسه. والسَّبب يعود إلى سياق المعلومات العامة التي تُخبرُنا أنَّ الموتى لا يُكمِلون كتابة أطاريحهم. والمعلومات التَّاريخيَّة التي تُخبرُنا أنَّه لم تحصَل حربٌ عالميَّة ثالثة[١].

ولا شكَّ في أنَّ من ذلك أيضاً – وقد تقدّمت بنا بعضُ من تصوّرات "غوفمان" في مبادئ "الإطار التَّواصلي"، و"شرط اللَّباقة" – معرفةَ الظُّروف التي يجب أن تتحقَّق؛ لكي ينجح الفعل اللُّغويّ الذي يزعم الملفوظ إنجازه، مثلاً: كون طرح السؤال يفترض مسبقاً وتداولياً أنَّ المتكلِّم لا يعرف الجواب، وأن المخاطب يمكنه التَّعبير عنه، وإلَّا سيكون الإلغاء والدحض قائماً، كأن يتخذ موقفاً من العدائية، يقول له: أنا لا أعرفُكَ!، لماذا تطلبُ مني هذا؟، لكنَّكَ تعرفُ هذا!... إلى آخره[٢].

ولم تكتف المدوَّنة التَّداوليَّة[٣] بوصف خاصيَّة الإلغاء فحسب دون إقرانه بميزة أُخرى، وهي قوة الاستلزام الذي يفضي اعتماده حتماً إلى إلغاء الافتراض المسبق، ولا سيّما الوجوديّ منه، فإذا قيل مثلاً: زارنا ملك العراق، وليس للعراق ملك، لأنَّه لا وجود له حالياً، فإنَّ الاستلزام ينفي الافتراض السَّابق.

لقد شكَّل مبدأ إلغاء الافتراض السَّابق، كما يشير "ليفنسُون"، محوراً أساسيّاً في قراءة مفاصل سلوك الفرض السَّابق في البرامج التَّداوليَّة، حتَّى بات أحد محكّمات الاختبار الاعتماديَّة التي يجب أن تُقاس عليها كلّ نظريات الفرض السَّابق، فضلاً عن إشكاليَّة "الإسقاط"[٤]، تلك الإشكاليَّة التي تدور حول التنبؤ ببقاء، أو اختفاء الافتراض المسبق

(١) ينظر: الافتراض المُسْبَق؛ هشام إبراهيم عبد الله الخليفة: ٤٨.
(٢) ينظر: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ١٠٦، والمضمر؛ أوريكيوني: ٥٢ – ٥٦.
(٣) ينظر: التَّداوليَّة؛ جورج يول: ٦١.
(٤) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سيتفن ليفنسُون: ٢٥٤.

لـ"جملة بسيطة" عد اندماجها بجزء من جملة مركّبة أكبر، وهو متصوّر يتوقّف إجراؤه على أنَّ معاني الجملة المركّبة، أي: معنى التَّعبير الكُلّي، هو وظيفة لمعنى مجموع أجزائها التي تأتلف منها[1]، مِن مثل:

التقى سيبويه بابن عصفور، قال له: إنَّ كتابي لم يكن جمعاً لمحاضرات أساتذتي.

وهو الأمر الذي يفترض أنَّهما كانا معاصرين، والصحيح أنَّهما ليسا كذلك بالإلزام.

ولم يكن الأمر مقتصراً على تلك القراءة فحسب، بل سجَّلَ الافتراض السَّابق لنفسه برامج من الأهمّيَّة الكبرى ما جعل منه أصلاً موجّهاً لمنظومة الحقائق والاعتقادات؛ لأنَّ الافتراض السَّابق الكامن الذي يمكن أن يولِّده النّطق بالجملة قبل إلغائهِ في سياق معيَّن، من مثل: "ملك فرنسا ليس أصلع – إذ لا يوجد ملك لفرنسا"، يمكن أن يولِّد الافتراض المسبق الكامن بأنَّه يوجد ملك لفرنسا، وهو ليس كذلك، ولذلك فإنَّه إذا لم يُبطل بالرّدّ عليه، بعناصر لغويَّة، أو سياقيَّة فإنَّ الافتراض السَّابق الكامن، سيبقى سارياً ليُصبح افتراضاً حقيقيّاً[2].

من خصائص الافتراض إلى افتراض مصابيح الرُّؤية ومسارات البحث:

يحصل إلغاءُ الافتراض التَّداوليّ السَّابق إذن، عندما يعتقد متكلِّم ما، أنَّ مخاطباً ما، يعرفه، أو أنَّه يَفهم منه ما يقوله، بل يجري كثير من هذا الإخفاق عندما تنعدم الخلفيَّة التَّواصليَّة المشتركة بين الطَّرفين في سياق ما، إذ يقع المتكلِّم بسبب سوء التَّوافق، في مواقف سلبيَّة، ما كان ينبغي أن يقع فيها لولا سوء تقدير الخلفيَّة الافتراضيَّة التَّواصليَّة.

ومَن مِنَّا لم يتعرَّض إلى مثل هذا الإخفاق بسبب تقدير قيم الافتراض السّابق، وما بُنِيَ

(١) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ٢٥٤، و٢٦٠، والتَّداوليَّة؛ جورج يول: ٥٨، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٢٦١، ومحاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فاخوري: ٧٤، ودليل ميسّر إلى الفكر والمعنى؛ رأي جاكندوف: ١٢٥، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٥٢٥، والافتراض المُسْبَق؛ هشام إبراهيم عبد الله الخليفة: ٤٩.

(٢) ينظر: معجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ١٣٨ – ١٣٩، و٥٢٤، والتَّداوليَّة؛ جورج يول: ٦١، والمضمر؛ أوريكيوني: ٥٥.

عليها من قواعد سلوكيَّة، أو معايير اجتماعيَّة حَسِبَها المرء إيجابيَّة، وهي ليس كذلك، فإذا به يُصاب بخيبةِ أملٍ كبيرة، لما عقده من ظنّ، أو بَنَى عليها من أحكام افتراضيَّة سابقة، كان يتوقَّع منها شيئاً آخَر، فإذا به في مفارقةٍ تكسر له كلّ ما كان يأمَلُهُ ويرجوه.

مِن هنا يحدو بي منطق التَّصريح أن أَقولَ: إنَّ هذا المبدأ الذي يقوم عليه إبطال الافتراض السَّابق ابتداءً، ثُمّ منه إلى مستلزماته القصديَّة، إذ لا يمكن أن يكون ثمَّة نظريَّة لإلغاء فعل افتراض/ اعتقاد، أو تصوُّر، أو رأي... بلا غرض مُوجَّه، - في الأقلّ هذا ما أظنُّه – هو الذي سيكون محور بحثي: "كَسْر الافتراض السَّابق في الخطاب القرآنيّ"، وبه ستتشكّل رؤاه، وعليه ستجري مساقاته الافتراضيَّة، بعد النَّظر في إمكان الأخذ بالمفهوم الموسَّع من الافتراض السَّابق، إن شاء الله تعالى، وعلى نحو من مسلَّمةٍ معقودة على هدفٍ متسامٍ؛ لكي يكون الحوار ناجحاً مثمراً، تقول: "أن تفترض مسبقاً محتوى ما، معناه طرح قبول هذا المحتوى كشرط لحوار لاحق"[1]، وإلاَّ سيتخذ الخطاب الحواريّ مسارات وسجالات أُخَر يأخذ بها التَّأويل أقاليم رُبَّما تكون بعيدة، فضلاً عمَّا يمكن أن يُبنى عليها من مواقف واتجاهات.

أنواع الافتراض السَّابق ومولِّداته أو مُسبّباته:

لم يخشَ التَّداوليُّون[2] من أن يعلنوا أنَّ منطلقات الافتراضات السَّابقة لسانيَّة؛ حتَّى غدَت تلك المنطلقات شريعةً تدخل من أبوابها اللِّسانيات إلى التَّداوليَّات، وتجلس معها على طاولة واحدة في التَّحليل التَّداوليّ للفرض السَّابق، وهي خصائص لغويَّة: معجميَّة، وتركيبيَّة، وبنيويَّة، وُسِمَت بـ(مسبّبات، ومؤشّرات، ومولّدات، وقوادح، وركائز)

(١) المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ١٠٦.

(٢) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ٢٣٠، و٢٤٣، والمضمر؛ أوريكيوني: ٤٩، و٧١، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب؛ دومينيك مانغونو: ١٠٥، ومعجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودو: ٤٥٥، والتَّداوليَّة؛ جورج يول: ٥٤، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٦٨، و١٧٥، و٣٨٤، و٥٢٥، ومحاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فاخوري: ٦٠، وآفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر؛ محمود أحمد نحلة: ٣٠، ومسرد التَّداوليَّة؛ مجيد الماشطة: ٦٧، والافتراض المُسْبَق؛ هشام إبراهيم عبد الله الخليفة: ٢٨، و٣٧.

الافتراض السَّابق، ثُمَّ تعيَّن له بها أن ليس ثمَّة نظريَّة للفرض: مفهوماً وإجراءً من دونها. يقول "يان هوانغ": قادح الافتراض المُسبَق: تعبير أو تركيب لغويّ يولِّد استعماله افتراضاً مُسْبَقاً. وهناك نوعان من قادح الافتراض المُسبَق: قادح الافتراض المُسبَق المعجميّ lexical presupposition teigger. وقادح الافتراض المُسبَق التَّركيبيّ أو البنيويّ constretional or structural presupposition teigger"[١].

فأمَّا القادح المعجميّ للافتراض السَّابق، فهو أيّ مفردة معجميَّة يولِّد استعمالها افتراضاً مسبقاً مثل الكلمات: يعلم، يكف، مرةً أُخرى[٢]. وأمَّا القادح التركيبيّ، فهو أيُّ بِنْيةٍ لغويَّة لذلك، مثلاً، استعمال الجُمَيْلَة الزمنيَّة في الجملة: "بعد أن دَخَلت (جين) الغُرفةَ، نزعت قُفّازيها" يفترض مسبقاً أن (جين) دخلت الغُرفة. ويُسمَّى هذا القادح أيضاً بحسب "يان هوانغ" القادحَ البنيوي للافتراض المُسبَق[٣].

لقد كان من مراصد التَّداوليّين لهذه الخصائص اللُّغويَّة[٤]، أن يتأسّس على أصولها الامتيازيَّة أنواع كثيرة للافتراض السَّابق، فكان منها[٥]: الافتراض الوجوديّ، والواقعيّ، والمناقض للواقع، والمعجميّ، والبنيويّ، وسواها. وبقدر ما وُصِفَ الافتراض السَّابق، في ضوئها، مجالاً تداوليّاً، عُدَّ مجالاً لسانيّاً، بل إنَّ كلًّا منهما يتنازع عليه، حتَّى صار النَّظر يتوجَّه إلى أنَّ أحدهما متوقِّف على الآخر بلا امتياز، ولا استغناء[٦].

(١) معجم أوكسفورد للتداوليَّة: ٥٢٥.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٤.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٥.
(٤) تؤطّر "أوريكيوني" في: المضمر: ٧١- ٧٤] مختلف أنماط الافتراضات بموجب محورين أساسين، هما: ١- نمط الركيزة الدَّالَّة المسؤولة عن وجود الافتراض، وهي ذات طبيعتين: الأولى: معجميَّة، وتندرج بضمنها طائفة من الأفعال المظهريَّة والتَّحويليَّة والانتقاليَّة عن الأضداد وبعض المورفيمات،... والثانية: نحويَّة، وترتبط بالعبارة المعرَّفة والاسميَّة والتوسّعات النَّعتية، وغيرها. ٢- طبيعة المحتوى المفترض، وهو ما يشكِّل أنواعه الكثيرة. على أنَّ الجامع لها، في تصوراتها، هو أنَّ هذه الوحدات تسمح بإنشاء استدلالات خاصَّة طالما أنَّها تتفعَّل بالضَّرورة بشكل متزامنٍ مع القول نفسه.
(٥) ينظر: التَّداوليَّة؛ جورج يول: ٥٣- ٥٨.
(٦) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر؛ محمود أحمد نحلة: ٢٨.

ولأنَّ مسبّبات، أو مولِّدات الافتراض السَّابق هذه كثيرة، أو كما تقول "أوريكيوني": "لا ندّعي البتَّة أنَّنا نستطيع وضع لائحة بها ولو حتَّى ناقصة،..."[١]؛ لذا سأكتفي بالإحالة فحسب إلى ما قدَّمه الأُستاذ هشام الخليفة[٢]، وما لخصّه من قراءة لهذه المسبّبات ترجمةً وإيجازاً، معتمداً على ما أورده "ليفنسُون"، من قوائم، والأخير ممّا جمعه "كرتونن"، وهو ما يبلغ الواحد والثلاثين نوعاً[٣]، ولئن كانت هذه القوائم بغير العربيَّة، فإنَّ فيما جعله الأُستاذ محمود أحمد نحلة[٤]، فضلًا عن الُأستاذ عادل فاخوري[٥]، نظيراً لها باللُّغة العربيَّة من أنواعه، الكفاية.

من وظائف الافتراض التَّداوليّ السَّابق إلى جدواه وفوائده:

إذا كان لكلّ نظريَّة من هدفٍ وغاية، فهل للافتراض السَّابق من جدوى؟، وهل يقوم على هدفٍ يفضي إلى غايةٍ مقاصديَّة، أم "هو قضية يُسَلَّم بصِدْقها كتحصيل حاصل عندَ النُّطق بالجُملة"[٦] فحسب، بلا فائدة تُرجى، ولا غرض متعينَّ، كما يُشعر بذلك التَّوصيف بلا قيد؟. وهل يدخله هذا في ثقافةٍ من "التَّوتولوجيا"[٧]، كأنَّه معنًى مكرّر "قول الشيَّء نفسه"، أو "تعريف الشَّيء بنفسه"، بكلمات لا تُغني ولا تُسمن من جوع؛ لأنَّها نفس العبارة والمعنى نفسه، كأن تقول: الماء هو الماء؟. وإذا كان الأمر كذلك، فهل يجعل الافتراض من نفسه غايةً مقاصديَّة؛ كأنَّه بنفسهِ غاية، حين يعتمد عليها؛ ليعود إليها، مكوِّناً نفسه مرةً أُخرى كأنَّه يدور في حَلْقة مُفرغة لا تمثِّل إلَّا محتواه، أو بعبارة أُخرى: "إعادة إنتاج ما سبق قوله"[٨]؟.

(١) المضمر: ٧١.
(٢) ينظر: الافتراض المُسْبَق: ٣٨- ٤٣.
(٣) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة: ٢٤٥- ٢٥٤.
(٤) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر: ٣٠- ٣١.
(٥) ينظر: محاضرات في فلسفة اللُّغة: ٦٠.
(٦) معجم أوكسفورد للتداوليَّة: ٥٢٤.
(٧) ينظر: الموسوعة الحرّة، ويكيبيديا. الشبكة العالميَّة للمعلومات، طوطولوجيا: https://3arf.org/wiki
(٨) المضمر؛ أوريكيوني: ٦١.

لم تغفل المدوَّنة التَّداوليَّة من أنَّ تذكر ما الوظيفة الأساسيَّة التي صار بنا الافتراض السَّابق، نظريَّةً تقوم على فلسفة وإجراء[١]، وهي "المناسبة" للجملة وموافقتها للسِّياق عند الاستعمال، يقول "يانغ هوانغ": "الوظيفة الأساسيَّة للافتراض المُسبَق هي أن يعمل بوصفه شرطاً مسبقاً أو افتراضاً من نوع ما للاستعمال المناسب للجملة"[٢]، بل أُسست على أصولها بعض من تعريفاته: "الفرض السَّابق"، أيضاً حتَّى وُصِفَت "على أفضل نحو بأنَّها علاقة بين متكلِّم والمناسبة لجملة في سياق"[٣].

ويبدو من مفهوم المناسبة هذا أنَّ له خصوصيَّة أخرى؛ لأنَّ ثمَّة مفهوماً آخر بعنوانه[٤] يتعاضد مع المعرفة المتبادلة/ المشتركة، مفهوم تقوم تصوّراته على توصيف متعادل لمنطق الصّدق والسِّياق بحسب مولّدات الافتراض السَّابق، وإلَّا ستكون الجملة كاذبة غير مناسبة، وبحسب "ليفنسُون"، هكذا[٥]: يفترض منطوق (أ) سابقاً براجماتيّاً قضية (ب)، حين يكون (أ) مناسباً، وفقط حين يكون (ب) معروفاً بشكل متبادل للمشاركين في الحديث.

يوضِّح "ليفنسُون" ذلك، يقول: "هكذا كانت الفكرة الأساسيَّة أنَّه توجَد قيود براجماتيَّة على استعمال الجمل، تؤدِّي إلى أنَّ هذه يمكن أن تُستعمل بشكل مناسب فقط، حين يفترض في السِّياق أنَّ القضايا التي تشير إليها مسبّبات الفرض السَّابق صادقة. ورُبّما كان منطوق جملة تكون فروضها السَّابقة كاذبة"[٦].

وهل بِقي هذا التَّصوُّر بلا نقدٍ واعتراض؟، يقول: ليفنسُون: "توجد اعتراضات على

(١) لقد استحوذ مفهوم الافتراض السابق على اهتمامات علماء اللُّغة بعد أن اتضح لهم من أهمّيَّته ما يوفّر لهم إمكانات جديدة تتيح لهم توسيع اللُّغة المنطقيَّة بحيث تُصبح أكثر قدرة على استيعاب اللغات الطبيعيَّة ومقارنتها. ينظر: محاضرات في فلسفة اللُّغة؛ عادل فخوري: ٥٨.

(٢) معجم أوكسفورد للتداوليَّة: ٥٢٤، وينظر: المصدر نفسه: ٦٨.

(٣) البراجماتيَّة اللُّغويَّة؛ سِتيفِن ليفنسُون: ٢٤١.

(٤) ينظر: نظريَّة الصِّلة، أو المناسبة؛ دان سبيربر: ٢١٢، وما بعدها، والقاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك موشلر: ٩٧، و١٢٨، ١٤٣.

(٥) ينظر: البراجماتيَّة اللُّغويَّة: ٢٧٧. ونظريَّة الصِّلة، أو المناسبة؛ دان سبيربر: ٢١٧.

(٦) البراجماتيَّة اللُّغويَّة: ١٧٧.

إمكان استعمال المناسبة،..."[١]، أمَّا ما يتعاضد معه من تصوّر المعرفة المشتركة، فيبدو الأخير قويّاً جداً، وجداً أيضاً إذا لم يعرف المخاطب من قبل الفرض السَّابق، هكذا[٢]:

يؤسفني أنَّي متأخّر؛ لأنَّ سيارتي لم تدر.

>> لدى المتكلِّم سيارة.

فما افتُرِض سابقاً متّفق مع القضايا المفترضة في السِّياق.

أمَّا إذا قال المتكلِّم: (يؤسفني أنَّي متأخِّر؛ لم تَدُر سيارةُ المطافئ الخاصّة بي). فمن المحتمل ألَّا تكون مناسبة، لأنَّ صدق الفرض السَّابق: (لدى المتكلِّم سيارة مطافئ). معرفة مشتركة. وهذا لا يتّفق مع فروض المواطن الاعتيادي، وهو: أن يمتلك سيارة مطافئ.

لقد أصَّلَ البرنامج التَّداوليّ لنفسه نتائج صارت مهامّ عَكَفَ آملاً على تحقيقها، وهي نتائج لا يمكن أن تخرج عن أصول موجباتها الأولى: مقدِّماتٍ وشروطاً، ابتداءً من الارتكاز على مبادئ السِّياق الكبرى إلى قيم الاستعمال اللُّغويّ، وإدراك أنَّ اللُّغات ليس كونها لا يمكن الاستغناء عنها في التَّواصل فحسب، بل أنَّ لها من الوظائف ما يدخل في معالجة المعلومات والأفكار أيضاً[٣]، ثُمَّ النَّظر إلى أنَّ التَّواصل يتضمَّن التَّعبير عن المقاصد والتَّعرُّف عليها، بعد أن فَهِمَ أنَّ عمليَّة التَّواصل نفسها تولِّد المعلوماتِ المشتركة؛ لذلك فإنَّ أيّ تواصل يجب أن يتضمَّن مفهوم المعلومات المشتركة والمتبادلة[٤]، بل استحالة بناء معنًى ما يقوم عليه استدلال، أو استنتاج بدون عناصر المعرفة المشتركة[٥] حتَّى أضحت عنواناً على عتبات مفهوم الافتراض السَّابق، وبسواه "لا يعلم المشاركون حول ماذا يدور الكلام"،..."[٦].

(١) البراجماتيَّة اللُّغويَّة : ١٧٧.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٧ – ٢٧٨.
(٣) ينظر: نظريَّة الصِّلة؛ أو المناسبة؛ دان سبيرير: ٢٩٦.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٥، و٨٠.
(٥) ينظر: المعنى في لغة الحوار؛ جيني توماس: ١٦٢.
(٦) النَّصّ والسِّياق؛ فان دايك: ٢٦٢. وينظر: في التَّداوليَّة المعاصرة والتَّواصل؛ إبراهام مولز: ٧.

يمكن القول إذن: ليس ثمَّة خطاب، أو تواصل حواريّ، أو محادثة، بلا مقدِّمات تقوم مبادئها الأوليَّة على أصول من نظريَّة الافتراض السَّابق، ولقد تقدَّم بنا بعض قول إنَّ الافتراضات السّبقيَّة تساعد "السّامعين على حصر المعاني المحتملة التي تولّدها الجملة الغامضة أصلاً وبذلك يقتربون أكثر من المعنى الحقيقيّ الذي يقصده المتكلِّم عندما ينطق تلك الجملة. ويستنبط السّامعون تلك الافتراضات السَّبقيَّة من الأجزاء الأوَّليَّة من المحادثة ومن معرفتهم بالمتحدِّث من خلفيته ومن خصائص السِّياق والموقف ومن نوع (أو إطار) اللِّقاء التَّواصليّ الذي يحدث فيه الحدث"[١] التَّخاطُبيّ = الحوار، ولهذا قيل "تشكِّل الافتراضات الخلفيَّة التَّواصليَّة الضَّروريَّة لتحقيق النَّجاح في عمليَّة التَّواصل، وهي محتواة ضمن السِّياقات والبنى التَّركيبيَّة العامَّة[٢]، وإنَّ مظاهر "سوء التَّفاهم" المنضوية تحت اسم "التَّواصل السّيء"، [لها] سبب أصليّ مشترك هو ضعف أساس "الافتراضات المسبقة" الضَّروري لنجاح كلّ تواصل كلاميّ"[٣].

وعلى هذا رُبّما تأسَّس مفهوم "الافتراض التَّداوليّ التَّواصليّ"، وهو ما ترصده "أوريكيوني" من جملة قراءات، تصوِّره بالقول: "نطلق اسم افتراضات تداوليَّة تواصليَّة على كلّ المعلومات التي ينقلها القول، والتي تتعلّق بـ"شروط النجاح" و(بنوع خاص بشروطه التَّمهيديَّة) التي يجب استيفاؤها بُغية تمكين فعل الكلام الذي يدَّعي القول إنجازه من النجاح على صعيد تأثيره غير المباشر"[٤].

ليس هذا فحسب، بل لقد نجد من سياق المفارقة بين "عمليَّة الافتراض والإعلام" التي تسوقها "أوريكيوني"، ما يكشفه تساؤلها: "أيّ فائدة تُرتجى من الافتراضات،... إذا كانت تنتهك جهاراً قانون الإخباريَّة"؟، تقول: "يتلخَّص الجواب على هذا السُّؤال على الشَّكل الآتي: أوَّلاً إنَّها تُشكِّل بالنسبة إلى الخطاب نوعاً من أنواع قواعد البناء التي تُبنى

(١) أعلام الفكر اللُّغويّ؛ جون إي جوزيف: ٢/ ٢٤٦.
(٢) التَّداوليَّة عند العلماء العرب؛ مسعود صحراوي: ٣٠.
(٣) المصدر نفسه: ٣٢.
(٤) المضمر؛ أوريكيوني: ٦٩.

عليها المحتويات المقرَّرة؛ وثانياً إنَّها تؤمِّن، بفضل "الغطاء الافتراضي"، تماسك الخطاب واطنابه الدّاخليِّين، في حين تتكفَّل المحتويات المقرَّرة "بتدرُّجِه"، وثالثاً، إنَّها تكوِّنُ، على مستوى تفاعليّ أوسع، نوعاً من اللُّحمة الاجتماعيَّة (Gimentsocial)، أي منطقة من "التَّوافق" بين المتكلّمين المتفاعلين"[1].

وهل تكون فوائد الافتراض السَّابق وجدواه على هذا الاقتضاب فحسب، ومن دون قراءة ما يترشَّح منه، إلى ما يلتزمه من خصائص استدلاليَّة وجدليَّة؟، وإذا كان يشكّل من مفهوم "التَّضمين القوليّ"، أحد طرفيه، مقابلاً لمفهوم المضمر، فهل يمكن عدّه أصلاً له؟ وهل يمكن اعتبار ما تأسّس من قواعد المحادثة ونظريَّة الخطاب = "المبدأ التَّعاوني"، وهو ما أحسبه، مترشِّحة منه؛ بوصفها، أعني: قواعد التَّعاون الخطابيّ الأربع: الكم، والنوع، والملائمة، والكيف، مبدأً عامّاً يخضع له كلّ أطراف المحادثة، ويُسهم كلٌّ منهم في جعل الحوار فعلاً تواصليّاً قائماً على التَّناسب[2]؟.

ولأن الإجابة عن هذه التَّصوُّرات الاستفهاميَّة قد تأخذ بنا بعيداً، وإلى مطالب متشعّبة، أَقولُ: لا يمكنُني أن أتصوَّر تلك القواعد بلا افتراض، أو بلا قراءة من الخلفيَّات والمعارف المشتركة = "عوالم الحياة"، أو "معرفة العالم"، إنَّها أساسها المشترك، إذ لا يمكننا أن ندرك خطاباً تواصليّاً يخالف أصوله بلا نظر لعلاقةٍ من الافتراضات السَّابقة، فكيف إذا كان وجود التفاهم مؤسّس عليها، وهو أمر يقع إقراره الحتمي من التَّداوليّات أنفسها، حين نجدها تُؤمن "بأنَّ معنى الملفوظات ليس فقط رهين ما تشفّره اللُّغة لكن كذلك، وعلى نفس الدرجة من المساهمة في تكوينه، رهين العلم الذي يملكه المتخاطبون وهو علم يستثمرونه في الرّسالة سواء لإنتاجها أو لتأويلها، والجزء المشترك من هذا الاستثمار هو الذي يسمح بوجود تفاهم فنتمسَّك إذن، وبصفة عامة، بضرورة توفُّر معرفة مشتركة لإنتاج وتأويل كلّ عمل لغويّ"[3].

(١) المضمر: ٥٧. وينظر: التَّداوليَّة من أوستن إلى غوفمان؛ فيليب بلانشيه: ٧٧.
(٢) ينظر: مدخل إلى دراسة التَّداوليَّة؛ فرانشيسكو يوس: ٧٩- ٨٢.
(٣) معجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودو: ١٢٣.

إنَّ هذه المعرفة[١]، أو "مفهوم الاعتقادات الخلفيَّة مبرَّر ببعض "البديهيّات" المتصلة بالتَّواصل، إذ يرى "ستالنيكار" من ناحية أولى أنَّ التَّواصل، لغويّاً كان أو غير لغويّ، لا يمكن أن يتحقَّق إلَّا إذا كان قائماً على الاعتقادات الخلفيَّة المشتركة بين المتكلِّم ومخاطبه. فوجود مثل هذه الفرضيّات يُعتبر ضرورة للتَّواصل، وبدونها لا يمكن أن يكون التَّواصل ممكناً لأنَّ انعدامها يستوجب صياغة صريحة للمعلومات الخلفيَّة الخفيَّة وراء الأقوال المنجزة"[٢]. هذا من جانب.

ومن جانب آخر، بقدر ما يُستَعمل الافتراض السَّابق كاشفاً عن أغراضه الإرساليَّة من بيان المطالب الإنجازيَّة، يمكن أن يُستَعمل في توجيه المعتقدات والآراء أيضاً، بل في بعض الأحيان لتغيير المواقف، ورُبَّما لتشويه الحقائق وتزييف الأخبار، أو تأييد صحّتها وجعلها كأنَّها مفترضة الصِّحَّة، وسواها من تلك المساقات والمواقف التي تُعدّ "بوضوح انتهاكاً لنوع من أنواع مبادئ الأدبيَّات التي ترعى الاستعمالات الكلاميَّة السليمة"[٣]. وهي "طريقة بارعة [كما يقول "جورج يول"] في جعل المعلومة التي يعتقدها المتكلِّم هي

(١) يتقرح "باتريك شارودو عند توصيف مفهوم "دراية، معرفة، اعتقاد": التَّمييز "بين دراية معرفة ودراية اعتقاد... فالدِّرايات "أصلها تمثّل عقليّ لوجود الكائنات وظواهر العالم... وهذه الدِّرايات يفترض فيها أن تخبر عن العالم بكيفيَّة أقرب ما تكون إلى الموضوعيَّة". ويقع الحصول عليها إمَّا بتجارب الحياة ("كلَّما كان شيء أثقل كان أصعب على الحمل" أو عن طريق علم تقنيّ أو عالِم ("الأرض هي التي تدور حول الشمس لا العكس". إنَّها تتعلَّق إذن بكل ما هو من قبيل الفعل الذي يمكن التحقُّق منه وتحليله حسب مبدأ سببيَّة محتمل. أمَّا العقائد فتتأتَّى من نظرة الإنسان الذاتيَّة إلى حوادث العالم. وليست الاعتقادات محاولة لتعقُّل العالم بقدر ما هي محاولة "لتقييمه في ما يتعلَّق بوجاهة شرعيّته وتقديره في ما يتعلَّق بمفعوله في الإنسان وقواعد عيشه". فهذه الاعتقادات تنتمي إلى الأحكام التي تساهم في صنع معايير مرجعيَّة يقع بواسطتها تغيير سلوك الفرد". معجم تحليل الخطاب: ١٢٤. وينظر: في تفصيل نسبية المعرفة ووقوع الخطأ، أو توصيف خطأ عالميَّة الخطأ: التَّداوليَّة اليوم؛ جاك موشلار: ١٢٩- ١٣٥.

(٢) القاموس الموسوعيّ للتداوليَّة؛ جاك مشلر: ٢٤٩، وينظر: معجم تحليل الخطاب؛ باتريك شارودو: ١٣٣، و١٣٦، ومعجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ١٢٦.

(٣) المضمر؛ أوريكيوني: ٥٣.

نفسها التي يتوجب [كذا] على المستمع تصديقها"[١]، ضارباً لها من التَّمثيل ما تفضيه إليه بنية الاستفهام التَّصوريّ بـ(هل) من حمل المخاطب على التَّصديق بالافتراض. يقول "يول": "لنفترض – على سبيل المثال – أنَّك كنتَ واقفاً في تقاطع في إحدى الأمسيات ولم تنتبه إذا ما تحولت الإشارة المرورية إلى حمراء قبل أن تنطلق سيارة إلى التقاطع مسببة لحادث على الفور. تمّ استدعاؤك للشهادة على الحادث، وطرح عليك فيما بعد السُّؤال...: كم كانت سرعة السِّيارة عند اجتيازها الضَّوء الأحمر؟. إذا أجبتَ عن السُّؤال كما طُرِحَ عليك (أجب عن السُّؤال وحسب!) وقدَّرتَ سرعةَ السّيارة، ستبدو أنَّكَ تقبل صحَّة الافتراض المُسبق (أي >> اجتازت السِّيارة الضّوء الأحمر)..."[٢].

ولقد رَصَدَ الأُستاذ هشام الخليفة من هذا الاستعمال الكثير، واصفاً إيّاه، يقول: "هذه الميزة في الافتراض المُسبق كثيراً ما تُستَغَلُ في الخطابِ السِّياسيّ وفي وسائل الإعلام لإقناع المخاطب بوجهة نظر المتكلِّم، وهي تُستَعمل كذلك في الخطاب القضائيّ في المحاكمات لغرض التَّجريم"[٣]؛ ملفتاً إلى أنَّه ميدان واسع ليس في الخطاب الجدلّي والتنافس، لغرض إقناع المستمع أو خداعه لكي يقبل وجهة نظر المتكلِّم فحسب، بل في تحليل الخطاب النّقديّ كذلك. مع الإشارة إلى أنَّه يُستعمل كثيراً في الألغاز والأحاجي أيضاً؛ لخداع المخاطب[٤]، وهو ما يُسمَّى ("الوهم الدَّلاليّ"، أو "وهم موسى")[٥]، وذلك حين تُسأل: "كم حيواناً من كلّ نوع أخذ (موسى) معه إلى الفُلْك؟". فتجيب: "اثنان"، لكن الحقيقة هي أنَّ النَّبي نوحاً "عليه السلام" هو مَن أخَذَ الحيوانات إلى الفُلْك، وليس النَّبي موسى[٦] "عليه السلام"، وهو اختبار قائم على مبدأ عدم الإدراك لعمليَّة الافتراض الخاطئ، وليس الصحيح منه[٧]، يقول

(١) التَّداوليَّة: ٥٦.
(٢) المصدر نفسه: ٥٦.
(٣) الافتراض المُسْبَق: ٥٥.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٩.
(٥) ينظر: معجم أوكسفورد للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٤٣٤، و٥٨٨– ٥٨٩.
(٦) ينظر: الافتراض المُسْبَق: ٦٠، ومعجم أوكفسور للتداوليَّة؛ يان هوانغ: ٥٨٨– ٥٨٩.
(٧) ينظر: المضمر؛ أوريكيوني: ٥٥.

"الخليفة": "الخدعة تكمن في وضع المعلومة الكاذبة في الجزء المفترض مسبقاً لتشتيت الانتباه، كما يحصلُ في الخطاب السِّياسيّ والتَّنافسيّ"(١).

أَقولُ: لعلَّه لهذا ينبغي أن يتواثق هذا المجال مع الخاصيَّة الثانية من مميزات الافتراض السابق، وهي خاصيَّة الإبطال/الإلغاء على نحو من الوعي والإدراك، وإلَّا سيكون كلُّ افتراض يُقدَّمُ افتراضاً صحيحاً، بل رُبَّما يتحوَّل إلى حقيقةٍ واجبة الاتباع غير قابلة للمناقشة والردّ، وهو لأمرٌ جلل؛ لأنَّه سيكون أساساً تُبنى عليه ثقافاتٌ ويُعتمد سلوكيّاتٍ وممارساتٍ. وسيأتي الكلام لاحقاً، إن شاء الله تعالى، لقراءة: كمْ من هذا الحوار الجدليّ الذي ترجمه الخطاب القرآنيّ. وكيف أنَّه سعى غير مرةٍ، وفي كلّ موقف من تلك المواقف التي تنزَّلت ثقافةً، أو سنناً تُعورف عليها خطأً، فسعى إلى كَسْر افتراضها، وإبطال أصولها وتبديد أحكامها السَّابقة، وحملها على موارد أُخَر ممّا ينبغي أن يكون عليه الفكر والوعي الإنسانيّ.

المرساة الثانية

من مفهوم كَسْر الافتراض التَّداوليّ إلى مفهوم الإعجاز القرآنيّ

مدخل لمقاربة أوّليَّة

ما قبل التَّداوليَّة:

التَّداوليَّة من خواطر التَّخمين إلى أقلام التَّدوين:

إذا كان الدَّرس اللِّسانيّ قد نَبَذ الحديثَ عن نشأة اللُّغة ودراسة أصولها الأولى، ومنذ حوالي ثلاثمائة سنة تقريباً، لِما يقوم عليه من التَّخمين والتَّكهن وبنقاشات، لا تمثِّل إلَّا جدلاً

(١) الافتراض المُسْبَق: ٦٠.

عقيماً لا طائلة من ورائها[1]، إلاَّ الإفادة من مخرجات نظريَّة التَّطوُّر، وسؤالها الجدليّ: "هل يمثِّل ظهور اللُّغة ونمو الدّماغ المترتِّب عنها أصلَ القدرات الذِّهنيَّة البشريَّة، أم أنَّ النَّموّ المُسْبَق المستقلّ للدماغ ونمو القدرات الذِّهنيَّة البشريَّة الناتجة عنه أديّا إلى ظهور

(١) ينظر: اللُّغة؛ فندريس: ٢٩- ٣١، والتَّداوليَّة اليوم؛ جاك موشلار: ١٤، وعلم اللُّغة؛ محمود السعران: ٥٢- ٥٤، وعلم اللُّغة؛ عبد الواحد وافي: ٦، و٩٦، وفي علم اللُّغة العام؛ عبد الصّبور شاهين: ٨١، واللِّسان والإنسان؛ حسن ظاظا: ٢١، وفلسفة اللُّغة؛ أحمد يوسف: ٢٩٥، و٢٩٩.

كنتُ قد تساءلتُ مرةً عن: هل البحث عن أصول اللُّغة ونشأتها الأولى من قبيل التّرف الفكري؟. فقلتُ: "ليستْ قراءة إشكاليَّات الوضع الدَّلاليَّة وقراءة خطاب اللُّغة الأوَّل...، من التَّرف المعرفيّ، أو الجدل العقيم الذي لا رجاءَ منه، كما تُقرِّر الدِّراسات اللُّغويَّة الحديثة، صحيح أنَّ النَّشأة الأولى منها تبقى في دائرة من التَّكهن والاحتكام إلى التَّخمين؛ بسبب من فقدان الأدلّة، وضياع التأريخ: مستنداتٍ ووثائقَ، وشأن قراءة الوعي والتَّسجيل، ولكن صحيح أيضاً أنَّ البحثَ عن الحكمة وأسرارها، والوقوف على فلسفة مبادئها في تكوين المعرفة ومدارك الدَّليل والاستدلال، من مشاريع البحث الأصوليّ". خطاب اللُّغة والدَّلالة في كتاب "مفاتيح الأصول" للسّيِّد محمد الطباطبائي المعروف بالسَّيِّد المجاهد؛ عماد جبار كاظم. بحوث مؤتمر السَّيِّد المجاهد وتراثه العلميّ، مركز الشّيخ الطُّوسي للدراسات والتَّحقيق].

أَقولُ: إنَّ البحث في هذه الأصول الأُولى يفضي، في اعتقادي، إلى الكشف عن مقاصد الحكمة، وأسبابها المُوجبة التي دعت الإنسان إلى أن يكوِّن من اللُّغة شريعةً تقوم على منهج من المعرفة التَّواصليَّة، تلك المعرفة التي تجعل له من صفة الإنسانيَّة ميزةً، وإلَّا تصوُّر معي، أيُّها القارئ الكريم، أن يكون إنسانٌ بلا لغةٍ تقوم على حكمة وهدف!. إنَّ خلق الإنسان يقتضي النَّظر في مستلزماته وآليّاته التي تؤهِّله للحياة، ومنها اللُّغة التي تمثِّله فكراً، وشعوراً، وإرادة، وفعلاً، ثُمَّ استعمالها للتعبير عنه، فيكون هو نفسه علامة كبرى على القصد!. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [سورة البقرة؛ من الآية: ٣٠]. ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ سورة البقرة؛ من الآية: ٣١]. ﴿الرَّحْمَنُ ۝١ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝٢ خَلَقَ الْإِنسَانَ ۝٣ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [سورة الرحمن، الآيات: ١- ٤]. ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْماً﴾[سورة الكهف؛ من الآية: ٦٥]. ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾ [سورة ص، الآية: ٢٠]. ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِن بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾[سورة البقرة؛ من الآية: ٨٧]. ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[سورة إبراهيم؛ من الآية: ٤]. ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[سورة العلق، الآيات: ١- ٥]. ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٥١].

اللُّغة؟"[١]، إذا كان الأمر كذلك من التَّرْك والنَّبْذ، فهل ينسحب هذا التَّصوُّر قراءةً على أصول التَّداوليَّة الأولى، فيُترك النَّظر والتَّفكير فيها أيضاً؟.

وإذا كان الجواب بالإيجاب؛ وهو ما يبدو عليه، بحسب التَّداوليّين، حين نقرأ نشأة التَّداوليَّة بجملة من المحاضرات والنَّظرات النَّقديَّة، دون الخوض في سابقها، ابتداءً من "تشارلز موريس" في ثلاثينيّات القرن الماضي إلى توصيفات "جون أوستن" لـ"نظريَّة أفعال الكلام"؛ تلك النَّظريَّة التي تتَّصف بأنَّها النَّظريَّة التَّداوليَّة الوحيدة، على الرّغم ممّا وُجِّه إليها من نقْدٍ[٢]، حتَّى قيل: "لا توجد تداوليَّة مباشرة أكثر من هاته الدِّراسة"[٣]، وما تقوم عليه من دراسة استعمال اللُّغة في ضوء مبدأ أصوليّ مفاده سؤال: كيفَ ننجز الأفعال بالكلمات[٤]، لتترشَّح منه إجابة تمثُّلها قاعدة بنظريَّة إجرائيَّة في أنَّ "كلّ ملفوظ ينهض على نظام شكليّ، دلاليّ، إنجازيّ، تأثيريّ"[٥]. في الخمسينيّات من القرن نفسه، بعد

(١) التَّداوليَّة اليوم؛ جاك موشلار: ١٥.

(٢) لعلَّ هذا الرأي لا يتوافق وقراءة "جون لاينز"، وهي قراءة مثيرة جداً حين رأى أنَّ "أوستن" نفسه "لم يقدِّم... أيَّة نظريَّة منظورة كاملة لأفعال الكلام على الإطلاق، وأنَّ أقرب نقطة توصَّل إليها بهذا الخصوص كانت في محاضرات وليام جيمس التي ألقاها (أوستن في جامعة هارفرد عام ١٩٥٥ والتي نشرت بعد وفاته بعنوان كيف نفعل الأشياء بالكلمات (١٩٦٢. وكان أوستن قد ألقى محاضرات حول الموضوع ذاته لبضع سنوات خلت في جامعة أكسفورد. كما كان قد ألقى بحوثاً لها صلة بالموضوع ذاته منذ عام ١٩٤٠، ولكنَّه لم يترك مخطوطة منقَّحة يمكن نشرها للمحاضرات التي ألقاها في هارفرد، وعليه فلا غرابة في أن لا نجد صيغة محدّدة متفق عليها لنظريَّة أفعال الكلام، بل ليس واضحاً هل كان أوستن يحاول فعلاً أن يكوّن نظريَّة لأفعال الكلام حسب مفهوم المصطلح "نظريَّة" كما يفسِّره العديد من الذي كذا] تبنَّوا آراءه...". إلى أن يقول: "لقد كان هدف أوستن في البداية على الأقلّ أن يتحدَّى ما كان يعتبره مغالطة وصفيَّة، وهي فكرة أنَّ الوظيفة الوصفيَّة الفلسفيَّة المهمَّة الوحيدة للغة هي إنتاج عبارات خبريَّة صادقة أو كاذبة، وعلى نحو أدقّ، كان أوستن يتهجَّم على رأي عالم التَّحقُّق المرتبط بالفلسفة الوضعيَّة المنطقيَّة التي تفيد أنَّ الجمل تكون ذات معنى فقط إذا كانت تعبّر عن قضايا يمكن التحقق منها أو تفنيدها...". اللُّغة والمعنى والسِّياق: ١٩٠- ١٩١.

(٣) المقاربة التَّداوليَّة؛ فرانسواز أرمينكو: ٦٠.

(٤) ينظر: نظريَّة أفعال الكلام العامة: ٢٥، و١٠٣، و١١١، و١٢٣، واللِّسانيّات؛ جين إيتشسن: ٢١٥- ٢١٦.

(٥) التَّداوليَّة عند العلماء العرب؛ مسعود صحراوي: ٤٠.

قراءة محاضرات "وليم جميس"[١]، إذا كان الأمر كذلك بهذا التّأصيل، الذي يطرح نفسه إجابةً، فلماذا تُؤرَّخ مقاربةً بـ"نشأة العلوم المعرفيَّة"[٢].

وإذا كانت هذه النَّظرة من اقتران التَّداوليَّة بـ"نشأة العلوم المعرفيَّة" تُقرأ في بُعْدٍ من سياقها التَّكويني، وهو غير سابق لذلك الزمن، هكذا: "يكاد تاريخ ميلاد العلوم المعرفيَّة يتطابق وتاريخ ميلاد التَّداوليَّة"[٣]. وأن هذه العلوم المعرفيَّة كـ"علم النَّفس واللِّسانيّات وفلسفة العقل والذَّكاء الاصطناعيّ وعلوم الأعصاب"، ظهرت ردّاً على التَّيار السُّلوكيّ،... ثُمّ قراءة ما للتَّداوليَّة من شأن، وكيف أنَّها أسهمت في برنامج البحث الذي حدَّدته تلك العلوم المعرفيَّة، الذي يمكن إجماله بالطريقة الآتية: توضيح اشتغال العقل/ الدماغ وبيان كيف أنَّ العقل – البشري خصوصاً – يكتسب معارف ويطوّرها ويستعملها اعتماداً، من جملة ما يعتمده، على الحالة الذهنيَّة[٤]. إذا كان الأمر كذلك من الحمل القرائيّ الذي قيَّده بهذه النشأة الحديثة؛ قراءة ازدهارٍ للعلوم الإنسانيَّة، فهل يمكن حمل هذه المقاربة على نطاق أَبْعَد من هذا البُعْد الزَّمني المحدَّد، إلى بُعْدٍ معرفيّ آخر يتصل بالإنسان نفسه كظاهرة/ حدث، قبل إشكاليّات التَّدوين والتَّسطير، وبصورة عكسيَّة من الآثار والفنون إلى الكشف عن الغائب غير المجهول، حملاً على معرفة الغائب بالظَّاهر، إدراكاً للأوَّل الذي أفضى إلى وجود الثاني. هكذا افترضُ:

إذا كان وجود التَّداوليَّة رهين بوجودِ الإنسان = اللُّغة الإنسانيَّة، فهل هي قديمة قِدَم الإنسان الأوَّل نفسه؟! لا شكَّ في أنَّ وجود الإنسان يقتضي وجود لسانه، والإنسان كائن في اجتماعه، ثُمَّ في استعمالاته وأفعاله وقضاياه ومقاصده وأهدافه. سلسلة[٥] معقدة لا

(١) ينظر: التَّداوليَّة اليوم؛ جاك موشلار: ٢٨– ٢٩، و٥١، واللُّغة والمعنى والسِّياق؛ جون لاينز: ١٩٠.

(٢) التَّداوليَّة اليوم؛ جاك موشلر: ٢٧.

(٣) المصدر نفسه: ٥١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨. بتصرُّف.

(٥) ينظر الخطاطة/ الرسم الذي قدَّمته سابقاً، عن الدوائر الداخليَّة الخارجيَّة التي تحيط بالإنسان، تلك الخطاطة التي كانت على هيأة الذَّرَّة ومكوِّناتها.

يمكن أن تنفكّ حلقةٌ منها عن الأخرى، وهي من اللزوم بمنزلة العِلَّة الغائيَّة للعِللِ الأولى: الصُّوريَّة، والماديَّة، والفاعليَّة[١]!.

وبعبارة أُخرى إذا كانت "وظيفة اللُّغة الأساسيَّة هي التَّعيين، وأنَّ دراسة هذه الوظيفة التَّعيينيَّة هي أحد أغراض اللِّسانيّات المركزيَّة في معناها الدَّقيق الصَّوتيَّة والتَّركيبيَّة وعلم الدَّلالة"[٢]، فليس من شكّ، بل من البداهة القول إنَّ اللُّغة سابقةٌ على تلك الملاحظة: التَّقنين والعقلنة والاستدلال؛ للكشف عن امتيازات هذه الكائن الإنسانيّ عمليّاً علميّاً، وهل تجري ملاحظ للسانٍ ما، أو يتعيَّن له قانون بدراسة ومنطق من استقراء ثُمّ تجريد إلى نحو كُلِّيات قياسيَّة، ثُمَّ فلسفة، بلا لغةٍ؟!.

أَقولُ: لستُ هنا بصدد تأثيل وَضْعٍ قد استقرّ[٣]، بل أفكِّرُ في أنَّ مفهوم التَّداوليَّة – ذلكم التَّصوُّر اللِّسانيّ/ الاستعماليّ للغة الحديث؛ كشفاً لحقيقة ما فيها – لم ينشأ سَبْقاً إبداعيّاً بخطاب المدوَّنات اللِّسانيَّة الحديثة، كأنَّ شيئاً لم يكن، ثُم كان، أو على افتراض أنَّها نزلت دفعةً واحدةً بلا نجوم تالية من تراكب معرفيّ وعمليّات إجرائيَّة سابقة – وإن كانت هذه التَّراكمات المعرفيَّة هي الطَّريق الكاشفة لها، المقنِّنة لأصول جهازها المفاهيميّ والإجرائيّ علماً – بل إنَّ وجودها مرتهن بوجود اللُّغة كظاهرة قِدماً، وكلامها لا جود له إلَّا بوجود

(١) ينظر: المعجم الفلسفيّ؛ جميل صليبا: ٢/ ٩٦.
(٢) ينظر: التَّداوليَّة اليوم؛ جاك موشلار: ١٥٩.
(٣) من نافلة القول إنَّه قُدِّم في هذا الموضوع دراسات كثيرة منها مثلًا: ما قدَّمه الأُستاذ محمد أحمد نحلة في: "آفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر". والأُستاذ هشام عبد الله إبراهيم الخليفة، في: "نظريَّة الفعل الكلاميّ"، و: "التَّلويح الحواريّ". والأستاذ محمود صحراوي، في: "التَّداوليَّة عند العلماء العرب". وما قدَّمه الأستاذ صابر الحباشة من ترجمات ودراسات، والأُستاذ حافظ إسماعيلي علوي، في: "التَّداوليّات، علم استعمال اللُّغة". وترجمات في: "تساؤلات التَّداوليَّة وتحليل الخطاب". والأُستاذ جواد ختام، في: "التَّداوليَّة أصولها واتجاهاتها". والأُستاذ عيد بلبع، في بحث: "التَّداوليَّة البعد الثالث في سيميوطيقا موريس". فضلاً عن "جاك موشلر": في "القاموس الموسوعيّ للتداوليَّة". و: "التَّداوليَّة اليوم". وسواها من المعجمات والقوامس الخاصَّة بهذا الشَّأن.

الإنسانيَّة الأوَّل أصلاً[1].

ولعلَّ هذا الافتراض يمتدّ، في اعتقادي، إلى أبْعد من ذلك، حين يصل بي التَّأمُّل والتَّكفير فيه إلى ما قبل التَّكوين الأوَّل في تداوليَّة "كُن فيكون"[2]، وما فيه من وصفٍ تأثيريّ منتهاه

(١) قد يتبادر إلى الذِّهن سؤال: هل يمكن إجراء هذا التَّصوُّر عن اللُّغة الأولى، أعني: الملكوتيَّة منها، لا الأرضيَّة فحسب، قبل التَّداوليَّة الأولى، إتماماً لأصول التَّداوليَّة؟!.

ابتداءً، أقولُ: أؤمنُ أنَّ لكلّ عالَمٍ لغةً ما خاصَّة به. وإذا كان لها من تجلٍّ، فإنَّ التَّخاطُب الحواريّ سيكون عينها. إنَّ الحوار الذي يجري في الخطاب القرآنيّ، مثلاً، يترجمُ خصائصَ لمستوًى إدراكيّ ما، يقف على أبعادٍ، يبدو أنَّها ليست ذات مسافةٍ زمنيَّة بين الدَّال والمدلول، وإن كان الأمر فيها على نحو رمزيّ أو استعاري، أو في أقلّ تقدير بوصفه، أعني: كينونة الحوار، دليلاً، على وجود لغةٍ ما، واستعمال ما. صحيح أنَّه لا عهد لنا بهذه اللُّغة وكيفيَّة استعمالها معرفةً، كأن تكون كشفيَّة، أو قلبيَّة، أو حضوريَّة، أو إظهاريَّة، أو حالية،... أو عينيَّة المعنى، أو أيّ شيء آخر من نظام يحصل به التَّواصل والبيان التَّبادلي والنقلي المعلوماتي والإداري الذي لا يخرج عن توكيد افتراضه؛ لأنَّها في عالم آخر مطلق من عوالم الغيب المستور، وأنَّى لنا بذلك؟! ولكن صحيح أيضاً - على نحو من مقاربةٍ ومشاكلة بحساب من التَّنظيم الكونيّ: أدلَّة النَّظم، في البحث الكلاميّ - أنَّها عندما جرت بأسلوبٍ حواريّ بين الخالق سبحانه والمخلوقات، وهي تكشف عن بيانها المعرفيّ، الإبلاغيّ، القصديّ، إنَّما جرت على حساب ما تقتضيه أنساق اللُّغة وأصولها الدَّلاليَّة، والتَّداوليَّة التي ما مِن شكّ في أنَّها تقوم على نظم وتنظيم، ولعلَّها أبلغ؛ قياساً على ما أبدعه الإنسان اليسير لنفسه من نظام أو شأن يكشف ذاتَه باللُّغة، فكيف بعالم الملكوت الذي أودَعَ ذلك فيه: ﴿ خَلَقَ الْإِنسَانَ ۝٣ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ [سورة الرحمن، الآيتان: ٣-٤]، ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [سورة ق، الآية: ١٨]، ولله المثل الأعلى!. قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف، الآية: ١٧٢]. ولقد يأتي من الأمثلة في تأمّلات المستوى الغيبيّ من الإجراء والتَّطبيق المعتمد ما يؤكّد هذا المستوى الحواري القائم على النّظم اللُّغويَّة الافتراضيَّة، إن شاء الله تعالى.

(٢) إذا كان لكلّ عالَمٍ لغةٌ ما، كما سلف بنا القولُ، وإذا كان كلُ عالَمٍ مختلفاً عن الآخر بسنخ ما، فإنَّ مفهوم الوصف الجامع لكلّ هذه العوالم، إنَّما يقع بقبضته، كلمته، وإرادته، فعله، وحكمته، سبحانه وتعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَـكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيماً غَفُوراً﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٤٤]. ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١١٧]. ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٦٧]. ﴿اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللهُ الْأَمْثَالَ

في وجوده واقعاً، وأصوله في تكوينه عيناً، ذلك الذي أجدُه يتجلَّى في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾(١). ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾(٢). ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾(٣). ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾(٤). فهذه الآيات

لِلنَّاسِ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[سورة النور، الآية: ٣٥]. إذا كان الأمر كذلك، فيمكن القول: إنَّ لغة "كن فيكون" لغةٌ إلهٍ تتمثَّل في كلّ شيءٍ دلالةً وبياناً؟. إنَّها لغةُ النُّور والتَّجلِّي، لغةُ الخلق ومفاتيح التَّكوين، لغةٌ يُترجم منها الإبداعُ لنفسه فيها جوهرَه وجوداً، متشرِّفاً بنور بهائه، تقدَّس اسمه؛ للدَّلالة عليه، تعالى شأنه، مع استغنائه، عزَّ وجلَّ، عنها. يقول سيِّد المتكلِّمين والموحّدين أميرُ المؤمنين عليٌّ "عليه السلام": "الَّذِي ابْتَدَعَ الْخَلْقَ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ امْتَثَلَهُ، وَلَا مِقْدَارٍ احْتَذَى عَلَيْهِ مِنْ خَالِقٍ مَعْبُودٍ كَانَ قَبْلَهُ، وَأَرَانَا مِنْ مَلَكُوتِ قُدْرَتِهِ وَعَجَائِبِ مَا نَطَقَتْ بِهِ آثَارُ حِكْمَتِهِ، وَاعْتِرَافِ الْحَاجَةِ مِنَ الْخَلْقِ إِلَى أَنْ يُقِيمَهَا بِمِسَاكِ قُوَّتِهِ، مَا دَلَّنَا بِاضْطِرَارِ قِيَامِ الْحُجَّةِ لَهُ عَلَى مَعْرِفَتِهِ، فَظَهَرَتْ فِي الْبَدَائِعِ الَّتِي أَحْدَثَهَا آثَارُ صَنْعَتِهِ وَأَعْلَامُ حِكْمَتِهِ، فَصَارَ كُلُّ مَا خَلَقَ حُجَّةً لَهُ، وَدَلِيلًا عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ خَلْقاً صَامِتاً، فَحُجَّتُهُ بِالتَّدْبِيرِ نَاطِقَةٌ، وَدَلَالَتُهُ عَلَى الْمُبْدِعِ قَائِمَةٌ". شرح نهج البلاغة؛ ابن أبي الحديد: ٦/ ٤١٠]. وفي توضيح لغة التَّكوين = لغة الإله الفعليَّة وأسرار لسان الغيب القصديَّة، يقول "عليه السلام": "لَيْسَ فِي الْأَشْيَاءِ بِوَالِجٍ، وَلَا عَنْهَا بِخَارِجٍ، يُخْبِرُ لَا بِلِسَانٍ وَلَهَوَاتٍ، وَيَسْمَعُ لَا بِخُرُوقٍ وَأَدَوَاتٍ، يَقُولُ وَلَا يَلْفِظُ، وَيَحْفَظُ وَلَا يَتَحَفَّظُ، وَيُرِيدُ وَلَا يُضْمِرُ، يُحِبُّ وَيَرْضَى مِنْ غَيْرِ رِقَّةٍ، وَيُبْغِضُ وَيَغْضَبُ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ، يَقُولُ لِمَنْ أَرَادَ كَوْنَهُ كُنْ فَيَكُونُ، لَا بِصَوْتٍ يَقْرَعُ، وَلَا بِنِدَاءٍ يُسْمَعُ، وَإِنَّمَا كَلَامُهُ سُبْحَانَهُ فِعْلٌ مِنْهُ أَنْشَأَهُ...". شرح نهج البلاغة؛ ابن أبي الحديد: ١٣/ ٨٢].

وهنا لا أتساءلُ، أقولُ: أينَ "جون أوستن" من هذا الخطاب، مبادئه وتنفيذه، حين يقول في كتابه: نظريَّة أفعال الكلام العامة: ١٧]: "إنَّ النُّطق بالجملة هو إنجازها وإنشاؤها"؟. بل أقولُ: لقد فاتَ فلاسفة اللُّغة، ومنهم "أوستن"، من هذا الرَّحيق القرآنيّ، والعبق العلويّ الكثير، فضلاً عن ضياع أصول نظريّاتهم!.

(١) سورة النحل، الآية: ٤٠.
(٢) سورة يس، الآية: ٨٢.
(٣) سورة غافر، الآية: ٦٨.
(٤) سورة الأنعام؛ من الآية: ٧٣.

المباركة – على الرَّغم ممَّا يمكن أن يكون من نظم تأويلها، أو دوائر احتمالاتها[1] – تؤكِّد وجود منظومة غائيَّة موحَّدة قائمة على حِكمةٍ بالغة، فضلاً عن آثارها، تُؤسّسها ثنائيَّات متعدِّدة، منها ثنائيَّة: القول والفعل، وهذه الأبعاد الثلاثة: القول، والفعل، والغاية، فيما يبدو لي، هي تراث التَّداوليَّة الأوّل، ذلك الذي يجري عليه توصيفُها الحديث وإمكانات تمثيلها؛ مداركَ وفلسفة، في البُعْدِ الإنسانيّ.

الحديث عن التَّداوليَّة الأولى إذن، هو الحديث نفسه عن اللُّغة، والحديث عنهما ليس له من معنًى إلَّا بالحديث عن الإنسان، إنَّه قصده، فعله، مراده، غرضه، الذي يكشفه باستعماله اللُّغويّ[2].

الإعجاز علامةٌ على كَسْرِ الافتراض السَّابق:

يظهر من ثقافة علوم القرآن[3]؛ كلاماً وتفسيراً، أنَّ مفهوم الإعجاز/ "المُعجزة" يدور

(١) لا أريدُ أن أذهب بعيداً في بيان ما تحتكم عليه هذه الآيات المباركة، وما فيها من دلالات، سوى أنَّ أهل التّأويل يحملونها على معنى يأخذ عمقاً في البعد الاستعماليّ التَّداوليّ، في قول: إنَّ الخطاب/ القول المُوجَّه ملازم للفعل أبداً، بل أنَّه سيكون ناقصاً إذا لم يلبس لباس العمل، ومثل ذلك شائع في الاستعمال إذا اشتمل على ما يُؤدِّيه القول والكلمة، تقول: لأفعلنَّ كذا وكذا، لقولٍ قلته، وكلمة قدّمتها، ولم تقل قولاً، ولا قدّمت كلمة، وإنَّما عزَمت عزيمةً. مع قاعدة أصوليَّة في "أنَّه تعالى لا يتكلّم بشقّ الفم حاشاه تعالى]، وإنَّما قولُه فعلُه وما يفيضه من وجود،...". الميزان في تفسير القرآن؛ الطباطبائي: ١٣/ ٣٩٩. وينظر التفصيل مثلاً في: التفسير الكبير؛ فخر الدين الرازي: ١/ ٧٦، و١٢٨، و٤/ ٢٦، ومجمع البيان؛ الطبرسي: ١/ ٢٨٤، و٢/ ٢٢٩، والميزان في تفسير القرآن: ١/ ٨٣، و٢٦٤، و١٢/ ٢٤٧.

(٢) في رُؤية لأحد العارفين يقرِّر أنَّ الإنسان الكامل هو بمنزلة الرُّوح/ القلب لجسد هذا العالم، الذي هو كلّ ما سوى الله سبحانه وتعالى، "فلو فارَقَ العالمَ هذا الإنسانُ ماتَ العالمُ، فالدَّار الدُّنيا جارحة من جوارح جسد العالم الذي الإنسانُ روحه،...". رحمة من الرحمن؛ ابن العربي: ١/ ٩٦، وينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٥٢٧].

أقولُ: إذا كان الأمر كذلك، فهل تنسحب قراءة هذا التَّصوُّر، على شؤون اللُّغة، بوصفها عالَماً للمعنى، وجارحةً له، وهو بمنزلة الرُّوح والقلب لها، تموت بموته، وتحيى بحياته، وإذا كان للغة أحدُ الوصفين، فهل للإنسان كذلك؛ بوصفه عالَماً للغة، وهي بمنزلة القلب والرُّوح له؟. هل يمكن القول: إذا فارقَ اللُّغةَ المعنى، ماتتِ اللُّغة؟، وإذا فراقَتِ الإنسانَ هذه اللُّغةُ ماتُ الإنسانُ = قلبُ العالم؟!. إنَّ اللُّغة تشكِّل الإنسان روحه = معرفته، ومن المعلوم أنَّه بقدر معرفته تتشكَّل إنسانيّته.

(٣) ينظر: إعجاز القرآن؛ الباقلاني: ٢٩٧، والذَّخيرة في علم الكلام؛ الشَّريف المرتضى: ٣٢٨،

في فلكه مجموعة من المُؤسّسات التَّكوينيَّة، تمثّلها، في الأغلب، مقولة: "أمرٌ خارق للعادةِ، مقرونٌ بالتَّحديّ، سالمٌ عن المعارضة؛ وهي إمَّا حسِّيَّة وإمَّا عقليَّة،..."[1]. ولئن تواصفت هذه الثِّقافة على أحد مبادئها توافقاً، وهو على ما يظهر من المبدأ الأبرز فيها، وهو مبدأ: "خرق العادة"، ثبوتاً لما ليس بمعتاد، أو نفياً له[2]، فهذا لا يعني في بعض من قولٍ إنهَّا خارجة عن أمور الطَّبيعة، بل تجري "على تصرُّف ما وراء الطَّبيعة في عالم الطَّبيعة ونشأة المادَّة لا بمعنى الأمر المبطل لضرورة العقل..."[3]. ولعلَّه لهذا نفى بعض الأجلاء أن تكون المعارضة خارج إطار الطَّبيعة، ببيان: "أنَّه لا معنى معقول لمعارضة المقهور تحت الطَّبيعة، مع مَن هو قاهر عليها، فالتَّحديّات القرآنيَّة إنَّما وقعت لإتمام الحُجَّة على المعاندين، لا أن تكون تحديّاً حقيقيّاً واقعيّاً"[4].

أقولُ: كم يثير مبدأ "خرق العادة" هذا من تصوُّرات اعتباريَّة ثمَّة ونظريَّة الفعل الافتراضيّ؟، وهل يمكن أن نتصوُّر إمكان ترشيحه من مفهوم المعرفة المشتركة؟، وكم من صِلة بينهما في نظم الاستدلال وبناء المفاهيم، ثمَّ اتخاذ المواقف؟. وإذا صحَّت الإجابة بأنَّها منها بحال إيجاباً، على نحو افتراض، فما إمكان المقاربة بين مفهوم الإعجاز، بالاعتماد

وأمالي المرتضى: ١/ ٢٦، والتَّفسير الكبير؛ فخر الدين الرازي: ٢/ ٣٤٨، و١٣/ ٥٩، وغاية المرام في علم الكلام؛ الآمدي: ٣٣٣، والجامع لأحكام القرآن؛ القرطبي: ١/ ١١٣، والتَّعريفات؛ الشريف الجرجاني: ٢٨٢، وبصائر ذوي التَّمييز؛ الفيروزآبادي: ١/ ٦٥، والإتقان في علوم القرآن؛ السيوطي: ٤/ ٣- ٤، والزِّيادة والإحسان؛ ابن عقيلة المكِّي: ٦/ ٣٨٠، وكشَّاف اصطلاحات الفنون؛ التهانويّ: ١/ ١٤٩، و٢/ ١٥٧٥، والكُلِّيّات؛ الكفويّ: ١٤٩، ومناهل العرفان؛ الزرقاني: ١/ ٥٣، وآلاء الرحمن في تفسير القرآن؛ محمد جواد البلاغيّ: ١/ ٣، والبيان في تفسير القرآن؛ أبو القاسم الخوئي: ٤١، ومواهب الرحمن في تفسير القرآن؛ عبد الأعلى السبزواري: ١/ ١٦٠، والتَّمهيد في علوم القرآن؛ محمد هادي معرفة: ٤/ ٢٣، والأمثل في تفسير كتاب الله المنزَّل؛ ناصر مكارم الشيرازي: ١/ ٨٣، وتسنيم في تفسير القرآن؛ الجوادي الآملي: ٢/ ٥٢٢، ومفاهيم القرآن؛ جعفر السبحاني: ٤/ ٨٩.

(١) الإتقان في علوم القرآن؛ السيوطي: ٤/ ٣- ٤.

(٢) ينظر: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد؛ العلاّمة الحِلّيّ: ٤٧٤.

(٣) الميزان في تفسير القرآن؛ الطَّباطبائيّ: ١/ ٧٥..

(٤) مواهب الرحمن في تفسير القرآن؛ عبد الأعلى السبزواريّ: ١/ ١٥٥. وينظر: غاية المرام في علم الكلام؛ الآمدي: ٣٣٣..

على مبدئه الأبرز: "خرق المعتاد"، والافتراض التَّداوليّ السَّابق في ضوء تكوينه السَّلبيّ، بخصوصيَّة الإلغاء، التي أقاربُها بمفهوم كسْر الافتراض المقاصديّ السَّابق؟!.

أَحسبُ أنَّ ثمَّة موافقةً ليست بصغيرة بين مفهوم المعرفة/ الموسوعيَّة/ المتبادلة/ المشتركة التي أُقِيمت على تصوُّراتها أصول الافتراض السَّابق، ومبدأ "خرق المعتاد" في توصيف الإعجاز، وهو ما يُلحظ من إفصاح العلماء وبيانهم له، قال الشَّريف المرتضى "ت٤٣٦هـ": "أمَّا الطَّريق إلى معرفة كونه خارقاً للعادة، فهو أنَّ العادات معلومة مستقرّة بين العقلاء، وطريق علمها المشاهدة أو الأخبار، وقد علِم العقلاء أنَّ العادة ما [نافية] جرت بطلوع الشّمس من المغرب، ولا بخلق ولد من غير ذكر وأنثى، فإذا انتقض ذلك وتغيّر فهو خرق عادة. ولا بدَّ من أن تكون العادَّة مستقرّة جاريَّة، فيحدث ما ينقضها، ولهذا لا يجعل ابتداء العادات وافتتاحها من باب خرق العادة. والعادات قد تكون عامَّة وقد تكون خاصَّة، وقد تكون عادة بعض أهل البلاد جارية بما هو نقض لعادة غيرهم، فلهذا قلنا: إنَّ المُعتبر هو انتقاض عادة مِن تلك العادَّة عادة له"[1].

فالنَّصّ هذا يحمل في تضاعيفه كثيراً من المبادئ التي تتوافق إمكاناً مع مفهوم المعرفة المشتركة، ولاسيَّما قيود "العادة" من مفهوم استقرارها المعرفيّ، وكونها معلومة، معروفة، متّفقاً عليها = اجتماعيَّة، عامَّة، أو خاصَّة عند قوم. وهي أشبه بمعايير قد يقع فيها الخرق، ثُمَّ الإعجاز وصفاً، ولولاها لما كان ثمَّة نقض لها أبداً. وكذلك قراءة الافتراض السابق مقاربة بالعادة، ثُمَّ التَّحوُّل منه إلى تداوليَّة كسره = خرقه.

لقد قصَّ القرآن الكريم وأخبر "عن جملة من الحوادث والوقائع لا يساعد عليه جريان العادة المشهودة في عالم الطبيعة على نظام العِلَّة والمعلول الموجود، وهذه الحوادث الخارقة للعادة هي الآيات المعجزة التي ينسبها إلى عِدة من الأنبياء الكرام كمعجزة نوح وهود وصالح وإبراهيم ولوط وداود وسليمان وموسى وعيسى ومحمد "صلى الله عليه وآله

(١) الذخيرة في علم الكلام؛ الشريف المرتضى: ٣٢٩.

وسلّم" فإنَّها أمور خارقة للعادة المستمرة في نظام الطَّبيعة"[1]. وهي حوادث، أعتقدُ أنهَّا يمكن أن تُفسَّر في ضوء نظريَّة الافتراض الفعليّ السَّابق.

قد يُقَالُ: إنَّها أفعال وأحداث، وليس لها محلّ من الخطاب الذي يجري عليه سياق التَّحليل التَّداوليّ، وما يتَّصف به من موضوعات الاستعمال اللُّغويّ كفاية ومقاصد تواصليَّة؟!.

أقولُ: إنَّ القرآن الكريم نفسه يحمل من صفتها كُلِّيَّة الإعجازَ دونها؛ لزوالها حسّاً وزماناً فحسب[2] دونه خلوداً، إنَّه مَن احتواها ببراعة التَّكوين نظمًا، وساق لها ببلاغة

(١) الميزان في تفسير القرآن؛ الطَّباطبائيّ: ١/ ٧٦.

(٢) يجري توصيف أقسام المعجزة، في مدوَّنة علوم القرآن، في ضوء إنجازها التَّاريخيّ، أي: في كون بعضها معجزة حسِّيَّة قد مضى وقتها وانقرضت بانقراض أعصارها؛ لأنَّه لم يشاهدها ببصره إلّا مَن حَضَر وقتها، كناقة النَّبي صالح "عليه السلام"، وعصا النَّبي موسى "عليه السلام"، ومعاجز الخلق والإحياء وشفاء المرضى للنبي عيسى "عليه السلام"؛ ولذلك فهي منتهية زمناً، إلَّا مُعْجِزَةِ الْقُرْآنِ فإنَّها باقيَّة مستمرة، لأنَّها "تُشَاهَدُ بِالْبَصِيرَةِ فَيَكُونُ مَنْ يَتْبَعُهُ لِأَجْلِهَا أَكْثَرَ لِأَنَّ الَّذِي يُشَاهَدُ بِعَيْنِ الرَّأْسِ يَنْقَرِضُ بِانْقِرَاضِ مُشَاهِدِهِ وَالَّذِي يُشَاهَدُ بِعَيْنِ الْعَقْلِ بَاقٍ يُشَاهِدُهُ كُلَّ مَنْ جَاءَ بَعْدَ الْأَوَّلِ مُسْتَمِرًّا" الإتقان في علوم القرآن؛ السيوطي: ٤/ ٣- ٤]، ولكن ثمَّة قراءة أُخرى ترى أنَّ مفهوم الإعجاز يتجاوز هذا التّصوُّر اليسير في تقسيم معجزات الأنبياء، لتأخذ به بعداً آخر لا يتصل بالانتهاء أو الزوال، وهي قراءة تستند إلى مرجعيَّة عامَّة تقرّر أنَّ المعجزات غير منتهية ولا متلاشية بزوال وقتها، بل إنَّها عموماً مستمرة؛ لأنَّها "عالميَّة شاملة"، في ضوء رؤية نقديَّة فاحصة، توثقُها أصوليَّة عقليَّة وأدلَّة قرآنيَّة على نحو تتساوق وخلود القرآن الكريم إخباراً وتصديقاً ودعوةً.

يقول الشَّيخ الجوادي الآملي: "إنَّ أيّ إعجاز من أيّ نبيّ فهو إعجاز عالميّ، سواء كان النَّبي الخاتم أم لم يكن، وسواء كان – في حال عدم خاتميَّته – من أولي العزم أم لم يكن، وسواء كانت معجزته باقية أم أنَّها تلاشت؛ وذلك لأنَّ المُراد من المعجزة هو العمل الخارق للعادة، الذي ما من سبيل فكريّ أو علميّ عادي إليه بحيث يتسنَّى للأشخاص العاديّين، من خلال الإفادة من الطُّرق والوسائل العاديَّة العلميَّة أو العمليَّة، الإتيان بمثله. فإن عُدّ أمرٌ من الأمور خارقاً للعادة في عصر ما، ثُمَّ صار في عصر آخر، جراء التّقدم العلميّ وحصول التَّمكُّن المادّيّ، أمراً عادياً فإنَّه منذ نشأته لم يكن معجزة". إلى أن يقول: "والنَّتيجة، إنَّ كلّ معجزة هي عالميَّة، حتَّى وإن لم يكن الرّسول الذي أتى بها عالميّاً، وإذا كان قد عُبِّر عن سفينة نوح "عليه السلام" في التَّنزيل العزيز بتعبير: ﴿وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ سورة العنكبوت؛ من الآية: ١٥]، وكان قد جاء في حقّ المسيح "عليه السلام" ومريم "عليها السلام" قوله: ﴿وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ سورة الأنبياء؛ من الآية: ٩١]، فهو من باب بيان المصداق الكامل والمعروف، وإلَّا فإنَّ كلّ معجزة هي عالميَّة؛ بمعنى أنَّها أساساً غير قابلة للتحقُّق من خلال الطَّريق العادي لا قبلها، ولا في زمانها، ولا بعدها". تسنيم في تفسير القرآن: ٢/ ٥٢٢- ٥٢٣.

البيان خبراً عالميّاً، إنَّه خطاب أعلى لا وصفَ يقاربه، ولا حَمْل يوازيه فيشمله، سياق مطلق لا يحيطه شيء، بل هو مَن يحيط الكونَ موضوعُه ابتداءً وانتهاءً، بيد أنَّه لا يمتنع من أن يكون في دائرة من التَّوصيف والتَّأويل القوليّ المشروط بحدّه وحدوده المقرَّرة[1]، وهل مِن مثلِهِ ضامنٌ؟!، فضلاً عن أبعاد التَّدبُّر الذي تشكّلُه دعواتُه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[2]، وتذكيره الدائم بإعمال العقول والتَّفكُّر: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾[3]. ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُّتَصَدِّعاً مِّنْ خَشْيَةِ اللهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[4].

..... يُتبـــــــــعُ

(١) ينظر: أثر القرآن الكريم في صفوة الصِّفات "القسم الأوَّل"؛ عماد جبار كاظم: ٤٨.
(٢) سورة محمد، الآية: ٢٤.
(٣) سورة الزمر؛ من الآية: ٩.
(٤) سورة الحشر، الآية: ٢١.